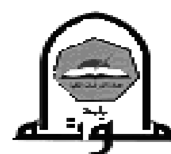


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الدور التركي تجاه القضايا الإقليمية العربية 2002-2013
دراسة حالة "القضية الفلسطينية والربيع العربي"

إعداد الطالب
طارق زياد الرواشدة

إشراف
الأستاذ الدكتور مازن العقيلي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العـــــلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2014م

الإهداء

إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامي أشواك الطريق، وسهلت لي طريق الصعاب، إلى من كلّلّ العرق جبينه وشققت الأيام يديه؛ إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلاّ بالصبر والعزيمة والإصرار... أبي الحبيب.

إلى الطاهرة التي رافقتني في كل لحظة، ومدتني بالقوة والصبر، إلى من ركع العطاء أمام قدميها، وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حباً وتصميماً ودفعاً للأمام، إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلاّ من عينيها.... أمي الحبيبة.

إلى رفيقة الدرب الغالية زوجتي التي وقفت الى جانبي طيلة فترة دراستي والى أبنائي الأحباء جميعا.

إلى سندي وقوتي وملاذي وملجأي بعد ا .. أخوتي.

أهدي إليهم هذا العمل.

طارق زياد الرواشدة

الشكر والتقدير

الْحَمدُ ، وَالصلاة وَالسلام عَلَى رَسُولِهُ الْكَرِيمَ مُحَمد- صَلى اللهُ عَلَيه وَسَلَمَ.

بداية أَشكرُ ا الْعَلِي الْقَدِير الذِي أعانني وَوَفقني لإنجاز هَذَا الْعَمَل، وَلَا يسعني بَعدَ ذَلِكَ إلّا أن أَتَقْدمَ بِجَزِيل الشكْر وَعَظِيمَ الْامِتنان إِلى أستاذي الْفَاضِل الأستاذ الدكْتور **مازن العقيلي،** عَلَى تَفَضلِه وَتَكَرمَهُ بالإشراف عَلَى رسالتي هذه، والذي كان لتَوجِيهَاتِه السدِيدَةِ وَمَلاَحِظَاتهِ الْقَيمَةِ دور كبير بإخراج هذا العمل على هذا النحو.

كما وَأَشْكُرُ السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بمناقشة رسالتي.

الأستاذ الدكتور فوزي تيم

الدكتور صداح الحباشنة

الدكتور رضوان المجالي

كَمَا أَتَقَدمُ بِالشكْر إِلى كُلّ من وَقْفَ إِلى جَانِبِي وَسَانَدَنّي في هذا العمل.

طارق زياد الرواشدة

فهرس المحتويات

الملخص

الدور التركي تجاه القضايا الإقليمية العربية 2002-2013
دراسة حالة" القضية الفلسطينية، والربيع العربية"

طارق زياد الرواشدة

جامعة مؤتة، 2014

هدفت الدراسة إلى تحليل الدور التركي تجاه القضايا العربية" الثورات العربية والقضية الفلسطينية "، وذلك من خلال معرفة المقومات والأبعاد والمحددات التي ساهمت في بناء الدور التركي سواء من خلال موقفها من الثورات العربية أو من خلال أهم منطلقات ذلك الدور تجاه القضية الفلسطينية، وقد انطلقت الدراسة من التساؤل: ما هو طبيعة الدور التركي تجاه كل من القضية الفلسطينية والثورات العربية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل فقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة، للوصول إلى الاستنتاجات النهائية للدراسة، وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية: إن الدور التركي تجاه القضايا العربية والذي جاء بعد تراجع مكانة تركيا الإستراتيجية لدى الغرب، أصبح يمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية، مما أدى إلى تحقيق تركيا لمصالحها الاقتصادية والسياسية، ولعب دور مركزي من خلال التأثير في مواقفها من الثورات العربية، واكتساب رؤى وتصورات مستقلة عن باقي الأطراف الفاعلة في المنطقة تجاه القضية الفلسطينية، والأمر الذي أدى إلى تراجع علاقاتها مع إسرائيل الحليف الاستراتيجي.

Abstract

Turkish Role Towards The Regional Arab Issues 2002-2013
Study In The Case "Palestinian Issue And The Arab Spring"

Tariq Ziad Al-Rawashdeh

Mu'tah University,2014-07-23

The study aimed to analysis the Turkish role towards Arab issues and the Arab problems, and the Palestinian issue and the Arab revolutions by knowing the Constituents, and dimensional determinants that have contributed to building the Turkish role, whether through the position of the Arab revolutions, or through the most important platforms that role towards the Palestinian issue.

The study began of the question:

What is the nature of the Turkish role towards both the Palestinian issue and the Arab revolutions?

In order to answer this question have been used analytical method study, and the case study methodology to reach the final conclusions of the study.

The study results came out the following:

The Turkish role towards Arab issues, which came after the decline in the status of Turkey's strategic position in the west, became extends to three circles regional, which led to Turkey to achieve its economic and political interests, and Turkey played a central role by influencing their attitudes toward the Arab revolutions, and gain insights and developments independent of the rest of the actors in the region toward the Palestinian issue, which led to a decline in its relations with strategic ally Israel.

The study on the premise that major:

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

شهدت الفترة الأولى من القرن الواحد والعشرين تزايد ظهور الدور التركـي والاهتمام به في غالبية القضايا الإقليمية المحورية فـي منطقـة الـشرق الأوسـط وخاصة المنطقة العربية، حيث أعلنت تركيا سياسة جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلـف القضايا والصراعات في المنطقة.

لذلك عملت تركيا على ملء الفراغ السياسي الذي تـشهده المنطقـة العربيـة وخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سـدة الحكـم 2002 ولا سـيما أن المنطقة العربية بدأ ت شبه خالة من دول عربية قادرة على العمل الجماعي ومستعدة لقبول المخاطرة، مفضلين موقف المراقب والانتظار، وهذا ما يفـسر قـول كبيـر مستشاري الرئاسة التركية ارشاوهورموزلو " أن بلاده لا تبحث عـن دور ولكـن الدور يبحث عنها"، ورغم موالاة تركيا للغرب لفترة طويلة وما قدمته من خـدمات فإن حصاد هذا التوجه كان ضئيلا في المنظور التركي، فالاتحاد الأوروبي مـا زال يرفض انضمام تركيا لعضويته، لأن هناك عائق يتعلق بالهوية الدينيـة الإسـلامية والموقع الجغرافي لتركيا، ومن ثم جاء التوجه التركي نحو الشرق لتحقيق مـصالح اقتصادية وسياسية تعويضية.

ولكي يكون الدور الإقليمي لتركيا فاعلاً ومؤثراً فإن الرؤية التركية الجديدة في السياسة الخارجية لابد أن تتركز على أهميـة التحـول الـداخلي لاسـيما توطيـد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، حيث أتاح الإصلاح الداخلي في تركيـا وقدراتها الاقتصادية المتنامية ببروزها كراع للسلام في المناطق المجاورة.

وعلى هذا الأساس فقد أبدى قادة تركيا استعدادهم لإتباع دبلوماسية نشطة فـي الشرق الأوسط في محاولة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة وصولاً إلى إنهائهـا من خلال سياسة (التصفير).الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام التركي في منطقـة

الشرق الأوسط وقضاياه، والحرص على تبنيهم رؤية جديدة لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية باعتبارها دولة مركزية في الدوائر المختلفة التي تنتمي إليهـا وخاصـة "الشرق الأوسط".

إن التصاعد في الدور التركي تجاه القضايا الإقليمية كان ملحوظ على المستوى الإقليمي، ومن ابرز هذه الأدوار هو الدور التركي تجاه القضية الفلـسطينية، وهـو الدور الذي أثار الكثير من التكهنات والتساؤلات خاصة في ظـل سـيطرة حـزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية على الحكم. فثمة قائل أن الدور التركي المساند للقضية الفلسطينية ينبع من توجه قيادات الحزب التي تتولى الحكـم علـى أسـاس خلفيتهم الإسلامية، والتي لابد أن تنحاز للجانب الفلسطيني، وهو ما يوفر من جانب آخر شعبية وأرضية للحكومة التركية داخلياً وخارجيـاً. وثمـة رأي أن الـسياسة الدولية لا تعرف الأيديولوجيات، ولكنها تعرف المصالح، وأن الـسياسة الخارجيـة للحكومة التركية تعبر عن مصالح تركيا العليا، وأن كل خطواتها إنما تصب في ذلك الاتجاه، حتى وإن بدا عكس ذلك. فالدور المتصاعد والنفوذ المتنامي هو في حقيقتـه مصلحة تركية؛ بهدف احتلال مساحات نفوذ على حساب أطـراف أخـرى بـدت منكمشة، أو في مواجهة قوى أخرى تمددت، وأن القضية الفلسطينية هـي المجـال الأول والأكبر لاحتلال تلك المكانة. وثمة رأي ثالـث يقـول أن الـدور التركـي- المتصاعد في المنطقة وفي إطاره القضية الفلسطينية- جاء طبيعياً في إطار الرغبة الأمريكية في تقديم صورة للدولة الديمقراطية الإسـلامية التـي يمكـن أن يتـولى الإسلاميون فيها الحكم في ظل دستور علماني وعدم صدام مع المصالح الأمريكيـة الكبرى في المنطقة.

ويأتي الدور التركي الآخر والذي يعتبر من أهـم الأدوار أيـضاً فـي ظـل المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاسها علـى منطقـة الـشرق الأوسـط، لاسـيما التطورات اللاحقة وهو ما أفرزته ثورات الربيع العربي التي حدثت في بعض الدول العربية، حيث وجدت السياسة التركية نفسها بأنه يجـب عليهـا تكييـف سياسـتها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي، وذلك بهـدف تفعيـل دورهـا الإقليمي في المنطقة، وبالتالي إعادة تشكيل سياستها حيـال عـدد مـن المـشاكل

الإقليمية، لذلك فإن الثورات والانتفاضات العربية وضعت تركيا في واجهة الأحداث وشكلت اختباراً صعباً وتحدياً كبيراً للسياسة التركية ودورها في المنطقة .

إلا أن هذه الدراسة ترى أن التأمل في مشهد الدور التركي الجديد ضرورياً لفهم مقوماته، وأبعاده، وأهم محدداته، والرؤى الجديدة التي تعمل عليها السياسة التركية في رسم دورها تجاه القضية الفلسطينية والربيع العربي.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في محاولة تحليل الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه ثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2013، وذلك من خلال الفهم الأكثر لذلك الدور بالوقوف على أبعاده، ومحدداته، واهم مقوماته التي مكنت وساعدت تركيا بأن تكون قوة بارزه ذات دور إقليمي ومركزي فاعل في المنطقة. علماً أن تركيا لها دور بارز في كثير من القضايا الإقليمية والعربية، إلا أن الدراسة اكتفت بتوضيح دور تركيا تجاه القضية الفلسطينية، ودورها في أحداث الربيع العربي، وذلك لعدم وجود متسع من الوقت وصعوبة الإلمام بجميع القضايا الإقليمية .

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الدور التركي ومعرفة أبعاده في القضايا الإقليمية العربية وخاصة دور تركيا تجاه القضية الفلسطينية وثورات الربيع العربي على وجه الخصوص، وكذلك معرفة الأبعاد، والمقومات، والمحددات التي ساهمت في بناء الدور التركي سواء كان ايجابياً أو سلبياً، وكذلك معرفة أبعاد السياسة الخارجية التركية في ظل التطورات السياسية التي ساعدت تركيا على القيام بدور إقليمي في المنطقة، والوقوف على أهم المنطلقات الأساسية للدور التركي تجاه القضية الفلسطينية.

4.1 أهمية الدراسة:

1.4.1 الأهمية العلمية

تكمن أهمية هذه الدراسة في تصاعد الدور التركي في السنوات الأخيرة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه المنطقة العربية وقضاياها وخاصة القضية الفلسطينية وثورات الربيع العربي، التي عصفت ببعض الدول العربية، وذلك بالوقوف على مقومات وأبعاد الدور التركي تجاه تلك القضايا، تعد هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة وتضيف عدة أمور أساسية خاصة مع وجود العديد من التساؤلات في العديد من الدراسات حول تصاعد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص وتحديد طبيعة هذا الدور.

2.4.1 الأهمية العملية

تسهم هذه الدراسة في توفير مرجع للعديد من الباحثين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمهتمين للاطلاع على ماهية الدور التركي تجاه القضايا الإقليمية العربية وخاصة القضية الفلسطينية وثورات الربيع العربي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وذلك من اجل الوصول إلى آليات ومنهجيات للتعامل مع الدور التركي الجديد.

5.1 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

أ- ما هي طبيعة الدور التركي تجاه كل من القضية الفلسطينية وثورات الربيع العربي التي شهدتها بعض الدول العربية؟.

ويتفرع عن هذا السؤال تساؤلات فرعية هي:

1. ما هي مقومات وأبعاد الدور التركي تجاه المنطقة العربية؟
2. ما هو دور تركيا تجاه ثورات الربيع العربي؟
3. ما هو دور تركيا تجاه القضية الفلسطينية؟

6.1 متغيرات الدراسة:

يبرز من هذه الدراسة المتغيرات التالية:

1- المتغير المستقل: تمثل في "الدور التركي" فإن أي تغيير فيه أو في قيمته سيؤدي بالتالي إلى تغير قيمة المتغير الآخر، حيث تركز الدراسة على مدى تأثير هذا المتغير على غيره من المتغيرات.

2- المتغير التابع: هو ما يتمثل في " الربيع العربي والقضية الفلسطينية".

7.1 حدود الدراسة:

1.7.1 الحد الزماني:

تركز هذه الدراسة على الدور التركي الإقليمي تجاه كل من القضية الفلسطينية والربيع العربي منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في 2002 وحتى عام 2013 .

2.7.1 الحد المكاني:

تتناول هذه الدراسة كل من تركيا وفلسطين ودول الربيع العربي.

8.1 منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة منهجين من اجل الوصول إلى تحقيق الأهداف سابقة الذكر:

1- المنهج التحليلي: تقوم الدراسة على توظيف هذا المنهج وذلك عن طريق تحليل الوثائق والبيانات المتعلقة بطبيعة الدور التركي تجاه القضايا الإقليمية العربية وخاصة القضية الفلسطينية وثورات الربيع العربي، ومعرفة أبعاده واستعراضها بشكل واضح وملموس، وعرض المقومات والمحددات للوصول إلى العوامل التي ساهمت في بناء الدور التركي، واستخلاص نتائج يمكن الاستفادة منها.

2- منهج دراسة الحالة: حتى تتضح الظاهرة محل الدراسة لا بد من نموذج يفسرها، وحالة تمثل مفاهيمها ومتغيراتها، لذلك قمت بدراسة القضية



الفلسطينية وثورات الربيع العربي، ومن خلال تحليل البيانـات والمعلومـات لبيان الدور التركي تجاه تلك القضايا، والمصلحة التي يمكن اعتبارها قوة بحد ذاتها، دون إغفال المصلحة الأيديولوجية التي هي بمثابة مطلب أساسي وهدف يسعى إليه الجميع.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 السياسة الخارجية:

أ. تعريفهـا: تعكس السياسة الخارجية معاني مختلفة لأشـخاص يختلفـون فلـسفياً وأكاديميا عن بعض، ومن هنا تعددت التعاريف لخاصة بها وتنوعت وذلك كالآتي.

1. السياسة الخارجية: هي تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول ومع المنظمات الدولية.(محمد، 1992)
2. تعريف آخر يقول: بأن السياسة الخارجية هي السلوك الـسياسي الخـارجي سواء على مستوى العلاقات مع الدول أو مع الأشخاص الآخرين من غيـر الدول، من أشخاص القانون الدولي.(سليم، 1996)
3. السياسة الخارجية: هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام.(نعيمي، 2006)
4. السياسة الخارجية: هي مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة، سعياً لتحقيق أهدافها والتكيـف مـع متغيرات هذه البيئة. وهذا التعريف يشتمل على أنماط الـسلوك الخـارجي المختلفة التي يمكن أن تمارسها الدولة من خلال سياستها الخارجية، كما أننا نفرق في هذا التعريف بين المستويات المختلفة للبيئة الدولية والتي عادة مـا تشتمل على كثير من المتغيرات التي يتعين على صناع السياسة الخارجيـة أخذها في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.(جاسور، 2004)

إذاً، يمكننا أن نقول أن مفهوم السياسة الخارجية هو خطة أو إستراتيجية علنية تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية. وهي ليست مقتصرة على الدول بل إن الـشركات متعـددة الجنـسيات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها.

ب. أهداف السياسة الخارجية:

1. حماية الأمن القومي.
2. الحفاظ على بقاء الدولة واستمرارها.
3. التنمية الاقتصادية
4. طلب القوة: تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي وبناء صورة إيجابية عنها لدى الدول والأشخاص الآخرين من غير الدول.
5. نشر الثقافة القومية: وهذا هدف تسعى إليه الدول الكبرى والنظم السياسية الثورية "تصدير الثورة".(نعيمي، 2006)

د. وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية:

1. الدبلوماسية بصورها المختلفة من ثنائية ودبلوماسية ومؤتمرات ومنظمات دولية وغيرها.
2. الوسيلة الاقتصادية وتتمثل في منح المساعدات أو فرض العقوبات.
3. الوسيلة المعنوية وتتمثل في الإعلام والحرب النفسية.
4. الوسيلة الاستخبارية وتوظيفها في جمع المعلومات الإستراتيجية.
5. استخدام أدوات العنف – ما دون العسكرية – كإثارة الفتن ودعم جماعات المعارضة. (رمضاني، 1996)

في الختام نستنتج مما سبق أن للسياسة الخارجية مكانة غاية في الأهمية لكل دولة فالعلاقة بين الدولة والسياسة الخارجية علاقة وطيدة، وذلك لإثبات كيانها على الساحة الدولية واستقلاليتها الرسمية.

2.2 نظرية الدور الإقليمي:

أصل وماهية نظرية الدور الإقليمي:

1- الدور:

أسهم كل من"جورج ميرا"و "جوزيف مورينو"و" بروس بيرل " في وضع هذه النظرية وتطويرها.

يعرف الدور: بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. كذلك يعرف بأنـه مفهـوم صـانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافيـة الموضـوعية. ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولـة إلـى القيـام بـه وصياغته صياغة واعية، ويقسم الدور إلى فرعين: أحـدهما مـرتبط بالتوجـه أو التصور العام المُعبر عن المعتقدات والتصورات المجتمعية، والأغلـب الأعـم أن تكون مسبقة، مساهِمة منها بعمق عمليات سياسية واقتصادية واجتماعيـة ودوليـة ونفسية معقدة ومتعددة المستويات، وثانيهما متصل بالسلوك المحدد بـشأن قـضايا بعينها في إطار زمني مقيد.(ربيع، 1990)

وبعبارة أخرى، يقسم الدور إلى، أولا: مفهوم الدور، ثانيا: أداء الدور؛ أي أن كل صانع قرار في السياسة الخارجية لديه مفهوم للدور وأسلوب لأدائه.

ويعتبر هذا المفهوم أن السياسة الخارجية هي نظام مفتوح يعبر عـن تطـور مجتمعي في لحظة تاريخية محددة، آخذاً في الاعتبار دروس الماضي وتـصورات المستقبل، وان مفهوم الدور هو مفهوم وظيفي بامتياز سواء في تصوره عند صـانع القرار أو في تطبيقه أو تنفيذه، وأن النظام الدولي يتغير في إطار الاسـتمرار فـي معالم القوة الدولية المعروفة، لهذا يعتقد هؤلاء أن صانع القرار يحتاج إلى نفاذ رؤية لإدراك الفرص الدولية، بينما يرى الدكتور جهاد عودة أن صانع القرار يحتاج إلـى معرفة ذات طبيعة مختلفة لتخليق هذه الفرص الدولية(صقر، 1989)

2- خصائص الـدور: (ربيع، 1990)

كأحد مكونات السياسة الخارجية للدولة فان للدور أربع خصائص أساسية:

أ) إنه يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة؛ إي إن مجرد تقديم تصور لـه لا يعنى بالضرورة تحققه، فأداء أو تنفيذ الدور يـرتبط بتخـصيص المـوارد المطلوبة لذلك

ب) إنه يتضمن تصورات صانع السياسة الخارجية للأدوار التـي تؤديهـا الـدول الأخرى، بمعنى إن دور الدولة لابد إن يأخذ في اعتباره تصوره لأدوار الدولة أو الدول وأسلوب التعامل معها.

ج) إن أدوار الدولة تتعدد في نفس الوقت، وهذا يعنى أن الدولة الواحدة ممكـن أن تقوم بأدوار مختلفة.

د) من الممكن أن يتباين أو يختلف دور الدولة الواحدة في المـستويات المختلفـة (إقليمياً ودولياً).

3- أهـداف الـدور:

تتعدد أهداف الدور الخارجي للدولة، كما يلي:(مقلد،1994)

أ) قد يهدف إلى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري، ومن ثم يتضمن دوراً تدخلياً نشيطاً في الشئون الدولية مثل دور الدولة (قاعدة الثورة) وتصورها لمـسئوليتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج وإمدادها بأشكال المعونة المتنوعة.

ب) قد يستهدف(تقديم نموذج) كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي يمكـن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى.

ج) ممكن أن يسعى إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية.

د) قد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمي عن مجموعة مـن الـدول فـي مواجهـة العدوان الخارجي.

هـ) قد يتخذ أهدافاً إيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف إيديولوجية أخرى منافسة أو معادية.

يتضح من العرض السابق أن الخلاف حول مفهوم الدور مازال قائماً، لكنه في واقع الأمر خلاف نظري يمكن التعايش معه، إلا أن الأساس حول هذه النقطـة أن الدور ليس حملة علاقات عامة أو إشعاع في الفضاء، وإنما قدرة على التـأثير بمـا يخلق مناخاً إقليمياً عاماً يدعم مصالح الدولة صاحبة الدور في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالتنمية والاستقرار والمكانة، أو تقليصه إلى أقصى حد من التهديدات الموجهة لهذه المصالح.(علي، 1985)

وتنسحب أهمية الدور – غالباً - على المصالح الأخرى بشكل يفيد الأمن والتنمية والاستقرار، وأحياناً يستخدم كأداة للمساومة مع القوة الخارجية والقوة الإقليمية لتحقيق مصالح محددة، طالما يقود إلى مخاطر خارجية جمة وسلوكيات مرتبكة.

وفى ظل المتغيرات الإقليمية والمحلية الحادة التي شملت كل المجالات وثورة المعلومات والاتصالات الهائلة فإننا أمام عالم جديد تحكمه علاقات وأسس وقواعد جديدة تحتاج إلى تصويب الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة، ولازال بعضها سائداً، بما يساهم في تطوير السياسات والاستراتيجيات للتعامل مع هذه المعطيات الجديدة وضعاً في الاعتبار ما يلي: (الخشاب، 1992)

أ) أن الحديث عن الدور الإقليمي للدول ليس حديثاً مطلقاً أو جامداً وإنما عملية تتسم بالمرونة، فالدور الإقليمي لبلد ما هو محصلة تفاعل عوامل خاصة بهذه الدولة مع الإطارين الإقليمي والدولي.

ب) عند الحديث عن أدوار الدول فإننا نتحدث عن مكونات أو مرتكزات ذاتية وأسس داخلية توظف إطاراً إقليمياً ودولياً بشكل معين على النحو الذي يعظم من دور الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، وتنقسم المكونات الوطنية التي تسمى (القدرات الشاملة للدولة) إلى مكونات موروثة أو شبه ثابتة، وأخرى تتسم بالمرونة والتغير، وفيما يخص المجموعة الأولى فتشمل: الموقع والمساحة والسكان والموارد الطبيعية، أما المجموعة الثانية فتشمل: القدرات الاقتصادية والعسكرية والمهارات البشرية والمستوى التكنولوجي ومعدلات النمو الاقتصادي والتطور الديمقراطي والاستقرار الداخلي والاندماج والاستقرار الوطني. (الخشاب، 1992)

3.2 كيفية توظيف النظرية:

اعتمدت هذه الدراسة على نظرية " الدور والمكانة" في تفسير وفهم وتحليل دوافع الدور التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وبحثه عن دور إقليمي فاعل،حيث إن الدراسة ترنو إلى إثبات أن تركيا تتطلع إلى التوسع من خلال "الحدود

الشفافة" في محيطها العربي دون اللجوء إلى التوسع العسكري، وذلك لممارسة دورها السياسي التي شارفت على فقدانه لبروز قوى جديدة في المنطقة .

لذلك فإن الطموح التركي، الهادف إلى لعب دور قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط ومحيطها الجغرافي والإقليمي، جعل تركيا تتحرك كدولة براغماتية ديمقراطية، تطوي صفحة الماضي، وتسعى للمصالحة والانفتاح على الجميع، وتصفير المشاكل مع جيرانها، الأمر الذي يفسر تحركاتها تجاه دول مختلفة السياسات والأيديولوجيات، بطيف يبدأ من الدول العربية وخاصة القضية الفلسطينية وثورات الربيع العربي(اوغلو، 2010).

كما أن هناك تبدلات كبيرة طرأت على البيئة الجيوسياسية لتركيا، نتيجة الانقلاب المذهل في النظام الشامل للعلاقات الدولية، انطلاقًا من نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وصولاً إلى ثورات الربيع العربي.

ويرى أن الاستجابة لهذه التغيرات العالمية والإقليمية، التي تزامنت مع تحول في المناخ السياسي الداخلي وإصلاحات هيكلية، توحي بأن تركيا أخذت تختبر مرحلة انتقالية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وتعي قيادتها السياسية أن السياسة الدولية لا تعرف حدودا لحركة الدول، والمهم فيها هو الإرادة والتصميم والهدف الواضح، والرؤية الثاقبة، والتوظيف الأمثل لعوامل القوة المتاحة.

ويبدو أن السياسات التركية منذ تسلم حزب "العدالة والتنمية" لمقاليد الحكم عام 2002، لا يمكن اعتبارها خطوات أو توجهات عفوية مرتبطة بأمزجة شخصية للقيادة، بقدر ما هي خطوات عملية تنطلق من إستراتيجية جديدة، عناوينها الرئيسية تتمثل في ممارسة سياسة مستقلة، بعيدا عن الالتحاق الكامل بالغرب والولايات المتحدة الأميركية تحديدا، تجاه المستجدات السياسية الدولية، وانتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي ومع دول الجوار بشكل خاص، والابتعاد ما أمكن عن التحالف مع إسرائيل في محاولة لإعادة الوجه التاريخي لتركيا، باعتبارها إحدى الدول الأساسية في المنطقة.

ولا يستقيم في أيامنا هذه تحليل المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط اليوم بدون تركيا وحضورها الفاعل فيه، لذلك يبدو التأمل في المشهد التركي الجديد ضروريا

لفهم محركات تركيا لدورها والرؤى الجديدة التي ترسم سياستها الشرق أوسطية، وذلك كله سيشكل مدخلاً أساسيا للتعامل مع الواقع الجديد الذي تفرضه الآن في المنطقة.

فتركيا تعمل جاهدة لاستعادة دورها ووزنها باعتبارها قوة إقليمية في الشرق الأوسط، ويبدو أن محاولاتها لاستعادة هذا الدور تأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية مواتية جدا، لا سيما أن الولايات المتحدة الأميركية مرتاحة لهذا الدور وتنظر إليه بشكل إيجابي، حيث إن مشاركة تركيا في البحث عن مخارج للأزمات الإقليمية الراهنة تساهم في إيجاد توازن جديد للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة.

4.2 الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب متعددة وهذه الدراسات منشورة في كتب، ومنها في أبحاث دورية، وأخرى عالمية.

من أهم هذه الدراسات ما يلي:

دراسة (نور الدين، 2013) العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل: ترى هذه الدراسة في العلاقات التركية العربية أن هذه العلاقات لم تسلك في أي يوم من الأيام مسلكاً ثابتاً، وحتى سياسة حزب"العدالة والتنمية" القائمة على الانفتاح على العرب من جهة والتحالف مع الغرب من جهة أخرى تأتي في لحظة انعدام الوزن العربي في السياسات الدولية.

وتشكل هذه الدراسة محاولة علمية لقراءة العلاقات التركية- العربية من منظار عربي، لا سيما وأن تركيا دأبت على السعي لتحسين صورتها لدى العرب من خلال احتضانها قضية فلسطين، ومع ذلك فإن الصورة القديمة لتركيا المتحالفة مع الغرب والعضو في حلف شمال الأطلسي لم تتبدد تماماً، ولا تزال الشكوك العربية قائمة بشأن الدور المستقبلي الذي تطمح إليه تركيا في المنطقة العربية.

دراسة (الحضرمي، 2010) العلاقات التركية العربية تاريخها وواقعها ونظرة في مستقبلها وقد تناولت هذه الدراسة معطيات التقارب في العلاقات التركية العربية بحكم الجوار والعلاقات التاريخية والاقتصادية والعقائدية والأمنية، كما تناولت واقع

هذه العلاقات وركزت على محاور القدرة التركية في رسم العلاقـات مـع العـالم العربي، واحتمالات التقارب والتباعد في العلاقات، وموازين القوى والعراقيل التـي تواجه هذه العلاقات وكيفية تخطيها والمضي قدماً في تطويرها.

دراسة (نوفل، 2010) عودة تركيا إلى الشرق. الاتجاهات الجديدة للـسياسة التركية وقد تناولت هذه الدراسة أهم العناصر والـسمات للتحـول فـي الـسياسة الخارجية التركية وبروز ما يسمى اتجاه " العثمانية الجديدة "، وكمـا ذكـرت هـذه الدراسة منعطفات مؤثرة وأساسية في التغير التركي منها: الانفتاح الاقتصادي الذي ساهم في بناء التوازن التركي، والبوابة الثقافية مع إعادة إعطـاء الإسـلام مكانتـه السياسية والمجتمعية في تركيا، وكذلك التركيز في هذه الدراسة على أحداث تحمـل صيغة استثنائية في بلورة جذور السياسة الخارجية التركية واهتمام تركيا بما يعرف بالعالم التركي.

دراسة (تركماني، 2010) تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: وقـد تناولـت هـذه الدراسة مقومات الدور الإقليمي التركي، والبحث في أبعـاده ومظـاهره، وتبيـان حدوده ومحدداته، حيث ترى هذه الدراسة أن الطموح التركي الهادف إلى لعب دور قوة إقليمية رئيسية في المنطقة جعلها تتحرك اتجـاه الديمقراطيـة والـسعي إلـى المصالحة وتصفير المشاكل، وتشير هذه الدراسة إلى التبادلات التي طـرأت علـى البيئة الجيوسياسية لتركيا نتيجة الانقلاب المذهل في النظام الشامل ونهاية الحـرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، كما ترى هذه الدراسة أن تركيا تقدم أنموذجاً للعمل السياسي الذي يتخذ من الإسلام وعـاءاً ثقافيـاً عظيمـاً يحـاول التعـايش علـى الديمقراطية، وبناء هيكل سياسي يعمل على إيجاد الحلول وسـط المـشكلات التـي تعاني منها تركيا.

دراسة(**معوض، 1998)،عملية صنع القرار في تركيـا والعلاقـات العربيـة التركية** تناول الباحث في دراسته عملية صنع القرار في تركيا من حيـث إطارهـا القانوني والدستوري، وعرض واقع العلاقات العربية التركية في مجالات متنوعـة سياسية واقتصادية مثل قضايا المياه، والمـشكلات الكرديـة، والتحـالف التركـي الإسرائيلي، ومجالات التعاون الاقتصادي، وقد هدف الباحث في دراسته إلى توضيح

المؤسسات التركية التي تصنع القرار السياسي التركي المتعلق بالعلاقات العربيـة، وتوضيح وإبراز حقيقة العلاقات العربية التركية في إطارها الحقيقي القائم. وتوصل الباحث إلى أن مصالح تركيا ومشكلاتها في الدوائر غير العربية لسياساتها الخارجية لاسيما ما يتعلق منها بأوروبا وآسيا تؤثر بدرجة أو بأخرى في سياساتها وعلاقاتهـا بالمنطقة العربية والنظام الإقليمي، وإذا كانت هذه المشكلات قد تدفع تركيا إلى منح درجة أكبر من الاهتمام بالمنطقة العربية والشرق الأوسط، فإن ذلك لا يعـد بـديلاً نهائياً عن الدائرة الأوروبية التي يعد الاندماج فيها هدفاً أعلى لتركيا.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت:

1. معظم الدراسات لم تكن شاملة للفترة الزمنية التي تقوم عليها هذه الدراسـة إلـى جانب أن هذه الدراسات تناولت الجانب التوافقي للسياسة الخارجيـة التركيـة وحرصها على تطبيق الأبعاد الإستراتيجية في دورها تجاه القضايا الإقليميـة للمنطقة، وخاصة القضية الفلسطينية والربيع العربي.
2. إن هذه الدراسة تناولت الدور الجديد الذي تسعى تركيـا لتحقيقـه فـي الـشرق الأوسط وخاصة من خلال تقاربها مع دول المنطقة العربية، وتعرض الدراسة مقومات وأبعاد ومحددات الدور التي جعلت تركيا تتبنى هذه المواقـف تجـاه القضايا الإقليمية، وكذلك بالاطلاع على دورها في كل من القضية الفلـسطينية والربيع العربي.

الفصل الثالث

مقومات الدور ومحددات السياسية الخارجية التركية

تمهيد

عند النظر إلى شبكة العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة، سيتضح منهـا أن تركيا التي ولدت من رحم الدولة العثمانية أصبحت عضواً في حلف الناتو، وكانـت دولة مواجهة ضد الخطر السوفيتي وحلقة ضرورية فـي الإسـتراتيجية الغربيـة لاحتواء التوسع الشيوعي، والوقوف أمام محاولات الاتحاد السوفيتي في مد نفـوذه جنوبا، بذلك أصبحت تركيا ذراعاً للغرب في محاربة الاتحاد الـسوفيتي ومرتكـزاً استراتيجياً لفرض سياسة الاحتواء الأمريكية على الخطر الشيوعي، وكانت تركيـا وسيلة للتحكم بواسطة القوى الغربية المتوسعة إلى الشرق، إلا أن تفكـك الاتحـاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي أدى إلى نهاية ما يسمى بـالحرب الباردة، مما أتاح الفرصة لتركيا من اجل تطوير وتعديل توجهات سياستها الخارجية على وقع ديناميات البيئة العالمية المتحولة على نظام أحادي القطبية، سيما وإن عدم تبلور نظام عالمي جديد ينتج عنه أنظمة إقليمية فرعية جديدة، كـان الـسبب وراء ظهور تهديدات أمنية جديدة لتركيا في المحيط الجيوسياسي الشامل كالشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، لذلك أصبح هدف تركيا هو حماية استقرارها انطلاقاً من التخلي عن دور الدولة الهامشية، وجعلت ذلك جزءاً من الماضي، حيث بدأت في تخصيص مكانة جديدة وفعالة لنفسها ورأت انه لا يجب عليها حماية استقرارها والحفاظ على أمنها فقط، وإنما عليها الحفاظ على استقرار وامن المناطق المجاورة لها، وذلك من خلال لعب دور أكثر نشاطاً وفاعلية لتوفير النظام والاستقرار والأمن في محيطهـا (محمد، 2011).

وقد شرعت تركيا منذ 2002 في بناء وهيكلة دور إقليمي فعـال علـى نحـو يتواكب مع هذه الرؤية الجديدة، تزامن مع وصول حكومة حزب العدالـة والتنميـة التي دفعت بتركيا نحو دبلوماسية فاعلة وتبني سياسة خارجيـة رائـدة ومـستقلة، والسعي لجعل تركيا قوة مركزية ومحورية إقليمياً في الـشرق الأوسـط والعـالم الإسلامي.

شهدت السنوات الأخيرة مدة الدراسة2002-2013 تزايداً ملحوظاً للدور الإقليمي التركي والاهتمام بقضايا المنطقة العربية، التي أدركت حكومة حزب العدالة والتنمية أهميتها بوصفها مجالاً جغرافياً يقع في جوار تركيا يمكنها من لعب دور إقليمي ومحوري من خلال الأحداث والتغيرات التي توصفها بالمنطقة الملتهبة، وذلك دون الاصطدام بقوى عالمية ممانعة، ويمكن القول بأن هذا الدور لم يجد أي معارضة من طرف الولايات المتحدة بصفتها الدولة التي انفردت بالنظام الدولي كقوة عظمى، وتعتبره يشكل ثقلاً موازياً للدور الإيراني في المنطقة، وعند الحديث عن الدور التركي لا بد أن يتبادر إلى الأذهان المقومات والأبعاد لهذا الدور.

1.3 مقومات الدور التركي:

تمتلك تركيا عدد من المقومات الأساسية التي تؤهلها للعب دوراً إقليمياً في المنطقة ومنها ما يلي:

1.1.3 أهمية الموقع الجيواستراتيجي التركي بعد الحرب الباردة :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا إحدى وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي في أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، الواقع على مفترق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البوسفور والدردنيل (خورشيد، 1999).

يشكل هذا الموقع الاستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "اوراسيا" ويعتبر نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث(أسيا، أوربا، أفريقيا)، حيث تصل ما بين القارة الأسيوية والأوروبية، تفصل تركيا الأسيوية عن الأوروبية بمضيق البوسفور وبحر مرمره ومضيق الدردنيل، والتي تشكل معاً ارتباط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، تتميز تركيا بشكل مستطيل بطول (1600كلم^2) وعرض(800كلم^2)، تحتل تركيا المركز السابع والثلاثين عالمياً من

حيث المساحة، وهي محاطة بالبحار من ثلاثة جوانب، بحر أيجـه مـن الغـرب، والبحر الأسود في الشمال، والبحر الأبيض المتوسط من الغرب، إضافة إلى بحـر مرمره في الشمال الغربي من تركيا(ملكاوي،2013).

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلـى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فعالية في لعب دور كبير فـي الـسياسة الدولية والإقليمية يتمثل في ملء الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد احـتلال العراق(2003)، وتزعزع علاقاتها بإسرائيل، ولعب دور القوة الموازيـة لطمـوح إيران الإقليمي، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في الإقليم، والسعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة، وهي متغيرات سنتطرق إلى توضيحها لاحقاً (خضر، 2008).

عليه يمكن القول إن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع بـه تركيـا يؤهلهـا ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شـكل مـن أشـكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء فـي إطار علاقاتها التجارية، أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحيـة ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة(حسين، 2010).

علاوة على ذلك توجه تركيا كدولة حديثة نحو الاقتصاد والسوق كبديل لهـذه الدول في مرحلة ما بعد الشيوعية، وقد حظيت هذه الرؤية بدعم الولايات المتحـدة والاتحاد الأوروبي كبديل للنموذج الإسلامي الإيراني، وقد عبرت السياسة الخارجية التركية في أن ذلك من شأنه تعزيز أهمية تركيا لدى الغرب من حيث الإستراتيجية والاقتصاد (الطويل،2001).

ومن المعروف أن تركيا تسعى منذ عام 1923 في سياستها الخارجيـة نحـو التقرب من الغرب وترغب بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربـي، واعتمـدت سياسة دفاعية وتتجنب الانزلاق خارج الحدود الإقليمية أو القيام بأنشطة ذات طابع مصلحي تتجاوز حدود البلد، والاهم من كل ذلك أن تركيا لا زالت جزء من نظـام الشرق الأوسط المنظم أمريكياً، وتركيا حليف عسكري واقتصادي رئيسي للولايات

المتحدة لأنها دولة قوية تقع مباشرة على بوابة الشرق الأوسط الغني بالنفط (تشومسكي، 2008).

ومع أن رفض تركيا السماح لاستخدام للولايات المتحدة أراضيها خلال حرب العراق عام 2003 الأمر الذي أدى إلى انخفاض تبعية تركيا في الحساب الاستراتيجي للولايات المتحدة، إلا أنه في الحقيقة لا تزال تركيا تتمتع بأهمية جيواستراتيجية في الشرق الأوسط بفضل الموقع الجغرافي لتركيا والتمتع بمستوى عال من التحديث السياسي والديمقراطية والعلمانية والإسلامية المعتدلة والهيكل السياسي والانتعاش الاقتصادي (ليتم، 2010).

وقد عزز دور تركيا توقيعها على الاتفاقية التي تحمل عنوان وثيقة الرؤية الإستراتيجية المشتركة التركية- الأمريكية الموقعة بين تركيا والولايات المتحدة مطلع عام 2006 تعتبر خطوة مهمة في أعادة تفعيل الدور التركي إقليمياً ودولياً(محمود، 2007).

كما أن هذا الدور يتم عبر عدة مسالك لعل من أبرزها ارتباطه بقضايا المياه، والأقليات، وإمكانية تحويل المنطقة إلى نظام إقليمي شرق أوسطى، بحيث تصبح هناك علاقة واضحة بين طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وبين التوجه الغربي الطابع لسياستها دون إغفال أن أي تغيير يطرأ على أشخاص صناع القرار في تركيا لا يؤثر في ثبات مصالحها الوطنية، وهذا يعبر عن رؤية واضحة في تقرير المصالح القومية التركية وفي العمل على تحقيقها تحت هذا العنوان (خضر، 2008).

2.1.3 دور حزب العدالة والتنمية:

لاشك أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى هرم السلطة عام 2002 وسعيه الدؤوب في أحكام سيطرته على تفاصيل صنع القرار، وتمكنه من فرض خطابه على الساحة السياسية بصيغة الحداثة، وتبنيه قضايا الشارع التركي والقدرة على تحرير مشروعه الإصلاحي قد أكسبه قبولاً أوربياً، كانت رئاسة الجمهورية الاختبار الأصعب في أجندته؛ إذ شهدت تركيا أزمة رئاسية ثالثة في أطار الصراع

القائم بين العلمانيين والإسلاميين ونقطة تحول في تاريخ تركيا بوصفها دولة علمانية يتولى رئاستها شخصية إسلامية وهو عبدا غول(نورالدين، 2008).

هذا الاختبار الصعب أيضاً اثبت مدى نجاح حزب العدالة والتنمية كحزب إسلامي معتدل في إدارة دفة الحكم، وتأييد الشعب لمشروعة الإصلاحي، وان المؤسسة العسكرية لم تعد قادرة على القيام بأي دور سياسي في الحياة السياسية على الرغم من التهديدات التي أطلقتها في مختلف مراحل ألازمة في ضوء الظروف التي تعيشها تركيا داخلياً وخارجياً (كركوكي، 2008)

في هذا الإطار أكد عبد ا غول الرجل الثاني في الحزب بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب بقوله "إن حزبنا ليس حزباً دينياً ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع، وفي عداد مؤسسينا محجبات وسافرات ملتحون وغير ملتحين، إن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، بخدمة هدفنا (التطبيق والعمل) على تعميم مفهوم جديد في السياسة"(كركوكي، 2008).

على الصعيد الخارجي استطاع حزب العدالة والتنمية أن يقوم بعدة خطوات تعزز من الدور التركي الإقليمي وفقاً لرؤية الحزب الجديدة، التي ترى في تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي والعسكري، وبما يؤهل تركيا للعب دور إقليمي وتحقيق مصالحها تبعاً لذلك، ومنها محاولة تحسين علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي من خلال تنشيط عملية التحول الديمقراطي، وتحسين الاقتصاد والتفاعل مع قضية قبرص بإعلان رغبة تركيا في حل المشكلة القبرصية عندما تم انتقاد الزعيم القبرصي رؤوف دنكتاش لرفضه اقتراح الأمم المتحدة لحل الصراع، وفي حقيقة الأمر إن إقدام تركيا على حل المشكلة هي محاولة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة بغية الالتفات إلى القيام بدور إقليمي مهم في منطقة الشرق الأوسط (اللباد، 2009).

كما يرى قادة حزب العدالة والتنمية أن حزبهم يمتلك رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية، بحيث تتمكن تركيا من أداء دور جديد في محيطها الإقليمي، دوراً يختلف عن الدور الذي قامت بها سابقاً، ويستند هذا الدور على مفهوم العمق الاستراتيجي، وسياسة المحاور المتعددة، حيث تتمثل عناصره في الموازنة بين

الحريات والأمن، والسعي لخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر، مع الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا، وتعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالمين على نحو أكثر توازناً في إطار سياسة خارجية متعددة الأبعاد، وتعزيز مكانة تركيا كفاعل دولي، يمتلك مصادر متعددة للقوة الناعمة(نور الدين، 2008).

3.1.3 احتفاظ تركيا بعلاقات جيدة مع دول منطقة الشرق الأوسط:

تنفرد تركيا من بين دول منطقة الشرق الأوسط بخاصية الانفتاح على دول المنطقة، لاسيما تلك الدول التي تجمع بينها صراعات تتطلب من تركيا القيام بدور الوساطة مثل العرب و(إسرائيل)، وتحاول تركيا في السنوات القليلة الأخيرة إيجاد دوراً مهماً كلاعبٍ أساسي في المنطقة، ويؤخذ رأيها في القضايا التي تهم المنطقة، فقد حاولت تركيا أن تلعب دوراً مهماً في العراق بعد عام 2003 مستفيدة من الوضع الأمني في العراق، والمشاكل والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة، وأرادت تركيا أن تلعب دوراً في المسألة اللبنانية بإرسالها قوات إلى جنوب لبنان للمشاركة في قوة اليونيفيل تحت قيادة الأمم المتحدة بعد حرب 2006 بين حزب ا اللبناني و(إسرائيل)، ومع ذلك تعثرت بسبب الجهود السورية والإيرانية والمؤثرات الداخلية اللبنانية (رصاص، 2012).

كما أظهرت تركيا رغبتها أيضاً من ناحية أخرى في لعب دورٍ في القضية الفلسطينية بالوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولكنها رفضت من قبل (إسرائيل)، (هذا الدور سيتم توضيحه في مساق الفصل الخامس من الدراسة)، أما الدور الأكثر نجاحاً الذي لعبته تركيا هي العلاقات القوية مع سورية بعد عقود من التوترات، وعدم الثقة في ضوء الاتهامات التركية لسورية بإيواء حزب العمال الكردستاني داخل أراضيها (دسوقي، 2009).

من ناحية أخرى نجحت تركيا في لعب دور الوسيط بين سورية و(إسرائيل) في المفاوضات غير المباشرة، والتي توقفت بسبب التعنت الإسرائيلي والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام 2008، ومن المعلوم أن تركيا تمتلك

علاقات قوية مع (إسرائيل)، فهناك اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين وتقوم (إسرائيل) بمساعدة تركيا في عملية تحديث الجيش التركي، كما تراهن تركيا على علاقاتها مع (إسرائيل) لإعادة الدفء إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة، ويجب أن لا ينظر إلى تلك العلاقة مع (إسرائيل) بأنه عداءاً للعرب، بل إن ذلك قراراً تتطلبه المصالح الإستراتيجية وليس موقفاً ضد العالم العربي، لكون إسرائيل تمثل شريك استراتيجي للولايات المتحدة التي بدورها تهيمن على العالم، لذلك تدرك تركيا أن الدور الذي تسعى إلى تحقيقه في الشرق الأوسط يعتمد بدرجة كبيرة على علاقات جيدة مع دول المنطقة(نورالدين، 2009).

وقد باتت الحكومة التركية تدرك بأن عليها أن تطور علاقاتها الخارجية بما يتجاوز التوجيه التقليدي نحو الغرب، وخصوصاً مع محيطها العربي والإسلامي، حيث اعتمدت مؤخراً انتهاج سياسة انفتاحية حيال روسيا الاتحادية وتوجت بزيارة الرئيس فلاديمير بوتين الرئيس الروسي آنذاك، كذلك سعت إلى تحسين علاقاتها مع اليونان، وهذا من شأنه أن يضع أوروبا على حدود العالمين العربي والإسلامي لتحقيق منافع اقتصادية وتفاعل ثقافي يعزز من فكرة حوار الحضارات، إضافة إلى ذلك فإن علاقات تركيا الجيدة مع جوارها سيؤهلها لأداء دور الجسر بين الغرب والشرق مضيفة نقطة ايجابية في سجلها للدخول إلى الاتحاد الأوربي (البرصان، 2012).

وتنطلق تركيا في علاقاتها مع دول المنطقة إلى رؤية جديدة لسياستها الخارجية مفادها تصفير الخلافات مع جميع دول المنطقة؛ أي جعلها صفرية وهي الرؤية التي أطلق عليها وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو سياسة (اللامشكلة) في حين تتفادى التورط في المواجهات الدولية.(اراس،2009)

وعلى هذا الأساس جاء الانفتاح التركي على كافة الجهات من خلال النهج الجديد في سياسة تركيا الخارجية، حيث يمكن أن يفتح الكثير من الفرص والتقارب في العلاقات التركية مع الجوار، حيث أخذت العلاقات التركية- السورية تشهد المزيد من الانفراج والتحسن، وكانت أولى الخطوات هي التوقيع بين تركيا وسورية على اتفاق في اسطنبول في 17 أيلول 2009 ينص على إنشاء (مجلس التعاون

الاستراتيجي) عالي المستوى بهدف تأمين أقصى من الاندماج في المجال الاقتصادي، ويقوم على تنظيم لقاءات دورية بين وزراء (الخارجية، الدفاع، الداخلية، الاقتصاد، النفط، الكهرباء، الزراعة، الصحة) في البلدين مع عقد مجلس وزاري مشترك (مجيد، 2010).

وتم عقد الاجتماع الأول لمجلس التعاون في مدينة حلب السورية بحضور الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان والوزراء المعنيين بذلك، وأكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم في مؤتمر صحفي مشترك مع زميله التركي احمد داود اوغلو بأن دمشق دعمت تركيا من خلال حظر حزب العمال الكردستاني، وشدد وزير الخارجية التركي في حلب على أهمية الاجتماع للبلدين الجارين بقوله (تعتبر تركيا بوابة لسورية إلى أوروبا مثلما سورية هي بوابة تركيا إلى العالم العربي)، والمقصود هنا أن تكون تركيا بوابة لدخول البضائع السورية لأراضيها وانتقالها إلى الاتحاد الأوروبي والغرب عموماً، وفي الوقت نفسه تكون سورية بوابة للبضائع التركية إلى الوطن العربي، كما وتسعى تركيا من وراء تعزيز علاقاتها مع سورية إلى البحث عن شريك يؤمن لها دور الوسيط في المنطقة بشأن القضايا التي تهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، باعتبار تركيا لاعب إقليمي رئيسي ينبغي عدم تجاوزه، لاسيما في إطار المحاولات الأمريكية الجارية لإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي(التلوني، 2011).

وبذلك فإن تركيا تسعى من وراء إنهاء المشاكل مع الدول المجاورة إلى أن تلعب دوراً إقليمياً أكبر في المنطقة، وتحسين الأمن الإقليمي، وهذا واضح من خلال تصريحات وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو بقوله "إن تركيا الآن أقوى للسياسة الخارجية في الرؤية تجاه الشرق الأوسط ومنطقة البلقان ومنطقة القوقاز(البيومي، 2009) .

وعلى الرغم من قيام الحكومة التركية بتعزيز علاقاتها مع العالم العربي وأفريقيا والدول الأسيوية وإيران وروسيا وأرمينيا، وطرحها حلاً للقضية القبرصية، وسعيها لتجاوز الخلافات مع الولايات المتحدة التي حدثت في عهد إدارة بوش الابن، من خلال قيامها بفتح قنوات الاتصال الدبلوماسية الايجابية مع إدارة اوباما

عام 2009، وتأكيدها على المساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا وإسرائيل، وكذلك الفلسطينيين وإسرائيل، جاءت في ذروة هذه الأنشطة ثورات الربيع العربي، والتي رأت فيها تركيا أنها بمثابة تدفق طبيعي للأحداث التاريخية وأنها عفوية وضرورية، وإنها جاءت متأخرة، حيث كان ينبغي أن تحدث في نهايات القرن الماضي(البرصان، 2012).

كان الدور التركي متعدد الاتجاهات نحو ثورات الربيع العربي رغم محدودية تأثيراته، لم يكن لتركيا نوايا في الخوض بشؤون الآخرين، وهذا كان يلزم تعزيز الدور التركي من خلال حدوث تحولات وتغيرات جذرية داخلية وإقليمية، إلا أن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد تكون من شأنها الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلباً على الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته بما يدفع إلى تراجعه تدريجياً، خاصة الموقف الضعيف والمتردد تجاه كل من الأزمة المصرية والسورية والليبية، التي أثبتت ودلت على هذا التراجع (وسيتم الشرح عنه لاحقاً في الفصل الرابع من الدراسة) (الشمري، 2012).

4.1.3 العامل الاقتصادي:

لاشك أن الاقتصاد التركي قد مر بمرحلة صعبة من حالات الركود والتضخم والبطالة خلال مرحلة التسعينات من القرن الماضي، لاسيما وأن تركيا تضررت من جراء الحصار الاقتصادي على العراق بسبب وقف عائدات مرور النفط العراقي عبر أراضيها، حيث تشير الإحصاءات الاقتصادية بأنها بلغت (100) مليار دولار الأمر الذي انعكس سلباً على أداء الاقتصاد التركي وجعل تركيا تعيش أزمة اقتصادية خانقة(شرقاوي،2009).

وعليه فقد كان الوضع الاقتصادي المتردي في تركيا أولى التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية عند تسلمه السلطة، حيث استطاع الحزب عبر السياسة التي انتهجها النهوض بالاقتصاد بعد عقود طويلة من فضائح الفساد والرشاوى والمعاناة الاقتصادية التي عاشها الشعب التركي(باكير،2007)

وحسب الأرقام الرسمية فإن الدخل القومي التركي بلغ 143 مليار دولار عام 2003، وارتفع عام 2004 إلى 180 مليار دولار، ليصل إلى 400 مليـار دولار عام 2006 (البيومي، 2009).

أما معدل النمـو الاقتصادي الذي وصل عـام 2001 إلى نمو سـلبي قـدره 9.5 %، حقق ارتفاع من خلال معدل إجمالي حقيقي سنوي بلغ(5,2%) في فتـرة مابين عام 2002 ولغاية عام 2011، كما تراجع معدل التضخم مـن 88.6 عـام 2001 إلى 9.6 % عام 2006، وكان عام 2005 عاماً مميزاً بحيث انخفض هـذا المعدل إلى 2.7 % فقط، وكان عام 2010 بنسبة 8.6 %(ملكاوي، 2013)

وارتفع معدل الدخل الفردي من (2589) دولار للفرد منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى حدود (5700) دولار.(باكير، 2007)

ووفقاً للتقرير الصادر من مركز (سترانفور) فإن الاقتصاد التركي هـو احـد العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي الذي كان سائداً قبل 90 عاماً، ففي عام 2006 حققت تركيا المركز ال18 للدول الأعلى نمواً في العالم من حيـث الناتج المحلي الإجمالي، في حين أصبحت المركـز 16 فـي 2010 (تركزيـان، 2010).

ويشكل الاقتصاد التركي حسب الأرقام التي ذكرت أعلاه اكبر اقتصاد إسلامي على الإطلاق متفوقاً على اقتصاد أكثر الدول العربيـة، وبـات بـشكل الاقتـصاد الإقليمي الأكثر ديناميكية، وإذا ما أضيف إلى كل ذلك موقع تركيا الجغرافي ودوره في أن تضم تركيا اكبر شبكة نقل ومرور للطاقة في العالم يقودنا ذلك إلى أن الدور التركي الإقليمي سيتصاعد حتماً لاستعادة حالته التاريخيـة ولـو بـشكل بطـيء. (ملكاوي، 2013)

إن الأسلوب الجديد الذي اعتمده اردوغان في إدارة الجانب الاقتـصادي فـي إطار الصراع بين القوى العلمانية والإسلامية هو توجهه لكسر احتكـار الجهـات الغربية واليهودية للأموال (الساخنة)، عن طريق جذب أمـوال عربيـة وإسـلامية للاستثمار في تركيا خاصة الأموال العربية، التي خرجت من أمريكا وأوروبا بعـد أحداث 11 أيلول، حيث بلغ حجم هذه الأموال العربية القادمة إلى تركيا أكثر مـن

20 مليار دولار مقارنة مع قيمة الأموال الساخنة في تركيـا والبالغـة 50 مليـار دولار، والتي تحقق نوعاً من التوازن في الأوساط المالكة لهذه الأموال، وبالتـالي يقل تأثير الأموال الساخنة الداعمة للقوى العلمانية وازدياد قوة القوى المحافظة مـع قدوم الأموال الإسلامية.(خشوم، 2006)

إن ما يعزز دور تركيا الاقتصادي هو إطلاق مشروع "الجسور الدولية" الذي يهدف إلى إيجاد تحالفات إستراتيجية بين أكثر من ألف شركة أوروبية مع نظرائهـا من تركيا ومصر وتونس، بهدف تفعيل التعاون الثلاثي، والـذي بـدأت المرحلـة الأولى له في نهاية 2012، ويغطي قطاعات عديدة، ولا تقتصر مفاعيـل النجـاح الاقتصادي وتأثيراته على الداخل التركي فقط، بل تتعداه إلـى إطارهـا الإقليمـي والدولي، وهو الذي ساعد تركيا في لعب ادوار إقليمية كبيرة كان للاقتصاد الـدور الأهم في تحريكها(جريدة أخبار الخليج،2012).

ويرى الباحث أن الأهمية الاقتصادية لتركيا وعلاقاتهـا المرغوبـة بالـدول العربية، يوفر لها بديلاً وعمقاً استراتيجياً، بديلاً عن إسرائيل وعمقاً استراتيجياً أمام أوروبا التي ما زالت توصد الباب في وجه تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي.

5.1.3 التحول الديمقراطي:

تعد المشكلة الكردية في تركيا احد المشاكل المستعصية التي ورثتها حكومـة حزب العدالة والتنمية من الحكومات التركية السابقة، حيث المواجهـات العـسكرية المستمرة مع عناصر حزب العمال الكردستاني في جنوب شـرق تركيـا، والتـي وجدت ملاذاً آمناً في شمال العراق، حيث الفراغ الأمني الذي حصل بعد الاحـتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وانطلقت في شن المزيد من الهجمات داخـل تركيـا ضد الجيش التركي الأمر الذي تطلب تحشيد آلاف الجنود الأتراك علـى الحـدود التركية العراقية وقيام الطيران التركي بقصف مواقع حزب العمال الكردستاني فـي شمال العراق (ابوسنة، 2006).

وإدراكاً من رؤية حزب العدالة والتنمية بأن تركيا لا تستطيع أن تـؤدي دوراً إقليمياً ما لم تؤمن الداخل التركي، حيث تبنى الحزب الشعار الذي أطلقه أتـاتورك

(السلام في الداخل والسلام في الخارج)، فمن دون السلام في الداخل لا يمكن تحقيق سلام مستدام في الخارج ويبدو أن حكومة أردوغان التي أحرزت مؤخراً تقدماً بارزاً في الخارج مصممة على تحقيق الجزء الأول من المعادلة، حتى لو أدى ذلك إلى معركة طاحنة مع منتقديها في الداخل، ومن هنا كانت المبادرة التي أطلقها اردوغان في مطلع تشرين الثاني 2009 بانفتاحه الديمقراطي على 15 مليون كردي باعتبار أن المصالحة مع الأكراد ضرورة لا يمكن تفاديها مهما بلغت صعوباتها، فهي تشكل عنصراً أساسياً في الحملة الدبلوماسية التي بدأها وزير الخارجية احمد داود اوغلو التي تهدف إلى جعل تركيا لاعباً أساسياً في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز من خلال التوسط بحل النزاعات وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية مع سورية والعراق وإيران، إضافة إلى نشر السلام والاستقرار في المنطقة، وتعد الإجراءات الإصلاحية التي أعلنت عنها حكومة اردوغان ثقافية أكثر منها سياسية، وهي تنص على السماح ببث برامج باللغة الكردية عبر الراديو والتلفزيون والسماح للأحزاب السياسية كحزب التجمع الديمقراطي الكردي باستخدام لغتهم خلال الحملة الانتخابية، وإعادة الأسماء الكردية إلى المناطق الكردية التي سبق أن استبدلت بأسماء تركية، وتقليص استخدام الأحكام القاسية التي أطلقت ضد الشبان الأكراد بسبب قيامهم برمي الحجارة خلال التظاهرات، والسماح للسجناء الأكراد بأن يتواصلوا مع زوارهم بلغتهم الأم، وإنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في شأن اتهامات بالتعذيب. (سيل، 2010)

ومن المفيد أن نذكر هنا أن ما قامت به تركيا من إصلاحات داخلية متنوعة كانت محل ترحيب وإشادة من قبل الولايات المتحدة باعتبار أن تكون تركيا نموذجاً للدول الإسلامية، لاسيما بعد أحداث 11 أيلول 2001 وكان ذلك على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش لدى حضوره قمة حلف شمال الأطلسي في اسطنبول في حزيران 2004 بقوله (إنني اقدر كثيراً على سبيل المثال أن بلادكم قد وضع على كيفية أن يكون البلد المسلم الذي يتبنى الديمقراطية وسيادة القانون والحرية)(عثمان،2012)

ويسعى المسؤولون الأتراك من وراء القيام بالإصلاحات إلى تحسين سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية إلى الإيفاء بالشروط التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي لتحقيق الحلم التركي في الانضمام إليه، وهذا ما نجده حاضراً في تصريحات احمد داود اوغلو وزير الخارجية الحالي (مستشار رئيس الوزراء اردوغان سابقاً) بقوله (إن تركيا هي البلد الوحيد التي تستطيع ان تتحدث عن المنطقة في أوروبا من حيث قيم الديمقراطية والحرية).(عبدالمجيد، 2009)

وبذلك فإن تحرك حكومة اردوغان نحو تطبيق الديمقراطية في تركيا والتوجه الجدي لحل المشكلة الكردية من جذورها يعطي دفعاً قوياً للقيام بسياسة خارجية نشطة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

2.3 المحددات الخارجية للسياسة التركية:

أما الأسباب الخارجية لتنشيط الدور الإقليمي يمكن توضيحها بما يلي:

1.2.3 أهمية الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية:

تركيا لها موقع مركزي في الإستراتيجية الأمريكية، ليس للاعتبارات الأيديولوجية بل للاعتبارات الجيبولوتيكية أيضاً، مرد ذلك الرقعة الجغرافية التي تنهض عليها تركيا، كانت وما زالت لب منطقة الاوراسيا ومركز دائرتها، كما ذكر سابقا، فتركيا شريك في منظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو)، وهذا بالتالي يخدم أهداف الحلف، وطالما كانت تركيا الشريك والصديق لإسرائيل، بالإضافة إلى نظام تركيا الداخلي كأنموذج في مواجهة الأنظمة الدينية المتشددة، هذه المواصفات تعطي الولايات المتحدة فرصة كبيرة للاستفادة من تحركات تركيا في المحيط الإقليمي الواسع الذي يغطي جزءاً مهماً من الشرق الأوسط (نورالدين، 2008)

إن أهمية تركيا ازدادت في الإستراتيجية الأمريكية بعد أن اختارت الولايات المتحدة العالم الإسلامي كساحة مواجهة لها في إطار حربها المعلنة على ما يسمى بالإرهاب بغزوها أفغانستان والعراق بين عامي(2001-2003)، حيث تزايدت

الحاجة الأمريكية إلى الدور التركي ليس من منطلقات عـسكرية فحـسب، وإنمـا حضارية وثقافية وسياسية واقتصادية في المقام الأول(الطحان، 2006).

فهناك تصور واضح لدى واشنطن بأن تركيا تمثل بديلاً ناجحاً للنفاذ إلى العديد من بلدان الشرق الأوسط ووسط أسيا وكنموذج إسلامي معتدل يحتذي به، وكعضو مسلم وحيد في حلف الناتو، إضافة إلى علاقاتها التاريخية مع الغـرب (شـرقاوي، 2009).

والاهم من كل ذلك فإن منطقة الشرق الأوسط ككل تـشكل أهـم التحـديات الإستراتيجية المطروحة على الإدارات الأمريكية المتعاقبة من حيث الإبقـاء علـى الهيمنة الأمريكية في منطقة جغرافية إستراتيجية، وتضم اكبر شركات العـالم مـن النفط والغاز الطبيعي، وهي حيوية جداً للولايات المتحدة والغرب والأسواق العالمية بما تمده من موارد للطاقة من النفط والغاز(العناني، 2009).

ولاشك أن احد الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة فـي أسـيا الوسـطى والقوقاز هو تمهيد الأرضية المناسبة أمام الشركات النفطيـة الأمريكيـة العملاقـة الطامحة في استثمار نفط المنطقة، والتي تعد اليوم الثانية مـن حيـث الاحتيـاطي النفطي في العالم بعد الخليج العربي، وكانت العيون الأمريكية موجهة دائمـاً علـى نفط القوقاز وبحر قزوين، حيث الآبار الاذرية التي تحتفظ بعلاقات وشراكات وثيقة مع الولايات المتحدة، إضافة إلى السعي الأمريكي الحثيث إلى تدشين خط جديد لنقل النفط والغاز الطبيعي عبر خط باكو- تبليسي- سيحان التركي على البحر المتوسط من اجل الالتفاف على خطوط النفط العابرة لروسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ثـم إلى أوروبا الغربية (يوسف، 2008).

إن السياسة الأمريكية التي اعتمدها بوش الابن في إطار حملته العسكرية على أفغانستان والعراق، ومحاصرة أطراف رئيسية أخرى مثل إيران وسورية، والعمل على إضعافهم قد ساهمت بفتح الطريق أمام تركيا للامتداد إقليمياً من خـلال دفـع تركيا باتجاه تخفيف التوتر بين هذه الدول وبين تركيا، وسهل سبل التعاون معهـا، فحالة الاستقطاب الإقليمي السائد أعطت وزناً كبيـراً للـسياسة التركيـة العـابرة للاستقطابات والمعسكرات (شرقاوي،2009).

وعليه فإن العلاقات التركية- الأمريكية في زمن الرئيس السابق جورج دبليو بوش قد اتسمت بعدم الاستقرار بسبب انتهاج حكومة اردوغان سياسة إقليمية مستقلة حيال الكثير من قضايا المنطقة، والتي لا تنسجم غالباً مع السياسة الأمريكية لاسيما سياسة بوش العدائية في المنطقة والتي تعد السبب الرئيسي الذي يكمن خلف معاداة الشعب التركي وشعوب المنطقة، وشكل العامل الأكثر حضوراً في تصاعد حدة العداء بينهما وسبباً كافياً لتوتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.(النعيمي،2007)

غير أن هذا التأزم في العلاقة التركية الأمريكية قد تم تلافيه بعد الزيارة التي قامت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس لأنقرة في 24 نيسان 2004، وتأكيدها مع نظيرها عبدا غول على أهمية الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا مشيرة إلى تطابق وجهات نظر البلدين تجاه جملة من القضايا الإقليمية والدولية، خصوصاً ما يتعلق بالعراق وإيران وأفغانستان. (نورالدين، 2009)

حيث يشير مضمون وثيقة الرؤية الإستراتيجية المشتركة التركية- الأمريكية إلى أن الخارجية التركية قد خطت خطوات مهمة عن طريق إعادة تفعيل الدور التركي الإقليمي والدولي، وتركز الوثيقة على تصعيد الدور التركي في المستقبل المنظور فيما يخص القضايا العربية مثل قضيتا العراق وفلسطين، فضلاً عن قضية الملف النووي الإيراني.(النعيمي،2007)

والواقع أن قيام البرلمان التركي برفض طلب الإدارة التركية للسماح بدخول القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية إلى شمال العراق عشية الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، كانت نقطة تحول تاريخي بالنسبة لتركيا بإثبات قدراتها على عدم الانسياق وراء السياسة الأمريكية الساعية للعدوان على الشعوب من ناحية وضعف قدرة واشنطن للضغط على تركيا من ناحية ثانية(فولر، 2009).

ولاعتقاد تركيا بأن الولايات المتحدة تدرك وتعترف بحقيقة أهمية الدور التركي في الاستقرار الإقليمي والعالمي، وإن تجاهل هذه الحقيقة سيلحق الضرر بعلاقة الشراكة الإستراتيجية بينهما، لاسيما أن شغل تركيا مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي حتى نهاية عام 2010 سيساعده على تعزيز فعالية دورها في حل

قضايا المنطقة، رغم هذه الحقائق التي لا يمكن تجاهلها فإنه لا يمكـن لتركيـا أن تلعب دوراً فاعلاً ومهماً في معالجة قضايا المنطقة وحلها دون الرضا الأمريكـي، ودون الاتفاق بين واشنطن وأنقرة على مبادئ أساسية لذلك الـدور، ودون رؤيـة مشتركة وتعاون في الجهود بينهما، يتضح من ذلك رفض الولايـات المتحـدة دور الوساطة التي عرضتها تركيا للتوسط بينها وبين إيران فيما يخص الملف النـووي الإيراني بعيدا عن محاولات عزل إيران ومعاقبتها اقتصاديا، وإنمـا مـن خـلال إشراكها الحوار معها بشأن الاستقرار بالمنطقة(أمين، 2011).

كذلك الحال عدم رضا الولايات المتحدة عن العلاقة التي بدأت تتوطـد بـين تركيا وسورية والتزام تركيا الصمت حيال الـضغوط الدوليـة والإقليميـة بقيـادة واشنطن ضد سورية في ربيع 2007 لكي تسحب قواتها من لبنان(سليم،2011)

ومع ذلك فإن وصول باراك اوباما إلى البيت الأبيض قد ساهم في تخفيف حدة الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة، حيث كان اختيار تركيا كأول بلد إسلامي يتم زيارته له يدل على مدى اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بالدور التركي الإقليمـي، حيث تحدث الرئيس الأمريكي اوباما يوم 6 نيـسان 2009 بقولـه (إن الولايـات المتحدة ستواصل دعمها لتركيا لما لها من دور مركزي)، و(إن الولايات المتحـدة وتركيا تسعيان لخدمة العديد من الفرص والازدهار لشعبينا وخاصة عندما يتعلـق الأمر بالطاقة، ويمكننا زيادة التجارة والاستثمار بين بلادينا) وقد دعا اوباما إلى قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي بقوله (دعوني أكون واضـحاً فـإن الولايـات المتحدة تؤيد بشدة مساعي تركيا لكي تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي)(جريـدة العرب، 2009)

والواقع أن التوجه الأمريكي الجديد حيال تركيا يمنح حكومة اردوغان حريـة المناورة والحركة باتجاه انتهاج سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة، كون تلك السياسات متناغمة مع التوجه الأمريكي إزاء المنطقة، حيث تتوخى إدارة اوباما دوراً رئيـسياً لتركيا في الشرق الأوسط وفي الجوانب التي تخص القضايا والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة ومنها ما يلي(سليم،2011)

1-دور رئيسي في استقرار العراق.

2-استعادة الولايات المتحدة زمام السيطرة والاستقرار في أفغانستان، واستكمال الحرب على الإرهاب وتفكيك بنيته في مناطق جنوب شرق أسيا.

3-تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، وضبط الانتشار النووي خاصة ما يتعلق بطموحات كوريا الشمالية أيضاً، وخرقها لمعاهدة حظر الانتشار النووي (فايز، 2007).

4-التخفيف من الدعم السوري والإيراني لحزب الله في لبنان وحماس في غزة.

5-تعزيز النفوذ الأمريكي في أسيا الوسطى.

6-إيقاف انجراف تركيا نحو التعاون الاستراتيجي مع روسيا، ومواجهة أيضاً التحالف الصيني الروسي، خاصة عندما تحولت شنغهاي إلى منطقة تعاون لتحالف مضاد لحلف الناتو.

7-توفير طرق أنابيب نقل موارد الطاقة الهائلة من حوض بحر قزوين باعتبار تركيا ممر العبور إلى الأسواق العالمية.

2.2.3 عدم قبول تركيا كعضو في الاتحاد الأوروبي:

لا يزال التطلع التركي إلى قبول الاتحاد الأوروبي انضمامها إليه يشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية التركية، وهذا التوجه نحو الغرب ليس مجرد ظاهرة مؤقتة، وإنما هو تقليد يعود إلى عشرينات القرن الماضي عندما بدأ مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك بالسعي إلى التطبع بالغرب عن طريق إدخال إصلاحات هامة على النموذج الأوروبي الغربي، وبالفعل تم تقديم تركيا طلبها الرسمي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام 1987(منصور، 2005).

ومع ذلك فإن الإصلاحات الداخلية التي اشترطها الاتحاد الأوروبي على تركيا لكي تكون مؤهلة للقبول في عضوية الاتحاد، والتي قامت بتنفيذها الحكومة التركية اصطدمت بالرفض الأوروبي على أساس أن تلك الإصلاحات لم ترتقي إلى المواصفات المطلوبة(عبدالمجيد، 2009).

وإزاء الرفض الأوروبي كان لابد لتركيا أن تغير من اقترابايتها وأساليبها للوصول إلى الهدف وللاستمرار في عملية المفاوضات الصعبة مع الاتحاد

الأوروبي، ومحاولات التوافق معه، حيث رأت الحكومة التركية أن التوجـه إلـى محيطها الإقليمي شرقاً وجنوباً لا يتعارض مع توجهها الأصيل شمالاً وغرباً، بل قد يخدمه ويقدمه من خلال إبراز أهمية الدور التركي كقـوة اسـتقرار فـي الجـوار الأوروبي وكهمزة وصل مع العالم الإسلامي(نورالدين،2011).

على هذا الأساس تعين على الاتحاد الأوروبي تشجيع تركيا على حل النزاعات في جنوب القوقاز والشرق الأوسط لضمان استقرار هذه المنـاطق محـل اهتمـام الاتحاد، حيث إمدادات الطاقة وطرق المرور العابرة إلى الأسواق العالمية (سـليم، 2011).

ومن هنا فقد عمدت حكومة اردوغان إلى تحويل السياسة الخارجيـة التركيـة بعيداً عن الغرب وحلف الشمال الأطلسي في المقام الأول، والتوجه نحـو تحـسين العلاقات مع الدول الإسلامية في الشرق الأوسط، وكذلك في القوقاز وروسيا، وقـد أدى ذلك إلى خيبة أمل من بعض دول الغرب مثلما حظيت بتقدير من قبل الـدول العربية وروسيا وإيران، وعززت من دور تركيا للقيام بدور رئيسي في المنطقـة. (دوغان، 2011)

ولكن لا يعني أن تركيا قد ركزت على هذه الأولوية في سياستها الخارجية أو تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق، حيث يقول داود اوغلو وزير الخارجية التركي "إنه من الخطأ الإبقاء على أولوية ما بصورة مصطنعة في منطقة بعينهـا" (جوهر، 2009).

ولذا تسعى تركيا وراء سياسة متكاملة تجمع كل مجالات السياسة الخارجيـة وقضاياها في صورة واحدة لصياغة السياسة. ويرفض داود اوغلو فكرة أن تركيـا تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق أوسطي، إنها تحتل مقعداً غير دائم في مجلس الأمن وعضو نشيط في مجموعة العشرين، كما أنها تحافظ على التزاماتهـا بمسار العضوية في الاتحاد الأوروبي.(اللباد، 2009)

والواقع أن هذه الرؤية التركية تنطلق في الأساس من مفهوم سياسة التـوازن لإعطاء اكبر قدرة للمناورة لسياستها الخارجية حيال السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال الحرص على التوازنات السياسية الداخلية والإقليمية والدوليـة،

والتوجهات ذات الأفضلية للحد من الاغتراب عن الغرب والولايات المتحدة، وتعتقد الحكومة التركية بأنها لا يمكن أن تقوم بأي دور إقليمي ما لـم يحظـى بالرضـا والقبول من لدن الغرب والولايات المتحدة(العناني، 2009).

لا ريب فإن ما تقوم به تركيا من جهود الوساطة بـين (إسـرائيل) والـدول العربية وحل النزاعات في القوقاز، حيث لا يقلل ذلك من شأن العلاقات مع الغرب، حيث ستظل المحور الرئيسي لتركيا، وهذا ما نجده واضحاً في تصريحات وزيـر الخارجية التركي احمد داود اوغلو بقوله (الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي هي من ركائز السياسة لإيجاد التوازن بين الأمن والحرية)، وبقوله (أنه يريد للأمة أن تلعب دوراً اكبر في الشرق الأوسط والبلقان، ولكن العلاقات مع الغرب سـوف تستمر لكي تصبح الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية) (نورالدين،2011).

ويفهم من ذلك أن تركيا لا تسعى إلى التفريط في العلاقات مع الغرب، وأن ما تقوم به من دور جديد في الشرق الأوسط أو البلقـان كالـدور الـذي لعبتـه فـي المفاوضات غير المباشرة بين سورية و(إسرائيل)، وموقفها مـن الملـف النـووي الإيراني، ومن أحداث غزة يأتي في إطار التحرك التركي المتعدد بمثابة رسالة إلى دول الغرب بأن تركيا ضرورة لهم في الشرق الأوسط لتأمين الاستقرار الذي تنشده أوروبا، والذي يصبح عسيراً دون مساعدة تركيا القادرة على التواصل مع جميـع دول المنطقة بدون استثناء (تركي، 2010).

وغني عن الذكر أن هناك معارضة أوروبية لدخول تركيا الاتحاد الأوروبـي، وبقيت العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي في أدنى مستوياتها حتى عـام 2002 وحول الاتفاقية لمستقبل أوروبا رأى (فاليري جيسكار ديستان) الـرئيس الفرنـسي الأسبق بأنه لا ينبغي أن تنضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وقـد صـرح وزيـر الخارجية الفرنسي الأسبق هوبير فدرين بأن تركيا ليست دولة أوروبية. (كيـروز، 2006).

وتكررت معارضة فرنسا بشأن الانضمام التركي إلى الاتحـاد عنـدما دعـا الرئيس الأمريكي اوباما الاتحاد الأوروبي لقبول انضمام تركيا، حيث جـاء الـرد سريعاً من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي؛ إذ قال "لقد تم العمل يـداً بيـد مـع

الرئيس اوباما ولكن عندما يتعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي، فإن الأمر يرجـع إلـى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لاتخاذ القرار"، وكرر قوله في مقابلة أخـرى (كنت دائماً ضد هذا الدخول وأنا لا أزال أعارض)، كما أشارت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل إلى أن هناك خلافات في الرأي مع الرئيس الأمريكي(سايح، 2010).

لذا ومن الناحية الأخرى فإن فرنسا تسعى إلى مشاركة تركيـا فـي الأنظمـة الفرعية الإقليمية كقوة إقليمية تساهم في استقرار منطقة الشرق الأوسط والقوقـاز، حيث شدد ساركوزي على وجوب مشاركة تركيا في الاتحاد من اجل البحر الأبيض المتوسط الذي اقترحه عام 2007، حيث ساهمت تركيا في قمة هذا الاتحاد في 13 تموز 2008، وهذا يعني أن تركيا ستبقى الشريك المهم لأوروبا على الـرغم مـن رفض عضويتها الكاملة في الاتحاد الأوروبي، نظراً لما تشكله تركيا مـن أهميـة باعتبارها المجال الحيوي لحماية مصالح الغرب في المنطقة. (دوغان،2011)

وبناء على كل ما تقدم فإن تركيا تسعى إلى الانغماس بفاعلية في التفـاعلات الإقليمية لزيادة مكانتها الإقليمية لدى الاتحاد الأوروبي إلـى الحـد الـذي يجعـل الأوروبيون مقتنعون بأهمية وزن تركيا الاستراتيجي في الـسياسة الغربيـة، وان أوروبا لا يمكن أن تصبح قوة عالمية إلا من خلال اندماج تركيا الكامل فيها.

3.2.3 التطورات الإقليمية:

منذ انتهاء الحرب الباردة وبعد احتلال العراق عام 2003 وما حـصل مـن تغيير فيه لاسيما إضعاف قدرته العسكرية والسياسية والاقتصادية، فقد شـكل هـذا الحدث واقعاً متغيراً رئيساً في جيوسياسية المنطقة الأمر الذي أتاح للقوى الإقليميـة الساعية إلى تحقيق دور إقليمي معترف به، وما يرتبط من تـأثير هـذه المـساعي الإقليمية يأتي في سياق الانقسام والصراع بين مختلف القوى الإقليمية للسيطرة على المنطقة غير المستقرة والمعقدة بسبب التدخلات الإقليمية والدولية(نورالدين2009).

وفي ظل غياب أي قوى عربية على الساحة الإقليمية فإن فراغ القوى الإقليمية قد أغرى الدول غير العربية كإيران وتركيا على ملئه، وبـسبب طبيعـة الخطـاب الإيراني وعلاقة إيران المتوترة مع الغرب كان لتركيا حظا أوفر في مـد دورهـا

الإقليمي لاسيما أنها تسعى إلى منافسة إيران بخلق قاعدة مصالح مشتركة معها، وفيما يخص التنافس التركي- الإيراني على الدور الإقليمي في المنطقة لابد أن نشير إلى بعض الخصائص التي تمتلكها تركيا وهي ما يلي (غالي، 2009)

أ- إمكانية القبول التركي لدى جميع دول المنطقة، حيث لا توجد حساسيات للسيطرة السياسية أو العقدية كما هو الحال مع إيران.

ب- قدرة تركيا وهي الدولة الوحيدة التي بوسعها أن تمنع إيران من التوسع حيال الدول العربية سياسياً وعسكرياً وعقائدياً، ولديها إمكانيات لا تتوفر لدى غيرها من الدول العربية.

ج- عدم منافسة تركيا النظام العربي ولا أية دولة عربية أخرى وليست لديها حسابات خلافية مع بعض الدول العربية.

د- تناغم الأداء التركي الإقليمي في العلاقات مع الدول العربية مع القضايا العربية المركزية ذات الاهتمام المشترك.

وبشان دورها مع إيران تحاول تركيا أن تقوم بدور الوسيط بين إيران والغرب فيما يخص برنامجها النووي، ومن الملاحظ أن طبيعة العلاقات التركية الإيرانية تتحدد تحت تأثير تغير النظام في إيران وتضارب المصالح في أسيا الوسطى والقوقاز والعلاقات مع الولايات المتحدة و(إسرائيل)، والقلق حول مستقبل العراق بشكل عام وشمال العراق على وجه الخصوص. بالإضافة إلى أن هناك استثمارات شركات تركية في إيران واتفاقات بشأن شراء الغاز الطبيعي قد أضافت بعداً للعلاقات في السنوات الأخيرة، وارتفع حجم التجارة بين تركيا وإيران من 1.3 مليار دولار عام 2002 إلى 8.1 مليار دولار عام 2007، لذلك كان البعد الاقتصادي هو الأكثر حضوراً في العلاقات التركية-الإيرانية طيلة الفترة الماضية ليس فقط من ناحية التبادل التجاري، وإنما أيضاً في مجال الطاقة نرى أن تركيا كانت تعتمد بشكل كبير على النفط الإيراني، وقد سعت إلى استبدال اعتمادها على الغاز الروسي وتم توقيع اتفاقية بشأن ذلك (نور الدين،2009).

أما من الناحية الأمنية فقد وقع الطرفان اتفاقيات عدة أهمها الاتفاقية التي صنف بموجبها حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، ونظرا لعضوية تركيا

في حلف شمال الأطلسي، من الواضح أن إيران كانت تسعى إلى استدراج تركيا عن توجهها التقليدي ناحية الغرب، وقد اتخذت إيران من مخاوف تركيا بشأن المسألة الكردية حجة مفيدة ضمنت لها عدم انضمام تركيا إلى أي حظر اقتصادي ضدها، أو إلى تحالف مع الغرب حال حدوث مواجهه عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران (جفال، 2008).

وتعتمد تركيا سياسة مماثلة لاستيعاب خط الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بإيران، لذا تحرص تركيا على الموازنة في سياق العلاقات الناشئة في مثلث الولايات المتحدة و(إسرائيل)، والأسلحة النووية، وتتلخص السياسة التركية حيال إيران بأنها ضد امتلاك إيران الأسلحة النووية، ولكنها ترفض استخدام الخيار العسكري ضد إيران وتدعو إلى اعتماد سياسة الحوار بين إيران وأمريكا والغرب لإيجاد حلول عملية لمسألة برنامج إيران النووي منها أن تكون تركيا مكاناً مناسباً لتخصيب اليورانيوم الإيراني(سعيد، 2008).

من ناحية أخرى لم تتأزم العلاقات الإسرائيلية- التركية إلى حد المواجهة وتصبح عائقاً أمام حكومة اردوغان عند تبنيها موقفاً قوياً وعادلاً إبان العدوان الإسرائيلي على غزة 2008 وبعده ، لاسيما أن العدوان الإسرائيلي على غزة قد كشف عن توجه تركي نحو الجنوب الأمر الذي منحها فرصة التدخل المباشر على خط إقليمي ساخن يمنحها فرصة الدور الفاعل في الساحة الإقليمية، ويمكنها من محاولة حل الكثير من قضايا المنطقة العالقة مع الكثير من اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين باعتبار غزة نقطة انطلاق نحو القضية الفلسطينية والملفات العالقة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط (تركي، 2011).

وعلى هذا الأساس كان موقف تركيا المتشدد حيال العدوان الإسرائيلي ولاسيما تلك المواجهة العاصفة بين اردوغان والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز أثناء جلسة للمنتدى الاقتصادي في منتجع دافوس السويسري في التاسع والعشرين من كانون الثاني 2009، حيث انتقد اردوغان (إسرائيل) بشدة وقال أنها تتحمل مسؤولية المأساة والظلم الذي أوقعته في غزة وقتل المدنيين أثناء عدوانها على غزة (صادق، 2009)

وقد لاقى موقف اردوغان الجريء إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة دعمـاً شعبياً كبيراً لدى الشعب التركي، وتعاطفاً قوياً من أوساط الشعب العربي باعتبـاره موقفاً فريداً وعادلاً لم يكن بوسع رئيس أي دولة عربية أو إسلامية أن يتخـذه فـي ظل الوهن العربي والصمت الدولي القائم.

وعلى الرغم من ما أحدثه هذا الموقف من تـوتر فـي العلاقـات التركيـة-الإسرائيلية وانتقاد الكثير من الإسرائيليين وتساؤلاتهم حول كيفية قيام تركيا بـدور الوسيط في حل الصراع العربي الإسرائيلي، فإن ذلك لم يساهم في وصول العلاقات بين البلدين إلى نقطة اللاعودة، حيث ساد نوع من الفتور بينهما سرعان ما تلاشـى في ضوء الزيارة التي قام بها وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي بنيامين اليعـازر لتركيا، حيث صرح في اسطنبول بقوله (إن تركيا تستطيع أن تساهم لإعادة الأمور إلى نصابها في النزاع بين سوريا وإسرائيل وعلى تركيا أن تمارس دورها)، وبقوله (إن وجود علاقات بين تركيا وسورية شيء لا يزعجنا)(محمود، 2009)

وضمن هذا الإطار صرح اردوغان خلال مؤتمر صحفي في ليبيـا إن بـلاده لعبت أصلاً دور الوسيط خلال خمس جـولات مـن المفاوضـات بـين سـورية وإسرائيل، ونقلت وكالة أنباء الأناضول قوله (في حال طلب منا مجدداً القيام بمثـل هده المهمة فنحن عازمون على القيام بدور الوسيط وتقديم كل دعم نكون قـادرين على تقديمه).(خماش، 2010)

والواقع أن تركيا و(إسرائيل) بحاجة إلى بعضهما وتركيا تدرك بأن الطريـق إلى واشنطن يمر عبر تل أبيب، وهي بحاجة لتطوير معداتها العسكرية، كذلك فـإن (إسرائيل) بحاجة إلى الأجواء التركية لتدريب طياريها وجمع المعلومات عن إيران والعراق إضافة إلى حاجتها من المياه العذبة التركية(حبيب،2009).

وبناءا على كل ما تقدم فإن الفراغ الإقليمي الناشئ عن غياب قـوى إقليميـة فاعلة قد فسح المجال للسياسة التركية بمزيد من التحرك الإقليمي الفعال للمحافظـة على الاستقرار من خلال إدامة التواصل مع جميع الأطـراف الإقليميـة وبـشكل متوازن (نورالدين، 2009).

3.3 المحددات الداخلية للسياسة التركية:

المحدد السياسي:

عقب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 سعت أنقرة لإنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط، كما عملت السياسة الخارجية التركية ضمن إطار عام وشامل وتندرج ضمنه لتعظيم التواجد التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية، من خلال عدد من الآليات التي ضمنت لتركيا التواجد في مركز الإقليم، وفي "ميادين الأحداث" الملتهبة التي شهدتها المنطقة العربية وأفضت للإطاحة بزين العابدين بن علي بعد 23 عاماً من حكمه لتونس، و"تنحي" حسني مبارك بعد حكم لمصر دام 30 عاماً، وسقوط نظام القذافي بعد 42 عام من حكمه لليبيا، وتوقيع علي عبد ا صالح لوثيقة تنحي بعد 33 سنة من دوام حكمه لليمن (نورالدين، 2012).

على الرغم من المخاوف التركية من أن تفضي أحداث المنطقة لتراجع علاقاتها مع الدول العربية، إلا أن استرجاع خبرة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي - بما مثله من مخاطر تراجع أهمية تركيا الإستراتيجية بالنسبة للتحالف الغربي، وما شكله من فرص وقدرة أكبر على الحركة في دول وسط آسيا، وظهور تركيا باعتبارها تمثل نموذجاً لدول العالم الإسلامي- قد دفع بضرورة إعادة تكيف الدور التركي في المنطقة سعياً لاستغلال الفرص التي يمكن أن يشكلها "الربيع العربي"، خصوصاً بعد أن أكدت الثورات العربية أهمية تركيا "الدور" و"النموذج" بالنسبة لدول المنطقة (سالم،2011).

عبر عن ذلك مستشار رئيس الوزراء التركي إبراهيم كالين، حيث أكد أنه على عكس ما يرى البعض، فإن التغيرات في منطقة الشرق الأوسط ستعزز موقع تركيا، وستخرج تركيا رابحة في إطار عالم عربي أكثر ديمقراطية، معبراً عن قناعته بأن تركيا لا يجب أن تقلق من التغيرات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة، لأن أنقرة تدرك أن الشعوب العربية تتقدم على حكامها من ناحية النظرة الايجابية للدور التركي في المنطقة (عبدالقادر،2011).

في هذا الإطار اعتبرت اتجاهات عريضة في بعـض الأدبيـات التركيـة أن "الربيع العربي" من شأنه أن يسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضـع إسـتراتيجية "العثمانية الجديدة" موضع التطبيق، بحيث تتكامل تركيا بصورة أكبر وأعمـق مـع الدول العربية التي خضعت لسيطرة ونفوذ الإمبراطورية العثمانيـة، وتـرى هـذه الآراء أن "العثمانية الجديدة" تقوم في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" على ركيـزتين أساسيتين (عبدالقادر،2011).

أولهما: أن تركيا لا تسعى لاستغلال أحداث المنطقة لمحاولة الـسيطرة علـى المجتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديدة، وإنما تسعى لدعم عمليـة التحـول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانيـة، وفـي هـذا الإطار شهدت المنطقة العربية وتركيـا زيـادة ملحوظـة فـي النـدوات العلميـة والمؤتمرات الصحفية واللقاءات المشتركة بين الباحثين العرب والأتراك حول سـبل الاستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي، والأدوات اللازمة لتعميق التفاهم العربي التركي على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ثانيهما: التركيز على الدبلوماسية والقوة الناعمة من أجل تعميـق التعـاون الاقتصادي والدبلوماسي ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول إلى قوة إقليمية كبرى على الرغم من أن التغيرات في منطقـة الـشرق الأوسط كان لها الكثير من التداعيات على القدرة التركية على تطبيـق إسـتراتجية "تصفير المشاكل"، ومع ذلك رأت الكثير من الاتجاهات التركية أنه من المـرجح أن تزداد أهمية الدور التركي في المنطقة إذا ما تم الاتفاق على توثيق العلاقـات مـع النظام المصري الجديد، وطرح تركيا باعتبارها تقدم نموذجاً ملهمـاً يمكـن لـدول "الربيع العربي" الاستفادة منه في هذه المرحلة، وبناءا على ذلك فقد وضح أن الجدل الدائر في أنقرة حول تأثيرات "الربيع العربي" على الاستثمارات التركية المتنوعة في المنطقة قد دفعت إلى تبني تصوراً للتعامل مع الربيع العربي على ثلاث مـستويات (توسي، 2011):

(أ) استغلال الحدث لتوثيق علاقات تركيا الدولية: وذلك بمحاولة إعادة تأكيد محورية الدور التركي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك من

خلال إعادة توظيف الدور التركي في خدمة الاستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة، مستغلة في ذلك نفوذها السياسي وقوتها الناعمة وتشعب علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وفي هذا الإطار تجلى تزايد التقارب التركي-الأمريكي في ضوء التنسيق المشترك حيال التعامل مع الملف السوري، وإزاء طرق استيعاب التيارات الإسلامية التي تصاعد حضورها في المشهد السياسي العربي.

(ب) دعم العلاقات مع أنظمة الحكم الجديدة: فقد سعت تركيا لإنهاء حال التوتر المكتوم أو عدم الأريحية التي وسمت علاقاتها بالنظام المصري السابق، من خلال الوقوف إلى جانب المتظاهرين المصريين هذا من جانب، ومن جانب آخر من خلال العمل على توثيق العلاقات في أبعادها المختلفة مع مصر ما بعد 25 يناير، وصولاً إلى التعاون العسكري والأمني، سيما وأن ثمة رؤية تركية بأن تقارباً مصرياً –تركياً سيكون من شأنه أن يعيد ترتيبات الأمن الإقليمي ويعيد تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة.

فيما يتعلق بالملف الليبي، فقد كان لتخلى تركيا عن تحالفها الوثيق مع نظام القذافي، ودبلوماسيتها النشطة حيال ليبيا في مرحلة ما بعد سقوط "نظام العقيد" دوراً كبيراً في تسهيل مهمة عقد شركات سياسية واتفاقات اقتصادية كبيرة مع النظام الليبي الجديد.

يأتي كذلك في هذا الإطار التخلي عن مساندة نظام بشار الأسد في سوريا رغم العلاقات الشخصية الوثيقة التي ربطت أوردغان بالأسد ورغم تشعب العلاقات السياسية والاقتصادية مع "النظام البعثي"، وذلك بعدما توصلت أنقرة لقناعة بأن الأسد لن يقدم على إجراء إصلاحات جذرية تنقذ نظامه وتدفع سوريا نحو التحول الديمقراطي، استجابة لتطلعات الشعب السوري، الذي بدا أنه أكثر إصراراً على دفع كلفة هذا التحول، بما جعل تركيا من جهتها تركز على توثيق علاقاتها مع شركاء مرحلة ما بعد الأسد.

(ج) تعميق العلاقات مع التيارات الإسلامية: وضح من رصد التحركات التركية في المنطقة خلال مرحلة ما بعد الثروات أن هناك تركيزاً تركياً على دعم حركة

الإخوان المسلمون، وبقية التيارات الإسلامية التي نشطت على الساحة السياسية بعد الثورات العربية، وذلك عبر تشجيعهم على العمل السياسي وفق منهج يتسم نسبياً بالبراجماتية من خلال الاستفادة من الاستشارات واللقاءات السياسية التـي عقدتها تركيا مع الكثير من هذه التيارات.

في هذا الإطار نشط عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية التركي على عـدد من الساحات العربية من أجل تقديم دعوات لعدد من أعضاء التيـارات والأحـزاب ذات التوجهات الإسلامية لزيارة أنقرة للاستفادة من تجربة إسلاميي تركيا، التي تفيد بأن تدخل الدولة في حياة المواطنين من خلال المبادئ الإسلامية مـسألة تخطاهـا الزمن. كما عقدت ندوات ومؤتمرات مشتركة في عدد من الدول العربية كان أغلب المشاركين فيها من التيارات الإسلامية(عبدالعظيم،2012).

لقد تجلت إستراتجية تركيا في دعم تجربة مشاركة الإسـلاميين فـي العمـل السياسي العربي، في حديث أوردغان -أثناء زيارته لكل من مصر وليبيا وتـونس- عن العلمانية التركية، حين أشار أن العلمانية لا تختلف أو تتنـاقض مـع الهويـة الإسلامية، بما جاب عليه عاصفة من الانتقادات من التيارات الإسلامية نفسها. وفي هذا الإطار شنت سوريا من جهتها أيضاً حملة ضارية على الحكومة التركية بسبب دعمها لحركة الإخوان المسلمين السورية، مشيرة إلى أن تركيا تسعى لإعادة الهيمنة على المنطقة عبر إستراتيجية "العثمانية الجديدة"(عبدالعظيم،2012) .

ويمكن القول، إن المحددات السياسية لطبيعة الدور التركي في المنطقة ظلـت حاكمة للأنماط المتغيرة للسياسة الخارجية إزاء الثورات العربية، ووفقاً لخصوصية كل حالة، بدا جلياً خفوت الموقف التركي حيال الوضع في كل من البحرين واليمن، حيث ارتبطت التوجهات التركية بالحرص التركي على العلاقات السياسية مـع دول مجلس التعاون الخليجي، بما جعل المقاربة التركية حيال الملفين تقوم على ضرورة إنهاء الأزمات الداخلية في الدولتين وإنهاء الانقـسامات المجتمعيـة عبـر الأدوات السلمية، بالترافق مع رفض التدخلات الخارجية، خصوصاً الإيرانية منها، لما لهـا من تأثير وتداعيات سلبية على عملية التغير السلمي والمتدرج الـذي راعتـه دول الخليج في الحالتين.

1.3.3 المحدد الاقتصادي:

تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها الضخمة في المنطقة بـالتغيرات التـي تشهدها الدول العربية، وقد اعتبرت أن مشكلات سياسية وأمنية في المنطقـة مـن شأنها أن تفضي لمشكلات اقتصادية قد تقلص من حجم الصادرات التركيـة لـدول المنطقة، بما قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلباً على معدلات نمو الاقتصاد التركي(باكير،2011)

كما تخوفت تركيا من التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، لاسـيما فيمـا يتعلق باتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية الموقعة مع كل من مصر وليبيا، وكذلك اتفاق إقامة منطقة مـشتركة بـين لبنـان وسوريا والأردن وتركيا، وهى الاتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركـي من الأحداث في سوريا(معوض،2011) .

تخوفت تركيا كذلك من ارتفاع أسعار النفط عالمياً بـسبب أحـداث المنطقـة الملتهبة، لما لذلك من تأثيرات على ارتفاع معدل العجز فـي الميـزان التجـاري، بالنظر لاعتماد تركيا على استيراد أكثر من 90 في المائـة مـن احتياجاتهـا مـن الخارج، وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عـن تـضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من 505 مليار دولار في ابريل 2010 إلى 9 مليار دولار في ابريل 2011 (معوض، 2011).

هذا في وقت يعاني فيه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفـرة الاستهلاكية المدفوعة بالائتمان لذروتها، وتجاوز العجز في الحساب الجاري نـسبة 10 في المائة، وهو وضع كان محددا رئيسا في إن يتوقع صـندوق النقـد الـدولي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى 2.2 في المائة خلال عـام 2012 (عبـدالقادر، 2013) .

على الرغم من الحذر الذي أبدته تركيا في التعامل مع أحداث المنطقة، غيـر أنه كان من الواضح أن مواقفها من الثورة المصرية قد ساهم في تعطل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج، وذلك بسبب طلب الأخيرة توقيع الاتفاقية دون إبـداء أي أسباب، وهى اتفاقية كان من المقرر توقيعها في ديسمبر 2011.

كما ساهمت الأحداث التي شهدتها دول "الربيع العربي" في تراجـع إجمـالي صادرات تركيا إليها بنسبة 13 في المائة. ففي حين كان نصيب مـصر وسـوريا وليبيا وتونس واليمن 6.48 في المائة من إجمالي الصادرات الخارجية التركية فـي عام 2010، تراجعت هذه النسبة إلي 4.74 في المائة نتيجة أحداث ثورات الربيـع العربي (عبدالقادر،2012).

وفقاً لإحصائيات مجلس المصدرين الأتراك، فإنه خلال عام 2010 تم تصدير منتجات تركية إلي مصر بقيمة مليارين و323 مليون دولار، وإلي سـوريا بقيمـة مليار و852 مليون دولار، وإلي ليبيا بقيمة مليارين و7 مليون دولار، وإلي تـونس بقيمة 751 مليون دولار، وإلي اليمن بقيمة 338 مليون دولار. هذا فيمـا تراجـع إجمالي الصادرات التركية خلال عام 2011 إلي هذه الدول العربية الخمس مـن 7 مليارات و272.5 مليون إلى 6 مليارات و323 مليون دولار .

لقد عكست زيارة رئيس الوزراء التركي إلى دول الربيع العربي علـى رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة 280 من رجال الأعمال الأهميـة الاقتـصادية لعلاقات تركيا مع الدول العربية، حيث حرص على تأكيد استعداد تركيا للمـساهمة في إعادة أعمار دول "الربيع العربي" وإمداد هـذه الـدول بخـدمات الاتـصالات، والمشاركة في قطاع التشييد والبناء، كما أُعلن عن الرغبة التركية فـي مـضاعفة الاستثمارات التركية في مصر، بما يوفر فرص عمل أكبر أمام العمالـة المـصرية التي يوجد منها بالفعل قرابة 75 ألف مصري يعملون في الشركات التركية بمـصر (عبدا ،2013).

في هذا الإطار تشير التقديرات التركية إلى احتمال تزيد استثمارات تركيا في مصر من 1.5 مليار دولار إلى 5 مليارات خـلال العـامين المقبلـين، وأن تزيـد المبادلات التجارية من 3.5 مليار دولار إلى 5 مليارات دولار قبل نهاية عام 2012 وإلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2015، وهو أمر من شأن تحققه أن يزيد مـن الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين، وقد يدفع بتحقق نبوءة رئـيس الـوزراء رجب طيب أوردغان بأن تكون أنقرة مفتاح القاهرة لأوروبا وأن تكـون القـاهرة مفتاح أنقرة لأفريقيا .

فقد ابرم رجال الأعمال الأتراك خلال زياراتهم لمصر برفقة رئيس الـوزراء التركي، اتفاقيات تجارية تقدر 850 مليون جنيه، كما ازداد إقبال رجـال الأعمـال الأتراك على الاستثمار في كل من مصر وتونس باعتبار أنهما الدولتين اللتين شهدتا استقراراً نسبياً، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات التركية إلي مصر خلال عـام 2011 بنسبة 23 في المائة وفي تونس بنسبة 12.3 في المائة مقارنة بعـام 2010. هذا في الوقت الذي تراجع فيه حجم الصادرات التركية إلى ليبيـا بنـسبة 63 فـي المائة، وإلى اليمن بنسبة 15 في المائة، وإلى سوريا بنسبة 14 في المائـة مقارنـة بعام 2010 بسبب الأحداث في هذه الدول(معوض،2012).

لقد ساهمت المجهودات التركية لدعم العلاقات مع ليبيا بعد هـدوء الأحـداث نسبياً إلى زيادة الصادرات التركية لليبيا بمقدار 139 في المائة خلال شهر ديـسمبر 2011 مقارنة بشهر نوفمبر من العام ذاته. هذه التطورات الإيجابية من المتوقع أن تستمر خلال الفترة المقبلة، لاسيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنهـا سـتقدم فـرص استثمارية بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية، كما أُعلن عن منح الـشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار .

وتسعى تركيا في هذا الإطار إلى مضاعفة الصادرات التركية لكل من مصر وليبيا، من خلال الإسراع في استكمال خط "RORO" الملاحي بين مينائي مرسـين التركي، والإسكندرية المصري، والذي سيجعل من مدينة الإسكندرية بوابـة تركيـا للدول العربية وإفريقيا (خليل، 2012).

يمكن القول أن مواقف تركيا حيال ثورات "الربيع العربي" تأثرت بمـصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة بفعل فاعليـة إسـتراتجية تركيا في "البحث عن أسواق جديدة"، وازدهار سياسات التصدير بـديلاً عـن أيـة "برامج أيديولوجية"، وذلك فيما أطلق عليه "السياسات التجارية" الجديدة لأنقرة.

فقد انعكس ذلك في مواقف تركيا المتغيرة من "ثورات الربيع العربي"، حيـث ساندت مبكراً كل من الثورة المصرية والتونسية، وذلـك بـسبب انخفـاض حجـم الاستثمارات التركية في الدولتين مقارنة بليبيا على سبيل المثال. ففي ليبيا وحـدها يوجد زهاء 25 ألف مواطن تركي، وتقدر الاستثمارات التركية فيها بزهاء 15 مليار

دولار. كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا زهاء 120 شركة تركية. ووصل التبادل التجاري بين الدولتين في عام 2010 إلى 9.8 مليارات دولار(عبدا ،2013).

2.3.3 المحدد الأمني:

لعبت المحددات الأمنية دوراً أساسياً في تشكيل معالم السياسية الخارجية التركية في الفترة السابقة على وصول حزب العدالة والتنمية، غير أن قادة الحزب صاغوا مفهوماً مغايراً للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدراً لتهديدات الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيلاً للتعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي.

وقد لعبت العوامل الأمنية دوراً أساسياً في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط(صحيفة الأهرام.2011).

تأسست هذه القناعة انطلاقاً من الخبرة التركية من حرب العراق في 1990-1991، حيث الخسائر الاقتصادية الضخمة والتداعيات الأمنية التي قضت مضاجع الأتراك ومازالت بسبب تشكل إقليم شمال العراق، وتزايد هجمات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقاً من الأراضي العراقية، هذا فضلاً عن تزايد الدور الإيراني في العراق، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة (جريدة الشرق الأوسط،2011).

ارتبط بذلك أيضاً أن "النموذج التعاوني" الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطقة، لم يعد يجدي نفعاً في ظل تضرر العلاقات التركية – السورية بفعل الثورة السورية، ومن قبلها ما شهدته العلاقات مع إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية. هذا فضلاً عن

تضرر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الـصاروخي على أراضيها، بالإضافة إلى الصراع بين طهران وأنقرة للـتأثير على مجريـات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية، ففيما تدعم إيران النظام البعثي، فإن أنقرة تدعم المعارضة سواء في شقها السياسي أو العسكري (الجيش السوري الحر).

على هذا الأساس أوضحت ثورات "الربيع العربي" أن المحدد الأمني مـازال يشكل ضلعاً رئيسياً في تشكيل السياسة الخارجية التركية، مما أفضى إلـى تـشكل مواقف تركية متباينة حيال الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية مـؤخراً، ففيما يتعلق بسوريا باعتبارها الدولة الأقرب إلى تركيا وتربطها معها بحدود تمتـد إلى زهاء 877 كم، فقد ارتبط حرص تركيا على استقرار سوريا بالتخوفات التركية من تداعيات الأزمة السورية بملفاتها السياسية والاجتماعية وبشقيها العلوي والكردي على الوضع الداخلي في تركيا، والخشية من احتمالات انتقال الأزمة إلي حـدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عـسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا(عبد القادر،2011).

فيما يتعلق بالوضع في كل من البحرين واليمن، فقد برز المحدد الأمني فـي تشكيل السلوك التركي، الذي بدت عليه ثمة تخوفات من تحول الأزمة إلى صـراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية، لاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج من جانب وإيـران مـن جانـب آخر.

مع أن أنقرة أوضحت الكثير من أدبيات سياساتها الخارجية وتصريحات مـسئوليها رفضها لإستراتيجية المحاور، غير أن المحددات الأمنية أيضاً وقفت وراء الحركـة الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعـد ثـورة 25 يناير، من أجل تأسيس محور "القاهرة –أنقرة"، وذلك بهـدف مواجهـة التحـديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة.

3.3.3 العامل التاريخي- الديني:

إن المتتبع للسياسة الخارجية التركية على مدى عقود من الزمن يلاحظ بأن تركيا العلمانية ذات الأغلبية المسلمة اتجهت في سياستها نحو الغرب بصفتها العضوية في مجلس أوروبا (1949)، ومشاركتها الفعالة في حلف الأطلسي (1952) والتوجه الغربي على الدوام، رابطة الاتفاق (اتفاق أنقرة) بين الجماعة الأوروبية وتركيا عام (1963)، وسعيها الحثيث في إطار إستراتيجيتها طويلة الأمد لتصبح عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي، ولكن بوصول حزب العدالة والتنمية ذا الجذور الإسلامية إلى السلطة فإن مرحلة جديدة في السياسة الخارجية التركية قد بدأت تتجه نحو صياغة رؤية براغماتية خاصة بها على الصعيدين الإقليمي والدولي كلاعب إقليمي مهم في المناطق المجاورة في جنوب القوقاز والشرق الأوسط، بالتوازي مع طموحات تركيا في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وتعزيز مكانتها في المنطقة وتوسيع دائرة نفوذها.(الطحان، 2006)

إن ما حصل من تغيير في توجهات السياسة التركية إنما هو متوافق مع التغيير التاريخي لدورها الأوروبي، حيث أن طبيعتها الإسلامية تجعلها تتجه نحو الجنوب، ويغيب عنها الغرب، وأن ثقافتها الإسلامية والسلطة الشرعية فيها تصب في هذا الاتجاه بحكم التاريخ، وأنه على الرغم من اعتماد تركيا النظام العلماني كنظام إيديولوجي على امتداد أكثر من ثمانية عقود منذ تأسيسها (عام1932) بعد توقيع معاهدة لوزان بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، إلا أن الإسلام بقي حاضراً بقوة في المجتمع التركي، حيث تشرب العقيدة الإسلامية على امتداد أكثر من سبعة قرون؛ إذ يتحكم بتركيا خليط من النسيج الاجتماعي مذهبياً وعرقياً.(زيتون، 2004)

إن العامل الديني والتاريخي يعطي للسياسة الإقليمية التركية زخماً مضافاً لمقومات الدور الإقليمي التركي، ففي هذا الإطار يؤكد المسؤولون الأتراك قدرة تركيا بنظامها الحديث وتجربتها الاقتصادية الليبرالية وحضور هويتها الإسلامية على أن تشكل نموذجاً ملائماً يمكن لدول الشرق الأوسط الاستفادة منه في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، بمعنى أن تركيا تقدم نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة ذات نظام حديث لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي

وترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية موغلة في القدم، وهـي المفـاهيم التي طرحها رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان أمام مجلس العلاقات الخارجيـة بواشنطن في 26 كانون الثاني 2004.(طويل، 2008)

بناءاً على ما سبق حاولت تركيا توظيف ما تتمتع به من ميزة باعتبارها البلد الأوروبي الوحيد العضو في المؤتمر الإسلامي، الأمر الـذي يؤهلهـا للعـب دور مزدوج كجسر بين أوروبا والشرق الأوسط من ناحية، وكأداة فعالة قـادرة علـى الإسهام في تأمين المصالح الأوربية والغربية من ناحية ثانية، وطبقـاً لـذلك فـإن الغرب يرى في تركيا نموذجاً رائعاً للديمقراطية الإسلامية، وإنه لامناص للغـرب من دعم تركيا العلمانية في وجه الأصولية الإسـلامية المتناميـة علـى مـستوى المجتمع، والتي يتزايد خطرها على مستوى الإقليم بسبب الجوار الجغرافي(زيتون، 2004).

الواقع إن التحرك التركي في الدائرة العربية الإسلامية يجري بشكل متـوازن مع الدائرة الغربية، وهي استمرار لنشاط تركيا الفعال الذي اخذ يتطور تدريجياً في عهد الرئيس الأسبق تورجوت اوزال، الذي يعتبر أكثر قادة أحزاب الوسط اليمـين تديناً، على الرغم من الانتقادات التي توجه إلى سياسة داود اوغلو باعتبار أن معظم سياسة تركيا الخارجية تجري في الأقاليم العثمانية السابقة كما يقول إبراهيم كـالين "تبدو تركيا ما بعد العصرنة كامنة في ماضيها العثماني"، وإذا كانـت إشـارة داود اوغلو إلى الوقائع التاريخية والثقافية لا تتجاهل ماضي تركيا العثماني ولا تـسعى إلى مجرد استغلاله باعتباره كذلك، فإنها توفر ميزة لتركيـا فـي انخراطهـا فـي المناطق المجاورة، وعلى سبيل المثال فإن قوله في كتابه (العمق الاستراتيجي) عن النزاع على القدس (انه لا يمكن حل أي مشكلة سياسية في المنطقة دون اسـتخدام الأرشيف العثماني) قول يهدف إلى إعمال الماضي العثماني ليمنح تركيا موقعاً فـي مسار السلام في الشرق الأوسط.(اراس، 2009)

وعلى هذا الأساس فإن توجه تركيا حيال المنطقة العربية ليس مجـرد خيـار وإنما هو ضرورة لحاجتها إلى دور إقليمي جديد يحفظ مكانتها فـي الإسـتراتيجية الغربية ضمن الإطار الإقليمي.

وقد أوجدت التغييرات السياسية والفكرية على الصعيدين الرسمي والشعبي في الوطن العربي وفي مقدمتها انتهاء حدة التقسيمات السياسية بين تقـدمي ومحـافظ، قومي وليبرالي عوامل مساعدة للولـوج التركـي نحـو التفاعـل مـع معطيـات المنطقة.(زيتون، 2004)

من ناحية أخرى فإنه تم إهمال العامل التاريخي لدى الأكثرية العربية أو على الأقل تهميشه مما يجعل التطبيع مع تركيا أمراً مستحباً ومبرراً، إضافة إلى ظهـور أصوات مثقفة ذات اتجاهات مختلفة تدفع إلـى قـراءة جديـدة للعلاقـات زمـن الإمبراطورية العثمانية بعيداً عن الخطاب التقليدي السائد الذي يصورها بأنها قـوة استعمارية، علاوة على اختراق قـيم سياسـية ثقافيـة غربيـة للجـسد الـسياسي والاجتماعي في المنطقة، الأمر الذي جعل من تركيا كياناً مقبولاً على اقل تقـدير، بالإضافة إلى ذلك فإن تغير طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي ضيق إلى حد كبيـر الفجوة التي تفصل بين أغلبية النخب العربية وتركيا في هذه المسألة انطلاقـاً مـن واقع التاريخ والجغرافيا وليس كون تركيا دولة إسلامية فحسب (ملكاوي،2013).

وبناءا على كل ما تقدم من معطيات دولية وإقليمية كانـت الفرصـة مواتيـة للسياسة التركية للأخذ بزمام المبادرة والتركيز في توجهها نحو الجنوب، وتكييـف سياستها الخارجية بما يتناغم مع الواقع الدولي والإقليمي، ويحقق لها موقعاً فـاعلاً ومؤثراً في الساحة الإقليمية، وبما يجعل تركيا قادرة على قيادة المنطقة والاسـتفادة من التآكل الاستراتيجي العربي، وغياب أية قوة قادرة على إيجاد نوع من التـوازن في التوجهات الإقليمية المختلفة كما هي عليه الحال في السياسة التركيـة الجديـدة القائمة على التوازن مع الجميع.

4.3 أبعاد الدور التركية:

تتمتع تركيا بموقع جيواستراتيجي يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها مـن ناحيـة ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في إطار علاقات تجارية أو مرور مـواد

الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية ويمنحها مجالاً أوسع للحركـة والبحـث عـن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة.

هذا الدور يتم عبر عدة مسالك لعل من أبرزها ارتباطـه بقـضايا الميـاه والأقليات وإمكانية تحويل المنطقة إلى نظام إقليمي شرق أوسطى، بحيـث تـصبح هناك علاقة واضحة بين طبيعة الدور التركي في منطقة البحر الأبـيض المتوسـط وبين التوجه الغربي الطابع لسياستها دون إغفال أن أي تغيير يطرأ على أشـخاص صناع القرار في تركيا لا يؤثر في ثبات مصالحها الوطنية، وهذا يعبر عن رؤيـة واضحة في تقرير المصالح القومية التركية وفي العمل على تحقيقهـا تحـت هـذا العنوان أو ذاك.

كما يجب أن لا ننسى بأن أهمية الموقع التركي ينبع أيضاً من تمتع تركيـا اليوم بعلاقات سياسية جيدة مع شتى دول منطقة الشرق الأوسط، وتعاون استراتيجي مع روسيا الاتحادية على الرغم من عضويتها في حاف الناتو، ولذا فان تركيا اليوم في وضع فريد يمكنها من لعب دور فاعل في التفاعلات الإقليمية.

وعلى الرغم من صعوبة حصر أبعاد الدور الفعلية التركية تجـاه جميـع دول المنطقة وقضاياها منذ وصول حزب العدالة للحكم عام 2002 ولغاية 2013، إلا أنه يظل من الممكن إعطاء صورة كلية عن الدور الفعلي التركي في المنطقـة علـى النحو التالي:

أولاً: الدور السياسي:

تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة أزمـات المنطقـة، حيث تولي حكومة العدالة والتنمية الأدوات الدبلوماسية أهمية خاصـة فـي إطـار التأكيد على مبدأ "الدبلوماسية المنتظمة والمتواصلة" القائمة على الالتقاء بأكبر عـدد من المسؤولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى، وتبرز الحكومة التركية أهمية تقديم الآليات الدبلوماسية القائمة على الحوار لمعالجة الخلافات وذلـك قبـل اللجوء إلى استخدام آليات الضغط، العقاب، الحصار، العزل باعتبـار أن الآليـات الأخيرة لا تحقق الأمن في المنطقة، وإنما تفاقم من حالة عدم الاستقرار فيها، وتدفع الأطراف الصراع إلى المزيد من التشدد، وتقلل إمكانية التأثير على مواقفهم، وتؤكد

حكومة العدالة ضرورة البحث عن حلول غير صفرية تحقـق المكاسـب لجميـع الأطراف بدلا من الاكتفاء بالحفاظ على الوضع القائم أو الاقتناع بأن " اللاحل هـو الحل"(اوغلو، 2004)

كما تشجع الحكومة التركية المبادرات وسياسة السلام الاستباقية للحيلولة دون اتساع نطاق الأزمات في المنطقة، وهو ما يسميه الرئيس التركي اوردوغان مبدأ " السبق بخطوة واحدة"؛ أي عدم انتظار تحرك الخصوم والبـدء بتقـديم مبـادرات وخطوات تشي بالاستعداد للتفاوض والحل السلمي، ويختلف هذا الطـابع المبـادر جذرياً عن السياسة الخارجية التركية التقليدية والأكثر حذراً وتجنباً للمخاطر وتحيزاً لاستمرار الوضع القائم، لذلك كان طبيعياً انتقاد اوردوغان وسياسته بوصـفه يقـدم تنازلات مجانية عن المصالح التركية، لكن احمد داوود اوغلـو يـدافع عـن هـذه المبادرات انطلاقاً من أن الضعف بعينه هو اعتبار جار ما غير موجـود، وإتبـاع دبلوماسية توتر بشكل دائم معه، كما أن الطرف الذي يستطيع استخدام المبادرة في العلاقات المتوترة، يظهر واثقاً من نفسه ومن قدراته(نورالدين، 2007).

ولا يقتصر هذا النزوع نحو المبادرات على مستوى العلاقات الثنائية لتركيـا ومعالجة مشكلاتها مع دول الجوار، وإنما يمتد إلى المستوى الإقليمي، حيث تنـشط الدبلوماسية التركية في طرح مبادرات لمعالجة القضايا الإقليمية، وأكد داوود اغلـو هذا المعنى بوضوح فور توليه وزارة الخارجية، حيث تعهد بأن تصبح تركيا إحدى أهم القوى الدولية، وأنها ستكون دولة فعل وليس دولة رد فعل، بل دولة تستشار في كل قضايا المنطقة والعالم، وتستشعر الأزمات قبل بروزها وتتدخل معهـا بـشكل فاعل (عبدالقادر، 2012).

ويمكن الإشارة إلى دور تركيا كنموذج ومشاركتها في المبادرات المطروحـة للإصلاح في المنطقة فضلاً عن دورها كطرف ثالث في قضايا المنطقة:

أ- تركيا ومبادرات الإصلاح في المنطقة:

قامت تركيا بدور نشط في مبادرات الإصلاح في المنطقة من خلال مشاركتها " كشريك ديمقراطي" في قمة الثمانية في 2004، ومشاركتها في رئاسة حوار دعـم الديمقراطية مع اليمن وايطاليا، وهو إحدى الآليات التي أرسـتها مبـادرة الـشرق

الأوسط الكبير، وشاركت تركيا بنشاط في الاجتماع الرسمي الأول بهذا المنتدى في روما نوفمبر\2004، ثم الاجتماع الثاني في المغـرب ديـسمبر\2004، اسـتهدفت الاجتماعات تشجيع التزام دول الشرق الأوسط وشركائهم الثمانية الكبار في التنمية والإصلاح والتعريف بالتوجهات العامة لهذه الشراكة من اجل مـستقبل مـشترك، فضلاً عن ذلك فقد أرسلت تركيا مراقبين للانتخابات في بعض الدول العربية مثـل انتخابات 2006 في فلسطين وكذلك انتخابات 2009 في لبنان(معوض، 2009).

وحرصت حكومة العدالة على موازنة الحساسيات التـي قـد تثيرهـا هـذه التحركات من خلال نفي أي طابع إرغامي عن نموذجها الإصـلاحي، واسـتخدام مفهوم "المثال الملهم"؛ بما يعني أن الإصلاحات الديمقراطية غير المـسبوقة التـي شهدتها تركيا خلال السنوات الأخيرة تلهم الأطراف الأخرى للاقتداء بها في إطـار ضرورة مراعاة خصوصية كل دولة، يضاف إلى ذلك حرص قيادات العدالة علـى إبراز قيام تركيا بطرح مبادرات خاصة بها للإصلاح بالمنطقة، قبل زيـادة زخـم المبادرات الخارجية وذلك في مسعى لتأكيد استقلالية السياسة التركية، وعدم تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية والغرب(اللباد، 2010).

ب- الوساطة التركية مع أطراف النزاع في المنطقة العربية:

سعت حكومة العدالة للقيام بالعديد من أنشطة الوساطة فـي مختلـف قـضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية العراقية، وأزمة البرنامج النووي الإيراني، وقـضايا الصراع العربي الإسرائيلي، والخلافات العربية الداخلية والبينية.

أكدت تركيا على محورية دورها في دعم العملية السياسية في العراق وتحقيق المصالحة السياسية فيه من خلال توظيف قنوات الاتصال التركية مع جميع القيادات المعبرة عن مختلف الانتماءات الطائفية والاثنية في العراق، من تركمـان، وسـنة، وشيعة وأكراد، والعمل على تشجيع العملية السياسية من الجانب الـسني، وإنجـاح الاجتماع الذي عقد في اسطنبول قبل انتخابات العراق 2005 بين طارق الهاشـمي والسفير الأمريكي في العراق، لحث السنة على المشاركة فـي الانتخابـات مقابـل ضمانات أمريكية بخصوص النزاهة واحترام حقوق السنة، وقامـت تركيـا كـذلك بالمشاركة في طرح صياغات متعددة بغرض معالجة الخلافات بين القوى السياسية

في العراق بهدف المحافظة على وحدة العراق، وأولت قضية كركوك اهتماماً خاصاً باعتبارها ذات أهمية محورية في تحديد مستقبل العراق(معوض،2009).

أما أزمة البرنامج النووي الإيراني فقد بدأت جهود تركيا للوساطة في التبلور مع اقتراح وزير الخارجية التركي جول" رئيس الدولة حاليا" أثناء زيارته لطهـران 2006، أن تستضيف تركيا محادثات إيران والممثل الأعلـى للـشؤون الخارجيـة للاتحاد الأوروبي في أنقرة، الأمر الذي رحب به كل من الطـرفين، إلا أن الـدور التركي لم يسفر عن إنهاء الأزمة الإيرانية (إبراهيم،2009).

إلا أن تركيا استمرت في التعبير عن رغبتها في التوسط لحل الأزمة وتجديـد الحديث عن إمكانية تفعيل الدور التركي في حل الأزمة مع إثارة احتمال أن تكـون تركيا محطة لتنفيذ اتفاق مبادلة اليورانيوم المخصب بين الغرب وإيران فـي 2010 (المانع، 2010)، وهو ما تجسد في الإعلان عن اتفاق إيراني- برازيلـي- تركـي لتبادل الوقود النووي عام 2010 ومع ظهور ردود فعل أمريكية وغربية فاترة إزاء هذا الاتفاق والإصرار على المضي قدماً في التحرك داخل مجلس الأمـن الـدولي لفرض عقوبات على إيران (شلهوب، 2010).

ثانيا: الدور الاقتصادي:

تعزيز الاعتماد المتبادل والتكامل بين اقتصاديات المنطقة، حيث تؤكد حكومة العدالة أهمية التركيز على تطوير علاقات تركيا الاقتصادية بجيرانها وتنشيط الدور التركي لدفع مشروعات التعاون الاقتصادي بما يحقق الاستقرار بالمنطقة، فالخطاب التركي فيما يتعلق بالصراعات في المنطقة يؤكد أنه لا يمكن لأي طرف ثالث يسعى لحل الصراع أن ينتظر الوصول إلى اتفاق سلام شامل قبل بدء مشروعات التكامل الاقتصادي، حيث أن الصراعات عادة ما تقيد أنماط التفكير العقلاني الرشيد، وتولد ديناميات ذاتية لاستمرار العداء بفعل سيادة الصور النمطية السلبية، وسوء الإدراك والافتقار إلى الثقة من خلال دور الطرف الثالـث، وجـزءاً مـن الدبلوماسـية أو الإستراتيجية التحويلية، التي تسعى إلى تغير هيكل الصراع ذاته(معوض،2009).

فقد تعددت مظاهر الاهتمام بتعزيز علاقات تركيا الاقتصادية بـدول المنطقـة بين الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين الأتراك بمصاحبة وفود كبيرة مـن رجـال

الأعمال، وتأسيس مجالس أعمال تركية مشتركة مع العديد من دول المنطقة وتنشيط اجتماعات هذه المجالس واللجان الاقتصادية المشتركة، وعقد العديد من الاتفاقيات عالية المستوى مع دول المنطقة بغرض منع الازدواج الضريبي، والتعزيز والحماية المتبادلة للاستثمارات والتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني، فضلاً عن التعاون في مجالات النقل، وكذلك توصلت تركيا إلى اتفاقيات للتجارة الحرة مع سوريا والمغرب ومصر والأردن، وتوقيع اتفاقيات إلغاء تأشيرات الدخول(الفيزا) مع دول كثيرة بالمنطقة، وهو ما كان له دلالاته الايجابية في زيادة الحركة بين تركيا ودول المنطقة، ودافعاً لتنشيط التعاون الاقتصادي(عبدالمجيد، 2010).

إن التحركات الاقتصادية التركية لم تقتصر على المستوى الثنائي، وإنما امتدت إلى المستوى الإقليمي، حيث وقعت تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي عام 2005 في العاصمة البحرينية المنامة اتفاقية إطارية لتعزيز العلاقات الاقتصادية، ولبحث إقامة تجارة حرة بين الجانبين، كما تم إنشاء الملتقى الاقتصادي التركي العربي عام2006، والذي يوفر المجال لالتقاء مسؤولين حكوميين وصانعي السياسات في القطاعات المصرفية والمالية ورجال الأعمال ومستثمرين وقادة شركات عربية وتركية ودولية، وتم استضافته من الجانب التركي في 2010 بمشاركة أربعة وعشرون وزيراً عربياً للخارجية والمالية تحت رعاية وحضور رجب طيب اوردغان (السقا، 2011).

وظهر الحضور الاقتصادي التركي كذلك في إنشاء المجالس والأطر الحوارية والإستراتيجية عالية المستوى فقد تم إنشاء مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي مع العراق 2008، والإعلان عن إنشاء مجلساً عالياً للتعاون الاستراتيجي مع سوريا 2009، وذلك فضلا عن سعي تركيا إلى تعميم هذه المجالس في علاقاتها بدول المنطقة الأخرى (إبراهيم، 2009).

ثالثا: الدور الأمني:

رفض سياسات المحاور وأهمية التنسيق الأمني دون استبعاد التوظيف الذكي للقوة العسكرية؛ أي ضرورة تحقيق الأمن المشترك للمنطقة ككل بجميع أطرافها وفاعليها، بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن إسرائيل، وأمن الشيعة

العراقيين يتساوى مع امن السنة في العراق، وأمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي امن الشيعي أو السني اللبناني، وأمن العرب يجب أن يساوي امن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر.(أمين، 2011)

ويعني ذلك تجنب تبني الاقترابات التي تستهدف تحقيق أمن دولة واحدة، أو مجموعة دول معينة على حساب دول أخرى في المنطقة، وتجنب التركيز على تساؤلات " من مع من؟" "ومن ضد من؟"، وظهر هذا الطابع المحايد بوضوح في إجابة داوود اوغلو على تساؤل طرح عليه أثناء زيارته للقاهرة في مارس 2010 حول ما إذا كان التهديد الإيراني والإسرائيلي يشكل مخاطر على الشرق الأوسط، حيث قال" لا أود أن نرى تهديد من قبل إيران أو إسرائيل، وبدلا من التفكير في مخاطر التهديدات يجب أن نبحث خلف التعاون والمصالح المشتركة "(بديوي، 2010).

قامت حكومة العدالة بتوقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز التعاون الأمني مع دول المنطقة، ومن أبرزها توقيع اتفاق تعزيز التعاون الأمني مع الإمارات في آذار 2009، وتوقيع مذكرة تفاهم مع مصر في تشرين الثاني 2009، وتوقيع اتفاق للتعاون الأمني الثنائي مع سوريا في نيسان 2009 لتعميق التعاون في قطاع الصناعات الدفاعية العسكرية، وكذلك فإن الأبعاد الأمنية والدفاعية كانت حاضرة بوضوح في الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع العراق وسوريا لإنشاء مجالس عليا للتعاون الاستراتيجي، والإشارة إلى طبيعة العلاقات والاتفاقيات التي تربط تركيا بمختلف الفاعلين في منطقة الشرق الأوسط بما فيهم إيران، حيث وقعت الدولتان على مذكرة تفاهم في شباط 2006 للتعاون في قضايا مكافحة الإرهاب ولتفعيل التعاون بين الدولتين في مواجهة حزب العمال الكردستاني، واتفاقية أخرى في نيسان 2007 للتعاون في القضايا الأمنية وتبادل المعلومات الاستخبارية (جوهر، 2009)

بالإضافة إلى ذلك يقوم الموقف الرسمي التركي على تشجيع تحركات حلف الناتو لتوسيع أنشطته في منطقة المتوسط، مع التأكيد على تعزيز هذه الأنشطة عكس رؤية تركيا حول آليات التنسيق الأمني في الشرق الأوسط، من خلال دعم

تركيا في برنامج حوار المتوسط الذي دشنه الناتو عام 1994 باعتباره يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار للإقليمين، ويعزز التفاهم المتبادل في السياق ذاته، حيث دعمت تركيا مبادرة "تعاون اسطنبول" التي أطلقها الناتو في قمته باسطنبول في 2004 باعتباره استجابة للتحديات الأمنية التي ظهرت بعد سبتمبر2001، وتعبر هذه المواقف والتحركات التركية عن ارتباط جانب من الدور الأمني التركي في المنطقة بعلاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وعضويتها في حلف الناتو وانطوائها تحت المظلة النووية للحلف، وقد ظهر دور تركيا في تشديد الرقابة على البرنامج النووي الإيراني من خلال التصدي لتصدير التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام (المرعشي، 2009).

وعلى خلاف الأدوار الأمنية السابقة التي يبرز فيها الأبعاد التعاونية بشكل أساسي سواء مع دول المنطقة أو الولايات المتحدة والغرب، لا تخلو الأدوار التركية في المنطقة خلال فترة حكم العدالة من أبعاد تؤكد استمرار تركيا في التأكيد على إمكانية تحركها انفرادياً لحماية أمنها، وقد ظهر ذلك في قرارات البرلمان التركي في تشرين الأول 2007، وتشرين الأول 2008، وتشرين الأول 2009، بتفويض الحكومة والجيش سلطة إرسال قوات تركية إلى العراق لتعقب مقاتلي حزب العمل الكردستاني(إبراهيم، 2009).

5.3 تحديات الدور التركي في ظل أزمات المنطقة العربية:

ظهر في العقد الماضي اتجاه أمريكي واضح نحو تعويم الدور الإقليمي التركي، وقد طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك" كوندوليزا رايس" أثناء جولتها في المنطقة 2006 تصور (معتدلون في مواجهة المتطرفين)، ومن الواضح أنه كان موجها ضد إيران، كما هو موجه ضد تنظيم القاعدة، وذلك بعد ما دخلت واشنطن وطهران في حالة مواجهة منذ شهر آب 2005 لاستئناف طهران برنامجها النووي، ثم دخول العاصمتين في مواجهه إقليمية كان احد تجسيداتها حرب صيف 2006 في لبنان (رصاص، 2013).

وكان اردوغان في قلب ورأس هذا التصور الأمريكي لإقليم الشرق الأوسط ولم يكن بمعزل عن انفتاح أنقرة على العاصمة السورية لإبعادها عن المحور الإيراني، بما فيها رعاية الحكومة التركية للمفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة في اسطنبول عام 2008، ثم الدور التركي في تقريب رئيس وزراء لبنان السابق من دمشق عام 2009، والانفتاح على حركة حماس لإبعادها عن طهران وحزب ا كانت في الاتجاه نفسه(أمين، 2011).

ويعتبر عام 2009 بداية واقعية لتركيا لتبرز كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة، خاصة بعد موقف اردوغان من أحداث غزة التي حدثت في الأيام الأخيرة من عام 2008، وما تبعه من مشادة حديث بين اردوغان وشمعون بيرز في مؤتمر دافوس، حيث بلغ التشدد التركي إزاء إسرائيل أقصاه عقب نشر ملخص لتقرير لجنة التحقيق بحادث أسطول الحرية الذي انطلق من تركيا باتجاه غزة، أعلن بعدها اوغلو مرحلة جديدة من العلاقات مع إسرائيل عبر سلسلة من التدابير ضد تل أبيب تناولت خفض العلاقات بين تركيا وإسرائيل من مستوى القائم بالأعمال إلى درجة السكرتير الثاني، ووقف العمل بالاتفاقات العسكرية بين الجانبين، ونقل الملف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي (خليفي، 2013).

وقد كان عام 2010 بداية لسلسلة من التطورات الداخلية التي شهدتها أنقرة وألقت بظلالها السلبية على نفوذها الإقليمي، ومنها توتر العلاقة مع الأكراد، إذ أصرت تركيا على استخدام العصا الغليظة دون الاستجابة لمطالبهم، والذي تبع الأزمة الكردية أزمة التيار المدني وما لحقها من مظاهرات وتنديدات في الشارع التركي التي وقفت كحجر عثرة أمام طموحات حكومة حزب العدالة والتنمية (سعيد،2013).

أما على المستوى الإقليمي فإن أحداث الربيع العربي التي عصفت ببعض البلدان العربية وضعت تركيا في تحدياً صعباً، وكذلك تضع على المحك صدقية سياسة حسن الجوار والتقارب وعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية التي أطلقها اوغلو تحت شعار "تصفير المشاكل مع الجيران"، وقد انتظرت تركيا بعض الوقت قبل أن تحدد موقفها من الثورات العربية، علما بأن تركيا قد نجحت في خلال العقد

الماضي أن تقدم نفسها كمصدر الهام لقوى المعارضة في العالم العربي، وأن تعمق في آن واحد علاقاتها بالنظم الحاكمة، إلا أن هذا التموضع لم يعد ممكنا مع الثورات العربية خاصة عند انحياز تركيا إلى المعارضة العربية، كذلك فإن ما تملكه تركيـا من مقومات للعب دور إقليمي فاعل في المنطقة في ظل التغير السياسي لا يؤهلهـا لوحدها من القيام بذلك ما لم تأخذ الضوء الأخضر والدعم الكـافي مـن الولايـات المتحدة الأمريكية، التي تملك خيوط اللعبة في المنطقة والعالم إلى حد كبير، فتركيا لا تملك الضغط على الأطراف فيما لو انحصر أمر الاتفاق فيما بينهم في جانب من القضايا المثارة، ثم إن تركيا لديها من المشكلات الداخلية ما يشكك في قدراتها على أن تكون الفاعل الرئيس والأساسي في الإقليم، فالعلاقـات الحـسنة مـع أطـراف الصراع لا تكفي لوحدها ما لم يمتلك اللاعب الإقليمي أو الـدولي أوراق الـضغط الكافية، وقد تراجع دور تركيا الإقليمي من خلال الأزمة السورية، والتنافر التركي الإيراني، والتوتر الذي حصل بين تركيا والحكومة العراقية(سعيد،2013).

زاد تراجع الدور الإقليمي التركي وقد دخل في طور الـضعف مـن خـلال التباعد الذي حصل بين واشنطن وأنقرة بعد سقوط حكم (الإخوان المسلمين) فـي مصر، وتضعضع حكم الإسلاميين في تونس وتغيير الحكم في الدوحة، وقد تـزامن هذه التراجع في دور تركيا مع الانفتاح الأمريكي على طهران والتوافق الأمريكـي الروسي بشأن الأزمة السورية، حيث أدركت تركيا بأن الرهان على إسقاط النظـام السوري يتراجع (رصاص، 2013).

الفصل الرابع
الموقف التركي من الثورات العربية

تمهيد

إن موجة التغيرات والتحولات السياسية المتسارعة التي شهدتها بعض الدول العربية مطلع 2011 م، فاجأت الكثير من دول العالم من حيث طبيعة تلك المتغيرات وسرعة حدوثها وانتقالها من دولة إلى أخرى كالعدوى، ولم يكن عنصر المفاجأة هنا حدوث التغيير فحسب، بل تجسدت تداعيات ذلك على المحيط الإقليمي، ولعل ابرز الأطراف الدولية والإقليمية التي كان لها دور في بداية هذه المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية والتي اتخذت مسمى "الربيع العربي" هي تركيا، فالحكومة التركية كانت تفضل انتقالاً هادئاً بين البلدان العربية، بشكل لا يؤثر مستقبلاً في الدور الإقليمي التركي، هذا الدور الذي عرف تنامياً متواتراً في العقد الماضي في المنطقة العربية خاصة بعد استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 (خليل، 2012).

لقد تميز الدور التركي إزاء الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بالتردد والارتباك الشديدين، إذ ظهر الارتباك والحذر على الموقف التركي منذ بداية الحراك والاحتجاجات في تونس، أما في ليبيا فلم يتخذ المسئولون الأتراك موقفاً واضحاً في البداية من الثورة الليبية، بل عارضوا أي تدخل خارجي ضد نظام القذافي، وقامت تركيا بجهود دبلوماسية واسعة وموجهة لوقف إطلاق النار بين قوات القذافي والثوار، لكنهم اضطروا تحت الضغوط إلى تغيير موقفهم والانسجام مع مواقف الإدارة الأمريكية والدول الغربية، وفي مصر لم يتغير الموقف التركي لكن سرعان ما أيد الأتراك خيارات الشعبين التونسي والمصري، إذ زار الرئيس التركي عبدا جول مصر بعد نجاح الثورة فيها بوصفه أول رئيس دولة يزورها بعد سقوط نظام مبارك (عبدالحميد، 2012).

إلا أن مسار الدور التركي وحدته اختلف مع وصول رياح الاحتجاج إلى الداخل السوري، إذ وجدت أنقرة نفسها مضطرة لتحديد دور وموقف لها في شكل أكثر وضوحاً وتحمل تبعات أي قرار تتخذه تجاه سوريا لأسباب عدة، لعل من

أبرزها وجود العديد من الملفات المشتركة بين الجانبين، أبرزها المسألة الكردية، وما يمكن أن يترتب على التغيير في سوريا من تداعيات على الداخل الكردي، بالإضافة إلى أسباب داخلية تتعلق بأهداف السياسة الخارجية التركية ورغبتها في لعب دور مؤثر تجاه قضايا المنطقة بشكل عام(نوفل، 2012).

1.4 موقف تركيا حيال ثورات الربيع العربي:

شكلت المعطيات الدولية والإقليمية والمحلية خلال العقد الماضي، مرحلة انتقالية واسعة النطاق في مجرى العلاقات الدولية، وشهدت حراكاً غير مسبوق على مستوى النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط، انتقل فيها وضع دول عديدة في هذا الإقليم إلى حال جديد، سواء بفعل العوامل الخارجية وتأثيراتها مثل الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان(2002)، والعراق(2003)، أو عبر العوامل الداخلية التي لعبت الشعوب دوراً مؤثراً فاعلاً تهاوت من جرائه أنظمة عتيدة وبشكل خاص على مستوى النظام الإقليمي العربي، الذي شهد ما سمي ب(ثورات الربيع العربي).

تلك الثورات التي اندلعت في العالم العربي مطلع عام(2011) بدءاً من الثورتين التونسية والمصرية اللتان أحدثتا نقلة جذرية ونوعية في مواقع الخوف، فقد انتقل الخوف من الشعب إلى الأنظمة التي كانت تعتمد على قاعدة أن القوة تخلق الشرعية، إلا أنها أثبتت أنها لا تخلق إلا القهر والكراهية الشعبية للأنظمة المستبدة، فبدأت شرارة الثورة الأولى عندما قامت الشرطية التونسية فادية حمدي في مدينة سيدي بوزيد بصفع بائع الخضروات المتجول محمد البوعزيزي والبصق عليه في 17 كانون الأول 2010م، فأشعل النار في جسمه أمام مقر بلدية المنطقة تعبيراً عن غضبه على ظروفه المادية السيئة بعد أن أحس بالإهانة الشديدة نتيجة حالة البطالة التي أصبح فيها بعد مصادرة عربته، فاندلعت اثر وفاته يوم 4 كانون الثاني 2011م، شرارة الثورة التي قادها آلاف التونسيين الرافضين لتفشي البطالة، وانعدام العدالة الاجتماعية، وتفاقم الفساد داخل نظام الحكم(الرشيد، 2013).

وانتشرت عدوى التظاهرات في أرجاء تونس حتى أطاحت الثورة التونسية التي سميت بثورة الياسمين، بحكم الرئيس زين العابدين بن علي في 14 كانون

الثاني 2011م، فيما لم يرَ أكثر المتفائلين في مصر أن مظاهرات 25 كانون الثاني 2011م، ستكون بداية لثورة قل نظيرها على مستوى العالم، إذ شارك في تلك التظاهرات السلمية آلاف المحتجين في العاصمة المصرية القاهرة، وعدد من المحافظات استجابة لدعوات شعبية شبابية، دفعت الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك لتقديم عدد من المبادرات لم تكن كافية في نظر المحتجين من أبرزها: تعديلات دستورية، تفويض صلاحياته إلى نائبه عمر سليمان، غير أن استمرار التظاهرات وتوسعها أدى إلى تنحي مبارك عن السلطة في اليوم الثامن عشر من الثورة 11 شباط 2011م، بعد أن مكث في الحكم ثلاثون عاما(عبدالكريم،2012).

ثم أشارت المعطيات الأولية للمشهد العربي على الصعيد السياسي إلى حصول تحولات كبيرة بعد انجاز هذه الثورات التي غيرت الواقع العربي، وأحدثت إصلاحات كبيرة قامت بها الأنظمة مجبرة على اتخاذ إجراءات مهمة لتحقيق الإصلاح السياسي، وتدابير أساسية للتغير السلمي، فأفرز ذلك مساراً عاماً اندلعت بموجبه الثورات الشعبية في تونس ليبيا واليمن ومصر وسوريا.....(الحمد،2011).

على صعيد الموقف التركي من هذه الثورات فإن محاولات تركيا لتجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة دفعها للنظر بجدية إلى أن يكون موقفها معبراً عن دبلوماسية القوة الناعمة، لكنها فاعلة في كل الأقاليم التي ترتبط معها بعلاقات، عبر التزام تركيا بسياسة السلام الاستباقية من اجل الحيلولة دون تحول الخلافات إلى صراعات وأزمات مزمنة، ونظرت إلى أن عدم الاستقرار والنزاعات في دول الجوار، إذا حدثت في دولة قد تمتد إلى الدول المجاورة، لذلك أخذت حكومة حزب العدالة والتنمية تعزز علاقاتها مع العالم العربي، وأفريقيا، والدول الأسيوية، وإيران وروسيا وأرمينيا، وطرحت حلا للقضية القبرصية، وسعت لتجاوز الخلافات مع الولايات المتحدة التي حدثت في عهد إدارة بوش الابن، فقامت بفتح القنوات الدبلوماسية الايجابية مع إدارة اوباما، كما أعلنت تركيا تأكيدها على المساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا وإسرائيل، وكذلك بين الفلسطينيين وإسرائيل، وأسهمت في الوساطة بين الدول العربية المجاورة مثل العراق وسوريا، أو وساطتها بين إيران والولايات المتحدة

والدول الأوروبية، وفي ذروة هذه النشاطات جاءت ثورات الربيع العربي(البرصان، 2012).

وقد رأت تركيا في الثورات العربية على لسان احمد داود اوغلو، "أنها بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وإنها عفوية وضرورية، وإنها جاءت متأخرة، حيث ينبغـي أن تحدث في الثمانينيات أو التسعينيات من القرن العشرين"، وإن التغيرات التي شهدتها دول الشرق الوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، ولابد من ابتعاد الزعمـاء عـن الوقوف أمام رياح التغيير، فمثلت هذه الرؤية منطلقاً أساسياً للموقف التركي من هذه الثورات وشملت الآتي (عبدالقادر، 2012):

1- احترام إرادة الشعوب، ورغبتهم في التغيير الديمقراطي والحرية.

2- الحفاظ على استقرار الدول وأمنها، وضرورة أن يحصل التغيير سلميا.

3- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية تجنباً لتكرار حالة العـراق وأفغانستان، وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال والتقسيم.

4- تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصـة بكـل دولة.

5- رعاية المصالح التركية العليا، والتي تشمل الاستثمارات والمصالح الاقتـصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم.

6- الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

7- عدم استخدام القوات المسلحة التركية ضد الشعوب العربية، واقتـصار الـدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية وأعمال الإغاثة.

8- مراعاة خصوصية كل دولة، وظروفها ووضعها الداخلي، وعلاقاتها الخارجيـة ومصالح تركيا معها.

رغم ازدواجية الموقف التركي من الثورة في ليبيا، إذ عارضت التدخل الغربي في بداية الأحداث، مما أدى إلى اندلاع التظاهرات من قبل الشعب الليبي في مدينـة بنغازي أمام القنصلية التركية واتهامها بدعم الرئيس الليبي السابق معمـر القـذافي، وجرى حرق العلم التركي للمرة الأولى في الوطن العربي، لذلك غيرت تركيا مـن

موقفها ووافقت على التدخل الغربي، ودعت القذافي إلى التنحي وقامت بغلق سفارتها في طرابلس، وأن مرد تلك الازدواجية والتغير في الموقف يعود إلى أنها لـم تكـن تتوقع حدوث الثورات في أرجاء الوطن العربي، وقد اضطرت تركيا ولأول مـرة إلى الاختيار بين الحكومات والشعوب، وان لكل خيار ثمنه، إذ يعني اختيار مساندة الحكومات يحفظ مصالح تركيا الاقتصادية في الوطن العربي، ولكنه يفقـد النظـام السياسي التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية شعبيته لدى الأتراك والعرب، لذا كان عليها الموازنة بين المصالح الاقتصادية، والقيم السياسية الديمقراطية، وقـد اتبعـت تركيا موقف الترقب الحذر من ثورات الربيع العربي في بادئ الأمر، كما هو الحال عندما تبنت منهجاً حذراً تجاه أحداث دوار اللؤلؤة في البحرين لتداخل تلك الأحداث مع العلاقات بدول الخليج العربي من جانب، والقضايا الطائفية من جانب آخر، وهو ذات الموقف مع الثورة السورية في بداياتها، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز ثقة بعض الشعوب العربية في السياسة التركية (سليم، 2012).

إن تعدد الدلالات المطروحة للمواقف والاختلافات بينها، نـابع مـن طبيعـة السياسة التركية التي تقوم على توجهات براغماتية، تمنح المصالح الاقتصادية غلبة ملموسة، رغم أنها تعطي مؤشراً عن ارتباك السياسة الخارجيـة التركيـة، نتيجـة وقوعها في حدود السياسات التي تراعي حالة التوازن من خـلال عـدم الانحيـاز بوضوح للشعوب المطالبة بالتغيير، لكنها تشير إلى حالة من الارتباك عبر التخلـي عن الأسس التوازنية التي تنادي بسياسة العمق الاستراتيجي، جـراء قيـام تركيـا بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون الأخرى، ومـن خلال هذه المفاهيم فإن مواقف تركيا من الثورات العربية كانت تساير الاتجاه الـذي يتلاءم مع التوجهات الإسلامية لحزب العدالة والتنميـة، وارتباطـه مـع الإخـوان المسلمين في مصر وسوريا، فيما لاحظ عدد من المهتمين بالشأن التركـي أن هـذه المواقف إنما تساير إلى حد كبير مواقف العواصم الغربية، وهو ما يناقض تفسيرات عدت رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة احد المحددات الأساسـية للموقف التركي (نورالدين، 2011).

لهذا أصبح للدور التركي تجاه الثورات العربية أبعاد لها اتجاهات عديدة من أبرزها: الطابع البراغماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية، وفقا لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الأوسط في إطار استعادة تركيا لإرثها الحضاري والإسلامي تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، وثالثة تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي، في مقابل ذلك، كان هناك تزايداً تدريجياً لدعوات أنصار حكومة حزب العدالة والتنمية إلى استرشاد السياسة التركية في عهدهم برؤية جديدة متعددة الأبعاد تتمثل عناصرها من خلال أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسة المحاور، وعدم استخدام القوة العسكرية، وتغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، مع ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، وتعزيز التعايش الثقافي والعمل على تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة، والاهتمام بالمدخل الاقتصادي وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة(اوغلو، 2010).

لقد كان استمرار الدور التركي متعدد الاتجاهات نحو ثورات الربيع العربي رغم محدودية تأثيراته يمثل استمراراً للوضع القائم في تلك الدول، كونه يعبر عن السياسة التركية التي لم تكن لديها النوايا الايجابية في الخوض بشؤون الآخرين، وهذا كان يتطلب تعزيز الدور التركي لكنه يلزم حدوث تحولات أو تغيرات جذرية، داخلية وإقليمية، تقوم على افتراض استقرار الوضع الداخلي التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه، لكن تسارع وتيرة الأحداث والمتغيرات الإقليمية كانت من شأنها الكشف بشكل اكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع إلى تراجعه تدريجيا (نورالدين، 2011).

إن الوقائع السياسية التي أفرزتها السياسة التركية تجاه ثورات الربيع العربي توصلت إلى نتيجة أولية مفادها: إن الابتعاد التركي عن المنطقة العربية طوال العقود الماضية اثر وبشكل واضح على استيعاب صناع القرار التركي لتطورات

الأحداث الجارية في الدول العربية، وجعلهم لم يتوقعوا أن أموراً معقدة ستجبر تركيا على مراجعة كاملة وإعادة قراءة لآلية صنع القرار السياسي التركـي بنـاءا علـى المستجدات، التي ولدت محاور وتحالفات قائمة علـى خلفيـات مذهبيـة وطائفيـة واضحة، لذا يمكن القول أن التعاطف الشعبي العربي مع تركيا تعـرض لانتكاسـة واضحة، وهي الدولة التي حاولت كسب الرأي العام العربي عبـر التـصعيد مـع إسرائيل، ودعم غزة المحاصرة، واستغلال سوء علاقات معظم الدول العربية مـع إيران، بعد حدوث تناقضات في الموقف التركي تجاه الأحداث في تونس ومصر، ثم ظهر ذلك جليا في رفض تركيا المشاركة في حملة الناتو على ليبيا، ومحاولة تركيا اللحاق بالثوار لكسب رضاهم خوفا من حرمانها من مكتسبات إستراتيجية، وأخيـراً الموقف التركي الضعيف والمتردد تجاه الأزمة السورية الذي أثبـت أن طروحـات الساسة الأتراك مجرد ظاهرة إعلامية (الشمري، 2012).

عليه فإن الرؤية التركية تجاه كل ما جرى من تحولات في الواقـع الـسياسي لعدد من أنظمة الحكم في المنطقة العربية، تتحدد في أن توجه دول المنطقـة نحـو الديمقراطية يعد أمراً حتمياً وإن طال الزمن، كما أن الشعوب ستسعى لتحقيق ذلك، وهو ما يعني أن عليها مساندة المطالب الشعبية الطامحة لمزيـد مـن الديمقراطيـة والحرية وحقوق الإنسان، انطلاقاً من القيم التي تؤمن بها، وان طريق ذلك يكمن في الإصلاح الجذري داخل كل نظام لا يزال ممكناً إذا كانت هناك إرادة حقيقية لـذلك، وتفضل تركيا أن تستجيب الأنظمة لمطالب الشعوب، وإلا فإن انتقال السلطة بـشكل سلمي في حال فشل الإصلاح هو الخيار الأصلح، خوفاً من تدخل دولـي تتخـوف تركيا منه، بحيث لا يدع لها مجالاً للمناورة(باكير،2012).

2.4 السياسة الخارجية التركية تجاه ثورات الربيع العربي:

حرصت تركيا على تدرج مواقفها لحين وضوح مؤشرات الحسم لـتعامل مـع تصاعد الأحداث انحيازاً نسبياً وفقاً لطبيعة كل حالة للحقوق المـشروعة للـشعوب العربية في تحقيق إصلاح اقتصادي وتحول حقيقي نحو الديمقراطية، ورغم تفضيل تركيا لأن يغدو هذا التحول عبر الأدوات السلمية، إلا أن تـسارع وتيـرة وتفـاقم

الأحداث في الحالتين الليبية والسورية وجلاء الموقفين العربي والدولي حيالهما دفع تركيا للابتعاد عن نظام الدولتين، عبر دعم التدخل العسكري لحلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في ليبيا، ودعم الضغوط الدولية والعربية على نظام الأسد في سوريا (عبدالكريم، 2012).

هكذا تعددت أنماط المواقف التركية من الثورات العربية، تبعاً لاختلاف المصالح السياسية والروابط الاقتصادية والتقديرات الأمنية، مما وضع تركيا في مأزق حتمية تبرير المواقف، خصوصاً بعد اختلاف موقف تركيا من ثورتي مصر وتونس عن بقية الثورات العربية (نورالدين، 2011).

في هذا الإطار يمكن رصد أنماط المواقف التركية من الثورات العربية على النحو التالي:

1.2.4 الموقف من الثورة التونسية:

لم تتدخل تركيا في الثورة التونسية من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، حيث لم يكن من المتوقع أن تفضي الأحداث سريعاً عن سقوط نظام بن علي، أو أن تكون الثورة التونسية فاتحة الثورات العربية، عندما قام بن علي بمغادرة الأراضي التونسية متجها للمملكة العربية السعودية، أعلنت أنقرة دعمها للثورة التونسية، وفي هذا الإطار قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إن الثورة التونسية قد تمثل نموذجاً تحتذي به بلدان أخرى تسعى للإصلاح (اوكتم، 2013).

كما عملت تركيا بعد سقوط نظام بن علي من أجل توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي، حيث وقع البلدان أربع اتفاقيات تعاون بينهما، منها اتفاقية تقضي بتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار يجري سداده على فترة عشر سنوات وبفائدة ضعيفة، مخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته الهامة في 2011، واتفقت الدولتان أيضاً على إلغاء نظام التأشيرات بينهما(شيخ، 2013).

كما وقع البلدان مذكرات تفاهم بشأن إقامة منطقة تبادل حر وتبادل المنتجـات الزراعية. ويسمح هذا الاتفاق الأخير لتونس برفع حصتها من الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية لتركيا. وأعلن البلدان أيضاً اتفاقهما على قيام أنقرة بتدريب بعض الكوادر الشابة التونسية على العمل فـي مجـالي الـسياحة والتجـارة الخارجيـة (الرشيد،2013).

2.2.4 الموقف من الثورة المصرية..

راهنت تركيا مبكراً على نجاح الثورة المصرية وخاطرت بعلاقاتها مع النظام السابق، من خلال قيام رئيس الوزراء التركي بعد 6 أيام من تفجر ثورة 25 يناير، بدعوة مبارك للاستجابة لتطلعات شعبة والتخلي عن الحكم، وعلى الرغم من أن ذلك كان مؤشراً على مدى التباعد بين حكومتي الدولتين وقت ذاك، إلا أنه عكـس فـي ذات الآن موقفاً تركياً راهن على نجاح الثورة المصرية، وقررت الاسـتثمار فـي العلاقات مع مصر ما بعد الثورة (نوفل، 2012).

على هذا الأساس كانت مصر محطة رئيسية لزيارات وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو، كأول وزير خارجية يزور مصر بعد تولى نبيل العربـي وزارة الخارجية، كما قام الرئيس التركي رجب طيب اوردغان بأول زيارة لمصر على هذا المستوى بعد الثورة في كانون الثاني من عام 2012، حيث التقى برئيس المجلـس الأعلى للقوات المسلحة، كما التقى بعدد من شـباب القـوى والائتلافـات الثوريـة وممثلين عن الأحزاب المصرية(عطوان،2014).

هذا فيما قام رئيس الوزراء التركي رجب أوردغان في سبتمبر 2011 بزيارة إلى مصر، وذلك على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة عدد كبير من رجال الأعمال، وقد جاءت الزيارة بعد غياب دام عقد ونيف، زار الرئيس المصري(محمد مرسي) تركيا وشارك في مؤتمر الحزب الحاكم السنوي، حيث ألقى كلمة، والتقـى نظيره التركي ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، وقد أسفرت الزيـارة عن توقيع العديد من الاتفاقات الاقتصادية بين الدولتين(خليل، 2012).

في هذه المناسبات المختلفة حرصت تركيا على تأكيد الرغبـة فـي توثيـق العلاقات مع مصر، وأعلن وزير الخارجية التركي داوود أوغلو فـي مقابلـة مـع صحيفة "نيويورك تايمز" في سبتمبر 2011، أن بلاده ستتحالف مع "مصر الجديدة" لتأسيس "محور ديمقراطية جديد" في الشرق الأوسط بـين الـدولتين الأكبـر فـي المنطقة"، ونفى وزير الخارجية التركي وجود تنافس بين مصر وتركيا، مشدداً على أن بلاده ترغب في أن تكون مصر دولة قوية جداً من أجل توازن القوى الإقليمـي، ولما لهذا من مصلحة لبلاده(خليل،2012).

وقد برهنت تركيا على مدى دعمها وثقتها بقدرات الاقتصاد المصري رغـم الصعوبات الكبيرة التي تواجهه في هذه المرحلة، وذلك من خلال فتح خط ائتمـان لمصر بقيمة مليار دولار لتمويل الواردات المصرية من تركيا، ودعم المشاريع في مصر، إلى جانب قرض بقيمة مليار دولار كانت مصر قد حصلت عليه أثناء زيارة أردوغان الأخيرة لمصر. وهناك توجه لأن يتم إعلان عام مصر في تركيـا سـنة 2014، وأن يكون عام تركيا في مصر سنة 2015، ما يعنـي أن هنـاك تـصورا مشتركًا لكي تشهد علاقة البلـدين تحـولاً كبيـرا خـلال فتـرة زمنيـة قـصيرة (باكير،2012).

أظهر الأتراك، حكومة وشعباً، اهتماماً ملحوظاً بتطورات خلع حكم الإخوان في مصر، وحرص المسؤولون الأتراك على التأكيد أن موقف بلادهم من الأحـداث في مصر مبنى على (الصداقة)، استناداً إلى الأسس التي وضعتها تركيـا لنفـسها، والمعتمدة على تحقيق التعاون والتضامن وتوطيد علاقات الصداقة مع مصر، وبقى مستوى المواقف التركية من التغيرات في مصر صعوداً وهبوطاً، مرتبطاً بالـسلوك السياسي الخارجي لمصر حيال قضايا الاهتمام المشترك مثل التسوية مع (إسرائيل)، إلا أن الموقف التركي من الأحداث التي أعقبت الثورة الثانية في مصر والإطاحـة بحكم الإخوان المسلمين من قبل الجيش والقوى المدنية المتآلفة معه، وارتفاع وتيرة تصريحات القادة الأتراك وعلى رأسهم أردوغان " الرافضة للانقـلاب والمـساندة للإخوان، وصولاً إلى تصريح أردوغان الأخير الذي أعتبر مـا حـدث "مـؤامرة

وضعتها (إسرائيل) مع الجيش المصري. إسرائيل التي تعتبر تركيا أهم شريك استراتيجي لها في المنطقة"(خليل،2013).

حكومة العدالة والتنمية رأت في النظام المصري بقيادة الرئيس مرسي شريكاً مناسباً يستطيع الالتحام معه لإنشاء محور جديد في المنطقة يعتمد على الديمقراطية وعلى الهوية الإسلامية معاً، وكذلك من أجل مواجهة قضايا المنطقة العالقة منذ سنوات وعلى رأسها القضية الفلسطينية؛ حيث باءت محاولاته للتلاحم مع نظام مبارك بالفشل وحُرم عليه معبر رفح، لا سيما بعد تصاعد وتيرة الصراع مع الجانب الصهيوني إثر سقوط الشهداء الأتراك في حادثة أسطول الحرية؛ فوجدت تركيا في مصر شريكاً محتملاً في عهد مرسي يستطيع تطويق الكيان الصهيوني بتعاون اقتصادي وعسكري موسع، وقامت بإلغاء مناورة نسر الأناضول مع تل أبيب واستبدلتها بمناورة بحر الصداقة مع الجانب المصري، إضافة إلى عدة اتفاقيات على مختلف المستويات، منها صفقات عسكرية، كانت تهدف كلها إلى تقوية ذلك المحور ليصل إلى مرتبة التحالف الاستراتيجي(سليم،2012).

لذلك، وانطلاقاً من كل هذه المبادئ والمصالح على المستويين المحلي والإقليمي؛ كانت تركيا حاسمة في رفضها الانقلاب العسكري، بل اتخاذها خطوات تصعيدية ضد النظام الانقلابي، وتحريضية للمنظمات الدولية وللغرب لإدانة الانقلاب بأوضح العبارات، وظلت تركيا واحداً من أهم داعمي شرعية الرئيس مرسي، كما أن ما تلا ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في فض اعتصامي رابعة والنهضة بقوة، أجج الداخل التركي، وانتشرت الفعاليات التي ترفع شعارات رابعة في كل المناطق التركية، بل بكى أردوغان نفسه في برنامج تلفزيوني أثناء قراءة خطاب القيادي الإخواني محمد البلتاجي يرثي فيه ابنته، ونشر على نطاق واسع (باكير،2013).

لقد أدى هذا الموقف الواضح إلى تجاذب بين تركيا والسلطات المصرية، في تأكيد على الموقف المبدئي التركي مما جرى؛ فتدهورت العلاقة بين الطرفين سريعا، سيما أن الموقف التركي قابله تصعيد مصري تضمن إثارة السلطات المصرية للغرائز القومية من جهة، واستغلال الهجمة الشرسة التي تتم للربط

المنهجي بين الإخوان في مصر والحكومة التركية فيما تسميه السلطات المصرية التنظيم العالمي للإخوان (الزواوي،2013).

تطورت التجاذبات لتؤدي إلى توتر في العلاقات الدبلوماسية، فقام كل طرف بعدها باستدعاء السفير إلى دولة المقر في شهر أغسطس/آب، لكن أنقرة أعادت سفيرها خلال ثلاثة أسابيع، بعد سلسلة من النقاشات الداخلية في دوائر صنع القرار التي خلصت إلى أن التمسك بالموقف المبدئي كافٍ، وأنه لا داعي لتصعيد الموقف الرسمي أكثر من ذلك، في ظل الحاجة إلى أن تبقى أنقرة على اطلاع عن كثب على ما يدور في مصر نظرا لأهمية ذلك وانعكاساته الإقليمية والدولية(أمين،2013).

لكن الموقف عاد للتدهور مجددا عندما أعلنت القاهرة في بيان للخارجية المصرية في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، عن اعتبار السفير التركي شخصا غير مرغوب فيه، وعن تخفيض العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لمرتبة القائم بالأعمال بسبب ما قالت: إنه "موقف غير مقبول من تركيا في تحريض المجتمع الدولي ضد المصالح المصرية، وفي دعمها لاجتماعات مجموعات تسعى إلى حالة من عدم الاستقرار في البلاد، بالإضافة إلى الإدلاء بتصريحات مهينة"، وقد ردت تركيا بالمثل (الزواوي،2013).

3.2.4 الموقف من الثورة الليبية:

كانت الثورة الليبية كاشفة لطبيعة المواقف التركية المتناقضة، فتسارع وتيرة الأحداث في ليبيا وارتفاع حدة المواجهات بين الثوار والنظام الليبي السابق، كشف عن تراجع تركيا عن الالتزام بمبادئ الانحياز للإرادة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية، وقد بررت الحكومة التركية ذلك بأن ارتفاع حدة أعمال العنف في ليبيا قد دفعتها للدعوة لأن تكون المقاربة السلمية هي طريق إنهاء الأزمة الليبية (النطاح، 2013)

كانت تركيا قد طرحت ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدد من النقاط (خليل، 2012):

1- وقف إطلاق النار بين قوات القذافي وقوات المعارضة، على أن يراقب ذلك هذا الموقف من جانب الأمم المتحدة.
2- توفير الاحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الاضطرابات، تحت رعاية الأمم المتحدة.
3- إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذافي، من خلال خمس أشخاص أثنين منهم من طرابلس ينالان قبول المعارضة والعكس، ويتوافق الأربع أشخاص على شخص خامس، ويناط باللجنة الإعداد للنظام السياسي الجديد والدستور الليبي.
4- إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.

وقد أدى رفض المعارضة الليبية لهذه المبادرة ومعارضة أية تدخلات من تركيا في الشأن الليبي، والتنديد بـ"الازدواجية التركية" التي تستهدف منع تسليح الثوار، وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السلطة، وكذلك تشدد الموقف العربي والدولي حيال نظام القذافي، وتحقيق الثوار الليبيين نجاحات ملموسة، أدى كل ذلك إلى تغيير المقاربة التركية حيال الوضع الليبي وإعادة النظر في طبيعة المحددات الأمنية والاقتصادية التي وقفت وراء الموقف التركي المتردد والمضطرب حيال الأزمة الليبية (النطاح، 2013).

على هذا الأساس يمكن القول إن الموقف التركي تدرج مع تصاعد الأحداث إلى أن تأكد أن ثمة موقفاً دولياً وعربياً قد تشكل حيال الأزمة يقضي بضرورة تنحى معمر القذافي، فانتقل الموقف التركي من الدعوة لإعطاء فرصة للحل السلمي للأزمة، ومعارضة اتخاذ قرار أممي بفرض عقوبات على النظام الليبي، إلى المطالبة في 3 مايو 2011 بتنحي القذافي(نوفل، 2012).

كان الملف الليبي بمثابة تحدي كبير بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، بالنظر للحسابات المتداخلة للسياسة التركية التي لم تبتغ أن تظهر كقوة مشاركة في التدخل العسكري ضد ليبيا، لكونه يخالف محددات سبق أن تبنتها حيال الثورات العربية. هذا بالإضافة لاعتبارات أخرى، منها أن القذافي سبق أن درس في تركيا، ووقف إلى جانبها أثناء التدخل العسكري في قبرص عام 1974، وعمل على تهيئة كافة

السبل لتعزيز العلاقات مع تركيا من خلال منحها مزايا تفضيلية من العوامل الأخرى التي ساهمت في التردد التركي حيال الملف الليبي، والارتياب من حقيقة أهداف الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي تحمس للتدخل العسكري لإسقاط نظام القذافي، وقد شهدت اجتماعات الناتو خلافات كبيرة بين الطرفين بهذا الإطار (أمين، 2013).

هذه الخلافات يمكن فهمها في سياق المنافسة التركية -الفرنسية حيال جنوب المتوسط ومد النفوذ في القارة الإفريقية، ومن خلال تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو في 24 نوفمبر 2010، ففي لهجة ساد فيها نزوع للتحدي قال: "لقد أعطيت أوامري للخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة عليها العلم التركي"(خليل،2012).

بصفة عامة، فقد أفضت التحولات التركية حيال الأزمة الليبية إلى تحسن في العلاقات بين تركيا والمجلس الانتقالي الليبي، وفي هذا السياق قام مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي الليبي بزيارة تركيا ، والتقي بكل من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردغان والرئيس التركي عبد ا غول. هذا فيما قام أوردغان بزيارة ليبيا خلال جولته في دول الربيع العربي. وقد عمل أوردغان خلال الزيارة على ضمان سلامة استمرار الاستثمارات التركية في ليبيا، مؤكداً حرص تركيا على المشاركة في عمليات البنية التحتية، مثل المدارس ومطارات ليبيا ومراكز قوات الشرطة(نذير،2012).

4.2.4 الموقف من الثورة اليمنية:

لم تجد الثورة في اليمن من تركيا أي اهتمام مقارنة بالكثير من الأحداث التي شهدتها مصر وتونس وليبيا على سبيل المثال، حيث لم يلق الثوار اليمنيين غير تحايا عابرة من القادة الأتراك، وذلك بسبب أن مصالح تركيا مع اليمن ليست كبيرة، لذلك يمكن القول إن الثورة اليمينية لم تلق اهتماماً حقيقياً من قبل القيادات والنخب التركية كما لقيت ليبيا الغنية بالنفط، أو مصر الغنية بالعمالة والسوق الاستهلاكية الكبيرة والنفوذ الإستراتيجي المحوري، أو تونس الملهمة. ومع ذلك سعت تركيا

لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما بعد على عبد ا صالح. وفي هذا الإطار قام الرئيس التركي في يناير 2011 بزيارة لليمن، تم خلالها توقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات المرور بين مواطني الدولتين(خليل،2012).

5.2.4 الموقف من الثورة السورية:

نظرت تركيا للأزمة السورية باعتبارها أزمة تركية داخلية، لذلك حاولت مبكراً تفادى تداعي الأحداث وارتفاع حدة المصادمات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال دفع الرئيس السوري بشار الأسد لتقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية –التي جاءت عبر العديد من اللقاءات منها 14 زيارة لوزير الخارجية داوود أوغلو- جعل تركيا تدرك أنه لا حل للأزمة السورية بعد ارتفاع أعداد القتلى والمصابين بيد أن تجاهل السلطة البعثية في سوريا للمساعي التركية، دفع أنقرة لإدراك أن مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من الأزمة(محفوض، 2012).

عكست الأزمة السورية ارتباكاً كبيراً في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، والتي كانت المحطة الأكثر استقبالاً للساسة الأتراك، على جانب آخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا، وهناك تداخلاً على جانبي الحدود في العلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد. هذه المعطيات زادت مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين السورين لتركيا وانتقال المشكلة لتركيا كما حدث إبان حرب الخليج الثانية، لذلك أقدمت تركيا على إقامة معسكر للهلال الأحمر التركي داخل الأراضي التركية (باكير، 2012).

بدا في هذا الإطار أن هناك تنسيقاً تركياً – أمريكياً للتعامل مع الأزمة السورية، ففي البداية سُربت معلومات أن هناك خطة للتعامل مع الوضع السوري حال قبول الأسد التنحي. كما بدا واضحاً من سياق الأحداث أن الإدارة الأمريكية قد

أوكلت للحكومة التركية مهمة نسج خيوط الاتصال مع المعارضة السورية، وإعداد مؤتمرات للتنسيق بينها وفتح مقرات لها داخل الأراضي التركية(محفوض، 2012).

كشفت الأحداث المتواترة عن واقع جديد تمثل في حالة التقارب التركي-الإخواني الذي بموجبه قامت تركيا بإجراءات علنية وصريحة تجاه الإخوان، حيث تمثلت حالة التقارب في عقد مؤتمر "الإخوان المسلمين" في تركيا، وإطلاق تصريحات معادية للنظام في سوريا (القدرة، 2013).

وقد وفرت تركيا المناخ المناسب لاستضافة المعارضين السوريين، وتم عقد مؤتمرات مثل مؤتمر إنطاكيا تحت اسم"المؤتمر السوري للتغيير"، وكان من أهم قراراته دعم الثورة السورية والدعوة لإسقاط النظام، ثم مؤتمر إنقاذ الشعب السوري، ثم مؤتمر اسطنبول، حيث دعا لإنشاء المجلس الوطني السوري المعارض الذي اعتبر الإطار الموحد للمعارضة السورية(باكير، 2012).

هذا في وقت انخرطت فيه تركيا بالتنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على نظام الأسد، وهو ما دفع بعض رموز النظام السوري لإعلان أن أنقرة ستدفع ثمن مواقفها، وذلك في إطار التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية. هذا فيما أوقفت السلطات التركية بعض الشحنات العسكرية التي كانت متجهة من إيران إلى دمشق على مختلف المعابر، ففي مارس 2011 أجبرت تركيا عدد من الطائرات القادمة لسوريا من إيران، وأجبرتها على الهبوط وقامت بتفتيشها(باكير، 2012).

كما أوقفت السلطات التركية في 19 مارس 2011 إحدى هذه الطائرات عبر أجوائها، وذلك من أجل تفتيشها، وقامت باعتقال طاقمها وصادرت حمولتها المخالفة للقوانين، والتي كانت تضم شحنة من الأسلحة الإيرانية. وعلى الحدود البرية أوقفت السلطات التركية أيضاً بعض الشاحنات التي كانت تنقل أسلحة من إيران لدمشق، وذلك في أغسطس 2011. وفي المجال البحري، فقد صرح رئيس الوزراء التركي رجب أوردغان في سبتمبر 2011، أن بلاده اعترضت إحدى السفن التي تحمل العلم السوري، وهى محملة بالأسلحة والذخائر(القدرة، 2013).

وقد تمثل الموقف التركي اتجاه الثورة السورية بما يلي:

1- تأييد مطالب الثورة بإسقاط نظام بشار الأسد.
2- استقبال مؤتمرات المعارضة السورية على الأراضي التركية.
3- تصاعد حدة الخطاب السياسي التركي الرافض لممارسات النظام السوري بحق شعبه.
4- استقبال وجود مقرات المعارضة السورية على الأراضي التركية.
5- رفض استخدام الأراضي التركية لأي محاولة لنقل أي أسلحة أو عبور طائرات النظام السوري.

إزاء هذا الموقف التركي المتشدد حيال النظام السوري، لم تستطع سوريا الصمت عليه، بل بدأ الشجب والاستنكار السوري على الأفعال التركية على عدة مستويات، حيث تجلى الرد السوري في النقاط الآتية(باكير، 2012):

1- استدعاء وزارة الخارجية السورية للسفير التركي في دمشق وإبلاغه رسالة احتجاج قاسية على الموقف التركي.
2- عبر السفير السوري في أنقرة عن استياء بلاده من الموقف التركي، وتضمن موقفه عدد من الأمور هي:
   أ. إن الرسائل التي تصل من أنقرة إلى دمشق سلبية للغاية.
   ب. تشعر القيادة السورية بخيبة أمل من الموقف التركي الذي يدور حول معطيات داخلية فقط وهي الانتخابات التركية، والصعود على حساب الأحداث السورية.
   ج. سوريا ترغب بالحفاظ على التراث التاريخي الذي ظل لسنوات طويلة بين البلدين مقابل حفاظ تركيا على الأمن السوري.
   د. إن الإخوان المسلمين بالنسبة لسوريا هم تماماً كحزب العمال الكردستاني بالنسبة لتركيا.

3.4 تداعيات الثورات العربية على تركيا:

أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي، سياسيا واقتصاديا وعسكريا:

1- من الناحية السياسية:

أدت الثورات العربية إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية. ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان (علمانية) مدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية. ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليا وخارجيا. وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية -مثل مصر- قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحا(معوض،2009).

وبجانب الدور التركي كنموذج، وفرت الثورات مجالاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكلٍ أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في 7 أبريل 2011 عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي:

أ- وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمـدادات الإعاشة لها.

ب- وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع.

ج- وإطـلاق فـوري لعمليـة شـاملة للتحـول الـديمقراطي تـستوعب جميـع الأطراف(سالم،2011).

لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنـه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته. فتزايـدت حـدة الاسـتقطابات بـين أطـراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، وهذه كلها عوامل تقيد مـن فاعليـة الـدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القـدرة علـى المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسـي التركي في تعزيز مكانة تركيا(سالم،2011).

2- من الناحية الاقتصادية:

تعاني تركيا حاليا من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الـدول التـي تـشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عـام 2011 تراجعـت بنسبة 24% إلى كل من مـصر والـيمن، و20% لتـونس، و43% لليبيـا، و5% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين بسبب تدهور الأوضاع فيهما، فضلاً عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيـث تـشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر مـن 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009(خليل،2012).

لكن من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا. فمـن ناحية، فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحـضار دور تركـي مـساهم فـي إنقـاذ اقتصاديات هذه الدول، في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنـشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها. كما نجـد أن أغلـب الـشركاء التجـاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة، وأن النسبة التي تشكلها الصادرات التركية إلى كل من مصر وليبيا وسوريا لإجمالي حجم الصادرات التركية لا تتعـدى مـن 1 إلـى 1.5% لكل منها، كذلك فإن انخفاض حجم الصادرات التركيـة إلـى بعـض دول

المنطقة عوضته زيادة الصادرات إلى دول أخرى، مثل إيران والعراق والإمـارات (باكير،2012).

في السياق ذاته، أعلن تجمع المصدرين الأتراك عزمه على تعزيز الصادرات التركية شرقًا نحو الهند وإندونيسيا والصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية. ولعل أحد المؤشرات اللافتة للنظر أن الصادرات التركية وصلت قيمتها إلـى 55.5 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011 بزيادة قـدرها 20% عـن الفترة نفسها من العام السابق(معوض،2011).

لا يمنع ذلك من أن ارتفاع أسعار النفط، بـسبب تطـورات الأوضـاع فـي المنطقة، أسهم في ارتفاع الواردات التركية وزيادة عجز الميزان التجاري، خاصـة بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد للوفاء بأكثر من 90% من احتياجاتها مـن النفط والغاز والفحم، وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عـن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية، من 5.5 مليار دولار في أبريل 2010 إلى 9 مليارات دولار في أبريل 2011(معوض،2011).

3- من الناحية الأمنية:

أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية، كذلك أثارت بعض التحلـيلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، في حالـة تدهور الأوضاع فيها، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتـدفق اللاجئـين داخـل الأراضي التركية. ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء، فإن دلالة إثارتها تظـل لافتـة، حيث تمثل بشكل أو بآخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبـل العدالة والتنمية، كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو بآخر، وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وقد يفرض نفسه في الحالة الـسورية، حـال تـصاعدها (الأهرام،2011).

يمكن القول بأن ثورات الربيع العربي قد أثارت العديد من التحديات الأمنيـة بالنسبة لتركيا، والتي ارتبطت بطبيعة الأوضاع السائدة التي صاحبت وترتبت على الثورات العربية، وما تبعها من سقوط الأنظمة السياسية التي بدت قوية في ظاهرها واتضح بعد ذلك أنها أنظمة شائخة في داخلها، مما أوجد بيئة أمنية مغايرة اتـسمت بحالة من عدم الاستقرار والسيولة والتفكك، على نحو كان من أبرز نتائجـه إعـادة صياغة أنماط التحالفات الإقليمية، وبروز ظواهر أمنية وتهديدات بدت وفق الإدراك التركي مرتفعة الحدة (أمين، 2013).

فقد راهنت تركيا على الثورات العربية، بعدما تيقنت أنه من الصعوبة بمكان مواجهتها. ارتبط هذا الموقف بطبيعة السياق المحلي المصاحب لهذه الثورات وأنماط المواقف الإقليمية والدولية منها. ورغم أن تركيا أدركت أن ثمة فرصا إذا ما أحسن استغلالها يمكن أن تعظم مصالحها الاقتصادية من جانب، وتعظم من النفوذ والـدور الإقليمي لتركيا من جانب آخر، غير أن ذلك كان مصحوبا بتنامي حـدة التهديـدات التي واجهتها تركيا على الصعيد الأمني(محفوض، 2012).

في هذا السياق، اضطلعت الاعتبارات الأمنية بدور أساسي في صوغ الموقف التركي حيال كل من البحرين واليمن، حيث برز المحدد الأمني في تشكيل السياسات التركية حيال الملفين، إذ بدت تخوفات تركية من تحول الأزمة في الـدولتين إلـى صراع طائفي ومذهبي تكون له امتدادات إقليمية، ولاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وإيران(السعيد، 2012).

وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك على المواقـف التركيـة إزاء الأزمـة السورية في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا(877كم)، وسعى أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق. كما تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، وبدا القلـق التركـي واضـحا مـن تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضا من احتمـالات انتقـال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا(خليل، 2012).

كما اعتبرت تركيا وفقًا لتقديرات مواقف عديدة أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تواجه العديد من التحديات وذلك بسبب أن تركيا هي القـوة الإقليميـة الرئيـسة المساندة لعمليات التغيير في المنطقة، فيما اتجهت إسـرائيل إلـى إعـادة صـياغة معادلاتها الأمنية بعد خسارة أنظمة عربية كانت تحتفظ معها بعلاقات شبه طبيعيـة، خصوصا أن الانتخابات التي أجريت في دول الربيع العربي أسفرت عـن صـعود تيارات وأحزاب إسلامية تتبنى مقاربات أكثر عدائية حيـال إسـرائيل (محفـوض، 2012).

ارتبط بذلك أيضا النموذج التعاوني الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطقة، وبات لا يجدي نفعا فـي ظـل تـضرر علاقات تركيا مع سوريا بفعل الثورة السورية، ومن قبلها فـي ظـل مـا شـهدته العلاقات مع إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية، هذا فضلًا عن تضرر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الـصاروخي علـى أراضيها، بخلاف الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير في مجريات الأحداث الـدائرة على الأراضي السورية(محفوض، 2012).

على الرغم من أن تركيا عملت على كبح جماح تدهور العلاقـات مـع دول الجوار التي تضررت علاقاتها معها بسبب المواقف التركية حيال قـضايا الربيـع العربي، وذلك من خلال تأكيد عدم إمكانية اللجوء إلى عمل عسكري ضد أي مـن هذه الدول إلا في إطار موقف دولي موحد، بيد أن الموقف التركي حيـال الثـورة السورية قد أدى إلى تصاعد التوتر بين تركيا من جانب وسوريا وإيران والعراق من جانب آخر.

لقد مثلت حادثة إسقاط طائرة استطلاع تركية(F4) تحديا كبيرا بالنسبة لتركيا، ودفع الأخيرة إلى التهديد بأن تحدي سوريا للقوات العسكرية التركية ستكون عواقبه وخيمة. هذا الموقف لم تستند فيه أنقرة إلى موازين القوى التـي تـصب لـصالحها مقارنة بسوريا أو حتى كل من إيران والعـراق، باعتبارهمـا داعمتـين للموقـف السوري، وإنما أيضا لاعتبارات عديدة منها أن تركيا تعد إحدى دول حلف شـمال

الأطلسي، بل وتمثل ثاني أكبر قوة عسكرية في هذا الحلف بعد الولايـات المتحـدة الأمريكية (الحياة اللندنية، 2012).

أما بالنسبة للتهديدات الأمنية فيمكن القول بأنها قد ارتبطت في مرحلة ما بعـد الثورات العربية بملفين أساسيين (خليل، 2012):

تمثل الملف الأول: في الطبيعة المتغيرة لأنماط التحالفـات الإقليميـة، حيـث أصبحت تركيا محاطة بدول جوار تتخذ مقاربات تثير تهديدات أمنية بالنسبة لتركيا، وهذه الدول تتمثل في كل من إيران والعراق وسوريا. وقد تمثل المحدد الأساسي في ذلك طبيعة الموقف التركي من الثورة السورية، ومـساندتها الماديـة والعـسكرية والاستخباراتية لكل من المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر.

أوجد هذا الوضع صراعا ثانويا بين تركيا من جانب وكل من إيران والعـراق من جانب آخر. ولم يكن المكون الطائفي غائبا عن هذا الصراع، فتركيا تنظر إلـى ذاتها باعتبارها القوة السنية الأكبر، وذلك في مواجهة إيران التي تسعى للتمدد أينما وجد الشيعة في المنطقة. وكذلك الحال بالنسبة للعراق الذي سبق لـرئيس الـوزراء التركي أن وجه لرئيس الحكومة العراقي نوري المالكي اتهامات بأنه يحمـل رؤى طائفية، فيما اتهمه الأخير بتبني سياسات عدائية حيال العراق. هذا الاصطفاف الحاد أفضى إلى تقارب تركي خليجي، في مواجهة محور سوريا-العراق-إيران.

أما ما يتعلق بالملف الثاني: فقد ارتبط بتغير قواعد الاشـتباك فـي العلاقـات السورية التركية وتأثيراتها في طبيعة المتغيرات الأمنية التي أفضت إليهـا الثـورة السورية، وما خلفته من تحديات أمنية ترتب عليها اتجاه تركيا للتخلي عـن نظـام الأسد والاصطفاف في الجانب الإقليمي والدولي الداعي إلى تنحي الأسـد، وتلبيـة مطالب المتظاهرين بتحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي في سـوريا (خليـل، 2012).

ترتب على ذلك أن انتقلت العلاقات من الدفء إلى الجفاء، حيث باتت أنقـرة تحتضن قوى المعارضة السورية، وتقدم كافة أشكال الدعم إلى الجـيش الـسوري الحر، وذلك بعد أن أسقطت تحفظاتها حيال المطالب الـسعودية والقطريـة بتقـديم تسهيلات بشأن عمليات تسليح فصائل المعارضة السورية.

بدأت تركيا في تكثيف دعمها للجيش السوري الحر، حيث باتت أجهزة الاتصالات والمساعدات التقنية واللوجستية تتدفق عبر الحدود التركية، تبعتها خطوات متقدمة على صعيد تزويد المعارضة بأسلحة متقدمة وذخائر وقذائف مضادة للدبابات، وهو ما بات يثمر عن نتائج ملموسة على صعيد المواجهة مع الجيش السوري.

هذا بينما اتجهت سوريا إلى إسقاط جميع التحفظات إزاء إعادة ممارسة حزب العمال الكردستاني لأنشطته عبر الأراضي السورية، بما تسبب في إفشال الحوارات السرية التي أجريت في أوسلو بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، واشتداد المواجهة بين الطرفين وتزايد أعداد الضحايا المدنيين والعسكريين، مما أفضى إلى إثارة البيئة القومية المتشددة في تركيا، وارتفاع حدة التوتر على صعيد علاقات تركيا مع كل من إيران وسوريا، ولاسيما بعد أن أوقف فرع الحزب في طهران والمعروف باسم بجاك عملياته ضد القوات الإيرانية.

كما أن ثمة معلومات كشفت عن تقديم السلطات السورية تسهيلات لحزب الاتحاد الديمقراطي(الفرع السوري لحزب العمال) لمعاودة النشاط في المناطق الكردية، بما في ذلك تجنيد المزيد من المقاتلين. كما سمحت السلطات السورية بانتخاب هيئات تمثيلية شعبية في المدن والبلديات الكردية تحت مسمى الإدارة الذاتية، فضلًا عن افتتاح مراكز ثقافية محلية لتعليم اللغة الكردية، وسمحت السلطات السورية كذلك بعودة صالح مسلم رئيس حزب العمال الكردستاني (الفرع السوري) إلى سوريا بعد سنوات من الاستقرار في جبال قنديل بشمال العراق.

إن هذه التطورات في مجملها أوجدت تحديات عديدة بالنسبة للأمن القومي التركي، لا ترتبط بالتهديدات التي باتت تثيرها حالة السيولة والاضطراب التي يتسم بها المشهد الإقليمي، وتأثيرات ذلك على المصالح التركية، وإنما ترتبط كذلك بالتداعيات المباشرة على الاستقرار الأمني والوحدة الجغرافية لتركيا، وذلك في ضوء تطورين أساسين:

أولهما: تعلق بتنامي طموحات الأكراد بتأسيس دولتهم المستقلة في شمال سوريا وذلك فيما يطلق عليه الأكراد كردستان الغربية.

وثانيهما: تمثل في الدعم السوري الإيراني لحزب العمال الكردستاني، على نحو دفع إلى استخدام أسلحة ثقيلة ونوعية لاستهداف المصالح والأراضي التركية، مما أفضى إلى خسائر تركية ضخمة سواء على الصعيد المادي أو البشري.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية

تمهيد

يعتبر عام2002م بداية تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا وبداية لقيام تركيا بتعزيز علاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها الأراضـي الفلـسطينية المحتلة، وذلك في إطار تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار، مثل العراق وسوريا وصولاً إلى الأراضي الفلسطينية، من خـلال المواقـف الـسياسية والرسمية والمبادرات الدبلوماسية والدعم الاقتصادي، فقد تعهدت تركيا في مـؤتمر باريس للمانحين والذي عقد في ديسمبر 2007م، بتقديم (150) مليون دولار للسلطة الفلسطينية على مدار ثلاث سنوات، بالإضافة إلى إنشاء مكتـب تنـسيق التعـاون الاقتصادي، وإنشاء فرع للوكالة التركية للتنمية والتعاون في مدينة رام ا ، ودعـم العديد من القطاعات الاقتصادية في فلسطين(باكير، 2009) .

أما من الناحية السياسية فبعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني\2006، وإغلاق الأبواب العربية والدولية أمام حكومة حماس، جاء الموقف التركي مغايراً، حيث تعاملت تركيا مع فوز حركة حماس بدبلوماسـية وايجابية، فقد وجهت دعوة لرئيس المكتب السياسي لحركة حمـاس"خالـد مـشعل" لزيارة تركيا، مما أدى إلى غضب العديد من الأطراف سواء كانت دولاً غربيـة أو عربية أو من الداخل الفلسطيني، كما كان الموقف التركي المعارض والمندد بالحرب الإسرائيلية على غزة، والتي بدأت في 27 كانون الأول \2008 من أهم الأمور التي ساعدت على تبلور بداية لدور تركي متصاعد تجاه القضية الفلـسطينية (صـافي، 2009).

تسعى الدراسة في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الـدور التركـي تجـاه القضية الفلسطينية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وذلك مـن خـلال تتبـع المواقف التركية تجاه الأحداث التي حصلت على الأراضي الفلسطينية ما بين عـام

2002-2013، من اجل الوقوف على ماهية هذا الدور ومعرفة العوامل التي أثرت فيه.

1.5 منطلقات الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية:

طرأ تحول على السياسة التركية في تعاملها مع الشرق الأوسط، خاصة تجـاه القضية الفلسطينية وتجلى ذلك من خـلال المواقـف والتـصريحات والمبـادرات الدبلوماسية والإجراءات العملية التي قامت بها تركيا على الصعيد الإقليمي والدولي، وذلك تجسيداً للمبادرة الدبلوماسية التي تنتهجها تركيا من اجل تنفيذ توجهات سياستها الخارجية الانفتاحية مثل، المصالحة الفلسطينية، وقضية الجندي شـاليط، وحـرب غزة، وأسطول الحرية، هذا عدا عن توظيفها لمكانتها الدولية وتسليط الضوء علـى الحق الفلسطيني المشروع، وبالتالي نجد أن هنالك دوراً فـاعلاً ومـؤثراً، ورؤيـة مستقلة لتركيا تجاه فلسطين، بالمقارنة مع دورها قبل وصول حزب العدالة والتنمية الذي كان يقتصر على التصريحات المنددة، والتي لم تترجم إلى دور فعلي وحقيقـي تجاه فلسطين، ترجمة لتوصيات السياسة الخارجية التركية في تلك الفتـرة القائمـة على"الانعزالية" (خزندار،2010).

لم تكتف تركيا في توظيف الأدوات السياسية، بل وضعت أدواتها الاقتـصادية لتعزيز دورها وذلك من اجل تحقيق أهداف السياسة الخارجيـة التركيـة المتمثلـة بتحقيق الأمن والاستقرار، والقائمة على أساس تعدد الأبعاد في علاقاتها مع المحيط الإقليمي والدولي، وبالتالي شكل الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية عاملاً قويـاً لتعزيز وتمكين الفلسطينيين بأرضهم، ونيل حقوقهم في المحافل الدولية، من خـلال مساعدتهم سياسياً واقتصادياً، وبالتالي أعطت ضخامة الأحداث وكثافتها في فلسطين الدور التركي مكانة بارزة إقليماً ودولياً لما تشكل قضية فلسطين من مفتـاح الـسلام والحرب في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

حزب العدالة والتنمية:

يقول "يالشين اقدوغان" مستشار رئيس الوزراء التركي الـسابق " إن حـزب العدالة والتنمية حزب جماهيري على المستوى القومي، ديمقراطي محافظ على القيم

مع تقديره للتاريخ والثقافة والدين في الماضي"، وانطلاقاً من ذلك يرى قادة حـزب العدالة والتنمية أنه من الضروري إقامة علاقات جيدة مع العالم العربي الإسـلامي انطلاقاً من الروابط الدينية والتاريخية والثقافية، دون التقليل من علاقات تركيا مـع الغرب، لذلك كان الدور التركي في فلسطين تعبيراً عن تلك الرؤية، وهذا مـا أكـد عليه وزير الخارجية السابق على بابا جان بالقول" نحن لـدينا شـعور بمـسؤولية تاريخية إزاء الفلسطينيين والقضية الفلسطينية"، وتصريحات أخرى لاردوغـان" إن سجلات الطابور للفلسطينيين محفوظة في أرشيف الدولة العثمانية"(صافي، 2009).

1- الموقف التركي (موقف حكومة العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية).

انطلق الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية من أن تركيا دولة ديمقراطيـة، تؤمن بحقوق الإنسان والحريات العامة وحق الشعب بالاستقلال وتقريـر المـصير، خاصة في ظل الإصلاحات الدستورية التي شهدتها تركيا والقائمة على أساس إعطاء المزيد من الحريات الفردية، وحماية حقوق الإنسان تمهيـدا للـدخول والانـضمام للاتحاد الأوروبي، وبالتالي جسدت هذا المبدأ من خلال معارضتها لفكرة الاحتلال، ورفض الممارسات العدوانية الإسرائيلية، وقد تجلى ذلك بموقفها من حرب غـزة، إضافة إلى أن الإصلاحات الدستورية وتوسيع الحريات شكلا عامل دعم قوي لاتخاذ تركيا موقفاً حاسماً وواضحاً تجاه الأحداث في فلسطين(فارس،2009).

2- الرؤية التركية القائمة على أساس تاريخي.

من المعروف تاريخياً أن القضية الفلسطينية كانت ولا زالت موجودة وحاضرة بشكل كبير لدى الشعب التركي، نظراً للروابط الدينية والتاريخية، لذلك كان للمواقف الشعبية والاحتجاجية دور كبير في دعم موقف الحكومـة التركيـة تجـاه القـضية الفلسطينية، ويؤكد ذلك اوردغان حيث يقول: "عندما اتخـذ قـرار فـي الـسياسة الخارجية فإنني أصغي كلية إلى الشعب."، وقد تجلى ذلك من خلال الأهمية الكبيرة التي أولاها اوردغان للموقف الشعبي التركي خلال حرب وحصار غزة وأسـطول الحرية (أبو هدية، 2010).

3- الرؤية التركية القائمة على أساس تحقيق الاستقرار.

إن الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية ينطلق من الرؤية التركية القائمة على أساس تحقيق الاستقرار والأمن إقليمياً ودولياً، لأنه يعود بالفائدة السياسية والاقتصادية والأمنية على تركيا والدول الإقليمية، حيث تعتبر القضية الفلسطينية كما ذكر سابقاً مفتاح الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً(باكير،2009).

4- رؤية تركيا لنفسها أنها دولة مركز.

استند الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية على رؤية تركيا لنفسها أنها دولة مركز وانفتاح وتعدد البعد، بمعنى؛ إن اتخاذ تركيا لتلك المواقف جاء بناءا على انفتاحها على دول الجوار وتحسين العلاقات مع الجميع، وذلك من اجل أن يكون لها دوراً فاعلاً في فلسطين، وهذا لا يتم إلا إذا وقفت على مسافة واحدة من الجميع من خلال استخدام لغة الحوار السياسي، وبالتالي يفسر هذا قبول تركيا من قبل جميع الأطراف للقيام بدور الوسيط وخاصة انفتاحها على سوريا وحركة حماس(فوار، 2009).

2.5 تركيا ودورها في العملية السلمية:

كان الموقف التركي بارزاً وواضحاً وقوياً في انتقاداته للأحداث التي حصلت على الأراضي الفلسطينية، مما عزز من مصداقية وتأثير وترجمة تلك التصريحات إلى خطوات عملية، فزيارة خالد مشعل لتركيا في ظل العزلة التي كانت مفروضة على الحركة وعلى الرغم من بعض الإرباك، والضغوطات الداخلية والخارجية التي رافقت الزيارة، إلا أن هذا الموقف اعتبر نقطة تحول مهمة في السياسة التركية نحو إقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف الفاعلة في القضية الفلسطينية، في ظل الرؤية التركية المستقلة، خاصة إن الاتحاد الأوروبي الذي تسعى تركيا لنيل العضوية فيه يضع حركة حماس على قائمة الحركات الإرهابية، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اللتان تربطهما بتركيا علاقات إستراتيجية يعتبرون حركة حماس " إرهابية"، وبالتالي فإن ذلك يدل على رؤية تركية مستقلة عن باقي الأطراف الإقليمية والدولية، وتصور جديد في الدبلوماسية التركية تجاه العملية

السلمية نحو الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وإقامة علاقات جيـدة من اجل القيام بدور الوسيط، مترجمه بذلك احد أهم مبادئ السياسة الخارجية التركية والتي وضعتها حكومة حزب العدالة والتنمية المتمثلة بسياسة تعدد الأبعـاد(بـاكير، 2009).

1.2.5 الموقف التركي من الاجتياح الإسرائيلي على مدينة رفح.

في 13 ايار2004م قامت القوات الإسرائيلية باجتياح مدينة رفـح، وفرضـت عليها حصاراً وعزلتها عن باقي محافظات قطاع غزة في عمليـة أطلقـت عليهـا اسم"قوس قوزح"، أدت العملية العسكرية إلى استشهاد 58 فلـسطينياً وإصـابة 200 مواطن بجروح، بالإضافة إلى هدم البيوت الفلسطينية المجاورة للشريط الحدودي مع مصر، وتشريد ما يزيد عن 1000 فلسطيني، إضافة إلـى ذلـك قامـت إسـرائيل بتجريف مئات الدونمات المزروعة، وتخريب البنية التحتية، وتعطيل الحياة العلمية، هذا فضلاً عن حملات الاعتقالات التي طالت الأطباء وسائقي سيارات الإسـعاف، ولكن الحدث الأبرز في عملية الاجتياح كان إطلاق النار في 19 أيار 2004م على مسيرة سلمية مدنية متجهه إلى تل السلطان للاحتجاج علـى العـدوان الإسـرائيلي وتقديم المساعدات، مما أدى إلى استشهاد 8 فلسطينيين وإصابة نحـو 50 آخـرين بجروح (نورالدين، 2008).

وعلى اثر ذلك توالت ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية المنددة بالعدوان الإسرائيلي، حيث اصدر مجلس الأمن الدولي في 19 أيـار 2004م، قـرار يـدين إسرائيل على قتل المدنين الفلسطينيين في رفح، وأضاف بيان المجلس:"يساوره بالغ القلق إزاء ما قامت به إسرائيل من تدمير للمنازل في مخيم رفح للاجئين، مطالبـة إياها ضرورة التزام إسرائيل بعدم الهدم في مخالفة القانون الدولي"، كما أن الولايات المتحدة لم تستخدم الفيتو ضد مشروع القرار وامتنعت عن التصويت نظراً لفداحـة المجزرة (قويدر، 2009).

وعلاوة على ذلك وصفت منظمة العفو الدولية عمليات القتل وهـدم المنـازل بأنها ترقى إلى مستوى جرائم الحرب حسب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، كما

وصف الاتحاد الأوروبي العدوان الإسرائيلي "بالاستهانة الإسرائيلية غير المسؤولة بالحياة البشرية في رفح"(ابو ركبة،2010).

أما على صعيد ردة الفعل التركية، فقد وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب اوردغان آنذاك السياسات الإسرائيلية بأنها"إرهاب دولة"، وأضاف "ان ما فعلتموه في رفح هو قتل جماعي للفلسطينيين، ومن لم تقتلوه هدمتم بيته، وفي هذا إرهاب"، ومن جانبه أكد وزير الخارجية التركي آنذاك عبدا غول خلال زيارته للأراضي الفلسطينية عام 2005م على"أن الأساليب التي تستخدمها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني المتمثلة بالضغط والحصار لن تجلب الأمن والراحة لها، وان سياساتها القاسية ضد الفلسطينيين ستضر بعلاقاتها مع تركيا الحليف الرئيس في الشرق الأوسط"، وترجمة لتلك التصريحات رفض اوردغان استضافة شارون إلى أنقرة، وكذلك رفض أيضاً زيارة إسرائيل بناءا على دعوة وجهها له رئيس الوزراء الإسرائيلي ارئيل شارون، بحجة أن جدول أعماله لا يسمح بذلك، إضافة إلى ذلك استدعت تركيا سفيرها في تل أبيب للتشاور، ورفعت مستوى التمثيل الدبلوماسي لدى السلطة الفلسطينية بتعيين سفير بدلاً من قنصل(قويدر،2009).

على الرغم من أن الموقف التركي كان منسجماً مع قرار مجلس الأمن والمواقف الدولية المنددة بالعدوان الإسرائيلي، إلا أن اللهجة الحادة التي استخدمتها تركيا في توجيه الانتقاد إلى إسرائيل كانت لافتة للانتباه بوصفها العدوان الإسرائيلي"إرهاب دولة، وقتل جماعي"، وجاءت ردة الفعل الإسرائيلية بوصف تلك التصريحات التركية ب"المؤسفة"، إلا أن الرئيس التركي قام بزيارة إلى إسرائيل في حزيران 2005م، وضح فيها الموقف التركي من خلال قوله "علاقتنا الطيبة مع إسرائيل لا تمنعنا من توجيه انتقادات صريحة"، وكان رد وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم عليه قائلا: "كان بإمكان تركيا أن تكون جسراً لعلاقتنا مع العالم العربي"، وبالتالي هذا يبرهن على أن العلاقات الإسرائيلية التركية لم تتأثر بالانتقادات، خاصة انه تم في الزيارة مناقشة تعزيز التنسيق الاستخباراتي، والعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية(نورالدين، 2008).

2.2.5 موقف تركيا من فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية.

جرت الانتخابات الفلسطينية التشريعية في 25 كانون الثـاني 2006م، وسـط أجواء من الهدوء والنزاهة حسب ما أعلنته لجنة الانتخابـات المركزيـة، وحـسب إجماع العديد من المراقبين والمحللين الدوليين، وفي هذه الانتخابات فـازت حركـة حماس بـ76 مقعداً من أصل 132 من مقاعد المجلس التـشريعي الفلـسطيني، أي بنسبة 57,6% من أعضاء المجلس، على الرغم من ذلك إلا أن الولايـات المتحـدة الأمريكية وإسرائيل فرضت عزلة على الحركة، وقطعت المساعدات عـن الـشعب الفلسطيني، وسط إجماع الأطراف الإقليمية والدولية على ضرورة تخلـي حركـة حماس عن العنف والاعتراف بإسرائيل(فارس،2009).

لكن الموقف الأبرز والمفاجئ والسريع جاء من قبل تركيا، فقد نادت بضرورة احترام خيارات الشعب الفلسطيني والقبول بحركة حماس بالحكومة، وبعد يوم واحد من إعلان الفوز لحركة حماس، أعلن رئيس الوزراء التركي آنذاك رجـب طيـب اوردغان خلال لقائه مع الرئيس الباكستاني عن تقديم مبادرة مشتركة يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتركيا دورا، من اجل التوسط بين الفلسطينيين وإسرائيل، كـذلك انتقد اوردغان في 21شباط2006، العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إسرائيل وقال "إن هذا سيخلق ديمقراطية مقيدة يعكس عدم احترام للشعب الفلـسطيني" (صـافي، 2009).

وفي ظل الحصار الإسرائيلي والدولي حتى العربي على حركة حمـاس، قـام رئيس المكتب السياسي لحركة حماس"خالد مشعل" بزيارة إلى أنقرة في 16 شـباط 2006م، حيث التقى وزير الخارجية آنذاك عبدا غول، ولكن حـدثت عـدد مـن الملابسات حول هذه الزيارة، تجلى ذلك من خلال عدم معرفة الجهة المحددة التـي وجهت الدعوة، هل هي وزارة الخارجية التركية أم حزب العدالة والتنمية أم أن خالد مشعل هو من طلب هذه الزيارة؟، ومع ذلك شكلت هذه الزيارة خطوة ايجابية لكسر الحصار الدولي والإسرائيلي على حماس، وأرادت تركيا مـن خلالهـا أن توصـل العديد من الرسائل لحركة حماس، وكذلك المجتمع الدولي منها: مطالبة تركيا لحركة حماس بإعلان اعترافها بإسرائيل، ونبذ العنف قبل التفاوض معها، وعلى الرغم من

أن هذه الزيارة لم تسفر عن نتائج بفعل تمسك كل الأطراف بمواقفهم، إلا أنها فتحت قناة تواصل بين تركيا وحركة حماس(حبيب، 2009).

ولكن حتى نفهم السلوك التركي لا بد من معرفة الصعوبات التي واجهت تركيا اثر زيارة خالد مشعل، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي:

فداخليا كان هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى حكومة العدالة والتنمية من بعض الأطراف المعارضة، والتي رأت أن هذه الزيارة تضر بصورة تركيا التي تعمل على محاربة الإرهاب، إضافة إلى الانتقادات التي وجهتها ابرز الصحف التركية والتي رأت أن هذه الزيارة تسيء لتركيا في علاقاتها مع الأطراف الدولية (باكير، 2009).

أما على الصعيد الخارجي، فقد تعرضت تركيا للعديد من الانتقادات والضغوطات بسبب هذه الزيارة، وتحديداً الموقف الإسرائيلي الذي انتقد تركيا على تلك الزيارة (نورالدين،2008).

3.2.5 الدور التركي في أزمة الجندي الإسرائيلي المخطوف جلعاد شاليط .

اتسم دور تركيا بالوسيط والمبادر في تقريب وجهات النظر والتحرك النشط على كافة المستويات، فقد قامت تركيا بتحركات نشطة للتوسط بين حماس وإسرائيل اثر اختطاف حركة حماس للجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في قطاع غزة في 25 حزيران 2006، تجلت هذه التحركات من خلال زيارة مستشار رئيس الحكومة التركية احمد داوود اوغلو إلى دمشق، حيث التقى مع الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل من اجل البحث في صفقة تبادل الأسرى، إضافة إلى أن إسرائيل والإدارة الأمريكية طلبت من تركيا إرسال وفد إلى دمشق يحمل رسالة تتضمن أهمية الدور السوري في إطلاق سراح الجندي شاليط، مما سيكون له اثر ايجابي على حياة الشعب الفلسطيني(ابوهدية،2010).

المساعي التركية بالوساطة بين حماس وإسرائيل جاءت كمبادرة من جانب تركيا، وبدعم وترحيب من كافة الأطراف (حماس، إسرائيل، مصر)، لكون تركيا تتمتع بعلاقات جيده وثقة لدى الجميع، وبالتالي كانت تركيا مبادرة في عرض

وساطتها التي دعمتها الأطراف المعنية، حيث عبرت حركة حماس عن الدور والمبادرة التركية بأنها اهتمام بالقضية الفلسطينية وتعطي تفاؤلاً بالخير (عبدالفتاح، 2009).

فقد كان الدور البارز لتركيا فاعلاً ومؤثراً في عملية تبادل الأسرى ، ويتضح ذلك من خلال إتمام عملية تبادل الجندي المخطوف، الأمر الذي أدى إلى إيجاد حل وسط من قبل تركيا بخصوص أسرى القدس التي طالما رفضت إسرائيل إطلاق سراحهم، وقد جاءت مبادرة تركيا معبرة عن استعدادها لاستقبال الأسرى والإقامة على أراضيها، حيث تم استقبال 11 أسيراً عندما تمت صفقة تبادل الأسرى في 18 تشرين الأول 2011م (عبدالعزيز، 2012).

4.2.5 مشاركة تركيا في مؤتمر انابوليس.

عقد مؤتمر انابوليس للسلام في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 27 تشرين الثاني 2007م، من اجل إحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين واستئناف المفاوضات والعمل على تطبيق خارطة الطريق، خاصة بعد فشل قمة كامب ديفيد، فقد قامت الولايات المتحدة بدعوة 40 دولة ومنظمة دولية للمشاركة في المؤتمر الذي استمر يوماً واحداً، وقد شاركت تركيا بالمؤتمر ورحبت بنتائجه المتمثلة باستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ففي بيان صدر عن رئاسة الجمهورية التركية قال الرئيس عبدا غول: "قرار استئناف المفاوضات خطوة تبعث على الارتياح"، ودعا جميع الأطراف إلى المساهمة في إتمام عملية السلام، ولكن من جهة أخرى أعرب اردوغان عن اعتقاده بأن الأمل بالتوصل إلى اتفاقية بين الطرفين ضئيل للغاية، واحتمالات نجاح المفاوضات يصل إلى الصفر، لأن المسائل العالقة بين الطرفين جوهرية لا تتعلق بالأراضي فقط(الشريف، 2009).

تمثل مشاركة تركيا بالمؤتمر والتصريح الذي صدر عن الرئيس عبدا غول ورئيس الوزراء اردوغان،تعزيزاً للدور التركي في العملية السلمية لتعزيز الأمن والاستقرار الذين تسعى تركيا لتحقيقهما دولياً وإقليمياً.

5.2.5 المساعي التركية في تحقيق المصالحة الفلسطينية.

إن المواقف والتصريحات التركية التي بذلت من اجل تحقيق المصالحة الفلسطينية والتي أظهرت دوراً تركيا فاعلاً وبارزاً نابعاً من حرصها على المحافظة على القضية الفلسطينية، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، والحفاظ على نسيجه الاجتماعي من اجل حماية المشروع الفلسطيني، وتمكين السلطة الفلسطينية من الصمود وإنجاح مساعيها في إقامة الدولة الفلسطينية، وتم ذلك بتأكيد اردوغان خلال اتصاله مع رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنيه في 2007م بالقول:" نحن في تركيا جاهزين للتحرك من اجل إنهاء الانقسام، وإعادة الوحدة إلى صفوفكم، وان تحقيق المصالحة الفلسطينية هو أمر واجب ومسؤولية"، وأكد ذلك أيضاً الرئيس التركي عبدا غول عندما صرح" إن تركيا تعتبر القضية الفلسطينية والقدس خاصة قضية الشعب التركي، وإنها تشكل هماً كبيراً لهم، وان الانقسام الفلسطيني الحق الضرر الكبير بالشعب الفلسطيني وسمعته"(فارس،2009).

وقد بذلت تركيا ممثلة برئيسها عبدا غول ورئيس الحكومة رجب طيب اردوغان ووزير الخارجية التركي احمد داوود اغلو، جهوداً كبيرة ومكثفة على كافة المستويات من اجل إنهاء الانقسام الفلسطيني، ولم تدخر وسيلة إلا وقامت بها لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وتوحيد الموقف الفلسطيني من اجل الحفاظ على القضية الفلسطينية، ولقد اتضحت هذه المساعي من خلال التصريحات والمواقف والمبادرات التي قامت بها تركيا مع أطراف الانقسام الفلسطيني والأطراف العربية، ففي 4 شباط 2009م زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس تركيا من اجل العمل على إنهاء الانقسام، واقترحت تركيا عليه تشكيل حكومة وحدة وطنية مكونة من المستقلين وغيرهم(رزقة،2010).

وفي الإطار ذاته، بادرت تركيا إلى اقتراح غير رسمي لعقد اجتماع يضم الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس المخابرات المصرية السابق عمر سليمان، وممثلين من حركتي حماس وفتح، ويكون هذه الاجتماع في تركيا أو في مصر، وبحضور وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو، وطلبت تركيا من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن يبعث ممثلاً لتركيا للاطلاع على موقف

السلطة الفلسطينية وحركة حماس وفتح من موضوع الحوار، وأبدت تركيا رغبتهـا بالمساعي التي بذلتها القاهرة للمصالحة الفلسطينية(عبدالحميد،2011).

وبالنظر إلى الموقف الفلسطيني من الدور التركي، نجد انـه كـان موضـع ترحيب منذ البداية من قبل القيادة الفلسطينية، وهذا ما أكد عليه رئيس كتلة فتح فـي المجلس التشريعي الفلسطيني عزام الأحمد، عندما رحب بهذا الجهد المبذول من قبل تركيا، وكذلك رحبت حركة حماس بالدور التركي أيضاً، عندما صـرح إسـماعيل هنية واعتبر أن الدور التركي جاء مكملاً للدور المصري في المصالحة، أما عربياً وبالتحديد مصرياً، فقد طلبت مصر من تركيا إقناع حركة حمـاس بـالتوقيع علـى الورقة المصرية، ورفضت إعطاء وزير الخارجية التركي احمد اوغلو ضمانة بـأن تؤخذ ملاحظات حركة حماس على الورقة المصرية بعين الاعتبار عنـد التوقيـع، وهذا ما دفع تركيا إلى التراجع عن إقناع الحركة، كما رفـضت مـصر الاقتـراح التركي المتمثل بالتقاء وزير الخارجية التركي مع قيادات فتح وحماس والأمين العام لجامعة الدول العربية وعمر سليمان في القاهرة، والرفض المصري جاء لعدم رغبة مصر في أن يزورها أي من قيادات حماس إلا من اجـل التوقيـع علـى الورقـة المصرية (رابي،2011).

وعندما أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن استعداده لزيارة غزة فـي 16 آذار 2011م من اجل إنهاء الانقسام، بعثت تركيا رسالة إلى الرئيس الفلسطيني تعبر فيها عن تأييدها الكامل للمبادرة التي طرحها، بل إن وزير الخارجية التركـي احمد داوود اوغلو أعلن عن استعداده لمرافقة الرئيس الفلسطيني إلى غزة، وعلاوة على ذلك قدمت تركيا اقتراحاً من اجل لقاء في اسطنبول بين الـرئيس الفلـسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، يتضمن إجـراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وتأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية، ولكن الرئيس الفلسطيني رفض الاقتراح نظراً لأن الانتخابات يجـب أن تكـون شـاملة (باسل،2011).

كل تلك الجهود جاءت بالتنسيق مع مصر، وتعززت بشكل خاص بعد حدوث التغيرات السياسية في مصر(الثورة المصرية) في 25 كانون الثاني2011م، وهذا ما

أكد علية اوغلو بأن تركيا ومصر لا يوجد بينهما تنافس بخصوص ملف المـصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، وإنما كل منهما مكمل للآخر، وترجمة لذلك التقى اوغلو وزير الخارجية المصري السابق نبيل العربي في القاهرة، وعرض عليه التعاون من اجل إنهاء الانقسام الفلسطيني، على انه أمر مهم للفلسطينيين والعمـل علـى بـذل الجهود من اجل المصالحة، وتتويجاً لتلك الجهود تم التوقيع بالقاهرة فـي 4 أيـار 2011م على اتفاق المصالحة الفلسطينية بحضور تركي ممثل بوزير الخارجية احمد داوود اوغلو والذي وصف هذا المصالحة بـ"الحدث التاريخي"(عبدالعزيز، 2012).

ولم تقف الجهود التركية عند ذلك، بل قامت من خلال ثقلها الإقليمي والـدولي المتمثل بعضويتها في حلف شمال الأطلسي، والمنظمات الدولية، وسعيها للانـضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بدعم وتسويق اتفاق المصالحة، تجلى ذلك عندما أكد الرئيس التركي عبدا غول خلال لقائه ممثل السلطة الفلسطينية عزام الأحمد على اسـتعداد تركيا لتوظيف إمكانياتها وعلاقاتها الإقليمية والدوليـة لـصالح دعـم المـصالحة الفلسطينية، فبعد توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة اتصل وزير الخارجية التركـي احمد داوود اغلو بوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون وأكد لهـا ضـرورة عدم إعاقة طريق الاتفاق، كما أن العاصمة التركية انقرة استضافت لقـاءات بـين حركتي حماس وفتح بدعوة من مؤسسة "مبادرة إدارة الأزمات" لإيجاد آليات يمكـن تصنيفها لتعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، من خلال قيام المؤسسة بتقديم التصورات والأفكار والتوصيات التي تساعد أصـحاب القـرار لاتخـاذ قـرارات صحيحة (باسل،2011).

وبالنظر إلى ما سبق، نجد أن اللقاءات التركية مع كافة الأطراف الفلـسطينية كانت تتم على أعلى المستويات التركية، ولم يكن ملف المصالحة الفلسطينية يقتصر على الموظفين الرسميين الأدنى مرتبة، وان دل هذا على شيء فإنمـا يـدل علـى الأهمية الخاصة التي أولتها تركيا لملف المصالحة، كما إن مطالبة تركيـا للمملكـة العربية السعودية ومصر بمساعدتها من اجل الضغط على الأطـراف الفلـسطينية للتوقيع على الورقة المصرية، وحرصها عل كسر الجمود الذي حصل في الحـوار الفلسطيني من خلال تحركاتها يوضح ذلك(سماره، 2011).

إن أهمية وقيمة الدور التركي في المصالحة الفلسطينية تنبع من أهمية الآثار التي سوف تتركها المصالحة على القضية الفلسطينية بشكل عام(البياتي،2011):

1- وحدة القرار الفلسطيني من اجل الوقوف بوجه أية مطالب إقليمية ودولية وإسرائيلية.
2- رفع معنويات الشعب الفلسطيني، وتسهيل أمور حياته اليومية.
3- ستظهر المصالحة الموقف الفلسطيني موحداً أمام المجتمع الدولي من اجل دعم وتأييد إعلان الدولة الفلسطينية.
4- الإفراج عن المعتقلين السياسيين من كلا الحركتين، مما يساعد في الحفاظ على النسيج الاجتماعي.
5- إعادة النشاط السياسي والاجتماعي والخدماتي للمؤسسات والنقابات والجامعات، بالتالي يعمل هذا على إيجاد تنافس بين الحركات الفلسطينية في طرح أفضل ما لديها من برامج وأعمال.

6.2.5 تركيا والحرب والحصار على قطاع غزة.

الموقف التركي من حرب غزة: بدأت إسرائيل هجومها العسكري على قطاع غزة في 27 كانون الأول 2008، واستمر حتى تاريخ 18 كانون الثاني 2009م، ونتج عنه أكثر من1700 شهيد إضافة إلى الجرحى وهدم المنازل، وفقا للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فأن 1419 استشهدوا وأصيب نحو 5300 وتم تدمير 2114 منزلاً، لذلك يعتبر العدوان الإسرائيلي على غزة الأعنف ضد فلسطين منذ عام 1967م، حيث استخدمت إسرائيل شتى أنواع الأسلحة في عدوانها وخاصة القنابل الفسفورية المحرمة دولياً،وخرقت القانون الدولي الإنساني بقصفها العشوائي للاماكن المأهولة بالسكان المدنين (فارس،2009).

اظهر الموقف التركي من حرب غزة تحولات في السياسة التركية بجعلها سياسة مبادرة وفاعلة ومؤثرة وصاحبة رؤية مستقلة، خاصة في ظل تحالفها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي نجد أن الموقف التركي جاء مغايراً تماماً للموقف الأمريكي، وتميز بموقف مستقل ورؤية واضحة في التعامل مع حرب

غزة، وهذا ما أكد عليه اردوغان عندما صرح بأن بلاده لن تدير ظهرها لما حدث في غزة وأطفالها، وأكد على أنها لن تبقى صامتة ومكتوفة الأيدي على عدم تحقيق العدالة (فولر، 2009).

في ضوء المواقف العربية المنقسمة والضعيفة والمترددة، والدولية المنددة تارة والصامتة والمؤيدة للحرب تارة أخرى، انطلاقاً من حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وجاء الموقف الأبرز والاستثنائي من قبل تركيا مغايراً لهذه المواقف الغربية والعربية، حيث لم تدخر تركيا جهداً إلا وقامت به من اجل وقف العدوان على قطاع غزة، وهذا ما تمثل في التصريحات القاسية التي صدرت عن المسؤولين الأتراك تجاه العدوان الإسرائيلي، واللهجة التي تم استخدامها من قبل تركيا فاقت كل التوقعات والمقاييس، وتجلى ذلك بتصريح رئيس الوزراء التركي آنذاك اوردغان والذي أكد فيه أن العدوان الإسرائيلي على غزة يعتبر بمثابة إهانة لتركيا، وقد شعرت تركيا بالإهانة، وعدم الاحترام من قبل إسرائيل خاصة أن الهجوم على قطاع غزة جاء بعد أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت إلى تركيا، ولم يكن هنالك مؤشرات على نية إسرائيل بالحرب(ابوهدية،2010).

لم يقتصر الموقف التركي على التصريحات، بل قامت تركيا بجهود دبلوماسية وخطوات عملية ومكثفة على كافة الأصعدة العربية الدولية والإقليمية، من اجل وقف الحرب على غزة، فقد بادرت تركيا بالعديد من اللقاءات والاجتماعات مع الدول العربية، حتى إنها حاولت توحيد الموقف العربي المنقسم من اجل العمل على وقف العدوان، وطرحت مبادرة تركية من اجل وقف إطلاق النار، حيث وافقت حركة حماس على التهدئة في 18 كانون الثاني 2009م بناء على طلب تركيا (حبيب، 2009).

فعلى الصعيد العربي، قام رئيس الوزراء التركي اردوغان بجولات مكثفة في العواصم العربية مثل السعودية ومصر والأردن وسوريا، كما التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وذلك سعياً لوقف إطلاق النار، ولكن هذه الجهود لم تسفر عن أية نتائج ايجابية، وقامت تركيا بتنظيم اجتماعا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في

المملكة العربية السعودية، وانتهى بالدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النـار (رزقـة، 2010).

أما دولياً، فقد تجلت الجهود التركية بدعوة مـن رئـيس الحكومـة التركيـة اردوغان المجتمع الدولي لاتخاذ قرار ومواقف عمليـة وعاجلـة لوقـف العـدوان الإسرائيلي ومساعدة الشعب الفلسطيني، وترجمة لذلك عملت تركيا من اجل إصدار قرار مجلس الأمن رقم(1860) والذي دعا إلى وقف إطلاق النار فوراً، إضافة إلى ذلك حملت تركيا مجلس الأمن مسؤولية استمرار الجرائم على قطاع غزة، ودعا إلى سحب عضوية إسرائيل من الأمم المتحدة بسبب تجاهلها المطالب الدوليـة لوقـف الهجوم على غزة (قويدر، 2009).

أما على الصعيد الإنساني فقد استقبلت الحكومة التركي الجرحى الفلسطينية في المستشفيات التركية ، بالإضافة إلى قيام رئيس الحكومة التركية اردوغان بزيارتهم.

وبناءا على تلك المواقف، يمكن القول أن الموقف التركي تجاه إسرائيل كـان واضحاً وحاسماً لا لبس فيه، تمثل ذلك من خلال عدم استقبال أي مبعوث لإسرائيل في تركيا إلا من اجل وقف إطلاق النار، ولعل هذا يفسر الموقف التركي الحاسم من حرب غزة والقضية الفلسطينية، والذي يفوق مضمونه وحدته موقف أي دولة عربية معارضة للعدوان الإسرائيلي.

في الوقت الذي لم يرتق فيه الخطاب والتحركات العربية والدبلوماسـية إلـى مستوى العدوان، فإن الموقف التركي كان أكثر تأثيراً وصدى على مستوى العـالم، وكان في مستوى الحدث، تمثل في توجيه الانتقادات الحادة إلى الرئيس الإسـرائيلي شمعون بيريز، وحتى إلى جميع الحاضرين في القاعة في منتدى دافوس الاقتصادي، عندما ألقى اوردغان كلمته التي قاطعه فيها رئيس المجلس مما حدا بأردوغان إلـى الانسحاب من المؤتمر لعدم إتمامه كلمته(هويدي،2009).

ويمكن القول أن أهمية هذا الموقف تأتي من أهمية مـستوى المـؤتمر علـى المستوى العالمي، وحجم ردود الفعل التي أعقبت ذلك، فمـن المعلـوم أن دافـوس الاقتصادي يعقد على مستوى العالم، ويضم العديد من كبار الشخـصيات الـسياسية والاقتصادية ذات النفوذ في العالم، فضلاً عن حجم التواجد الإعلامي المكثـف فـي

المؤتمر، وبالتالي أثار موقف اوردغان صدى واسعاً في العالم، وسلط الضوء أكثر على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة(باكير،2009).

7.2.5 الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية:

في 31 أيار 2010م قامت القوات الإسرائيلية بالاعتداء على سفينة مرمرة التركية في المياه الإقليمية، وقتلت 9 من المدنيين الأتراك، واعتقلت كل من كان على متن السفينة، وتعتبر سفينة مرمره واحدة من ستة سفن تشكل منها أسطول الحرية، وكانت السفينة تحمل على متنها المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى ما يقارب 750 من الناشطين والحقوقيين والسياسيين والعديد من وسائل الإعلام العالمية(ابوهدية، 2010).

اتسم الموقف التركي تجاه الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية بالتصريحات والانتقادات القاسية، إضافة إلى اتخاذ قرارات حاسمة وواضحة، وذلك من خلال إلغاء الصفقات العسكرية، والمطالبة برفع الحصار عن غزة، وتشكيل لجنة تحقيق دولية، واتخذت تركيا مجموعة من الإجراءات الصارمة سواء أكان ذلك على مستوى التصريحات، أو من خلال تحركاتها الدولية في مجلس الأمن، فعلى مستوى الخطاب الرسمي التركي، وجهت تركيا على لسان المسؤولين الرسميين انتقادات واسعة ولاذعة لإسرائيل، ووصف اردوغان ذلك العدوان بأنه إرهاب دولة وقرصنة، أما وزير الخارجية التركي احمد اوغلو فكان يشير في تصريحاته إلى الولايات المتحدة الأمريكية والى المعايير التي تنتهجها تجاه العالم من جهة وإسرائيل من جهة أخرى (الغزالي، 2010).

أما على صعيد الإجراءات العملية،فقد قامت تركيا بسحب السفير التركي من تل أبيب، واستدعت السفير الإسرائيلي في تركيا، وألغت مشاركة إسرائيل في ثلاث مناورات عسكرية مشتركة، علاوة على ذلك، أعلنت تركيا أنها ستعيد النظر في العديد من الصفقات العسكرية الموقعة مع إسرائيل، وقرر مجلس الاتفاقات التابعة للصناعات الأمنية تجميد ستة عشر مشروعاً امنياً تبلغ كلفتها مليارات الدولارات (عبدالعزيز، 2012).



على الصعيد الدولي، توجهت تركيا إلى مجلس الأمن من اجل إصدار بيان يدين إسرائيل ويطالبها بتنفيذ مجموعة من المطالب وهي (سماره،2011):

1- إعادة جثث الشهداء، والمعتقلين الأتراك والإفراج عن السفن.
2- المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية.
3- ربط إعادة العلاقات التركية الإسرائيلية إلى سابق عهدها برفع الحصار عن غزة.
4- تعويض عائلات الشهداء
5- تقديم إسرائيل اعتذاراً لتركيا.

توجت تلك الجهود بإصدار مجلس الأمن بياناً في 1 حزيران 2011م، يدين فيه الاعتداء الإسرائيلي على الأسطول، وفيما يتعلق باستجابة إسرائيل لهذه المطالب فقد نفذت جميع المطالب المذكورة عدا ثلاثة مطالب هي: الاعتذار والتعويض ورفع الحصار عن غزة، وما زالت إسرائيل ترفض رفع الحصار والذي أدى إلى أن تضعه تركيا شرطاً لإعادة وإرجاع العلاقات التركية الإسرائيلية (باسل، 2011).

إن ربط تركيا لعودة العلاقات مع إسرائيل برفع الحصار عن غزة، يدل على أن قضية رفع الحصار عن غزة تتبوأ موقعاً بارزاً في السياسة التركية الشرق أوسطية، إضافة إلى أنها تعبر عن حقيقة الموقف التركي السياسي والإنساني تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، بالإضافة إلى أن تركيا سلطت الضوء من خلال تحركاتها السياسية والإعلامية والقانونية في أعقاب الاعتداء على أسطول الحرية، وعلى الحصار الإسرائيلي غير المشروع على قطاع غزة، وأظهرت معاناة الفلسطينيين في المحافل الدولية، مما انعكس إيجاباً على الموقف الفلسطيني والعربي من تركيا.

3.5 الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي.

لا يزال يرى وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو أن الثورات العربية، وحالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة العربية، لم تؤثر على جوهر المواقف التركية وثوابتها، وبغض النظر عن مدى صحة هذا التشخيص والتقييم من قبل

وزير الخارجية التركي، ومدى حاجة تركيـا لتعـديلات عاجلـة علـى سياسـتها الخارجية، بما يتوافق على الأقل مع التحولات الآنية الحاصلة، وتبقـى حقيقـة أن الثورة السورية غيرت الكثير من المعطيات العملية، منها ما يرتبط بالعلاقات التركية السورية، التركية الإيرانية على خلفية الثورة (عبدالعزيز، 2012).

قبل اندلاع الثورات العربية، احتلت القضية الفلسطينية مركزاً متقدماً في أجندة تركيا الوطنية والإقليمية المتمثلة بحكومة حزب العدالة والتنمية، وساهمت الأحـداث آنذاك كما ذكر سابقاً منها العدوان الإسرائيلي على رفـح 2004، وحـرب غـزة 2008-2009م، في وضع القضية الفلسطينية في الواجهة محلياً وإقليمياً ودولياً.

ثم ما لبثت القضية أن أصيبت بنكسة رغم تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية على خلفية الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية، وذلك لانتهاء دور الوساطة من جهة، ولافتقاد تركيا للآليات التي تخولها الضغط الحقيقي علـى إسـرائيل، وعلـى المجتمع الدولي، في ظل انحياز الولايات المتحدة الأمريكية المطلق لإسرائيل، دون أن يعني تخليها عن دعم القضية الفلسطينية على جميع المحافل (خولي،2011).

في تلك اللحظة، سادت قناعات في أوساط الفلـسطينيين مفادهـا أن الموقـف التركي من قضيتهم اقترن بدفع ثمن باهظ من قبل الأتراك، سواء بالدم مثل أسطول الحرية، أو السياسية عبر خسارة تركيا تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، وما رافق ذلك من خسائر اقتصادية وعسكرية استثمارية، الأمر الذي منح الأتراك مـصداقية اكبر في موقفهم من القضية الفلسطينية (باسل،2011).

كانت تركيا قد استفادت من البوابة السورية للتواصل مع الفلسطينيين، وكـذلك من القناة المصرية رغم الحساسيات الظاهرة بين الحين والأخر، وبـدا واضـحاً أن اللاعب الإيراني كان منزعجاً جداً، وغير راض عن دخول تركيا بقوة إلى القـضية الفلسطينية، ولا عن الأسلوب المختلف الذي اتبعته، ولا عن الهدف النهـائي الـذي تسعى إلى تحقيقه وهو السلام العادل والشامل في المنطقة (رابي،2011).

مع واقع الثورات العربية، وتدهور علاقات تركيا مع إسرائيل وسوريا وإيران، أصبحت قدرتها في الدخول الفعلي على القضية الفلسطينية أصعب، إلا أن وصـول نظام جديد إلى الحكم في مصر أعاد التوازن إلى المعادلة من جديد، دون أن يحدث

ذلك تعديلاً على جوهر مقاربة القضية الفلسطينية في الأجندة التركية، ولكـن فـي مقابل ذلك، لوحظ أن القضية الفلسطينية لم تعد تحتل الوضع المتقدم ذاته في الرؤية التركية، فقد تراجعت إلى الخلف نظرا لتقدم الأحداث الملتهبـة وتفـاقم التحـديات الخطيرة على صعيد الموقف التركي، والتطورات الإقليمية لا سيما العلاقـة مـع سوريا وإيران وانعكاسات الأزمة السورية على الداخل التركي، خاصـة موضـوع حزب العمال الكردستاني (خولي،2012).

4.5 العلاقات التركية الإسرائيلية والقضية الفلسطينية:

لقد جاء اعتراف تركيا بإسرائيل بعد عام واحد من نشأتها، حيـث اعترفـت تركياً رسمياً بالدولة الإسرائيلية في عام 1949 ميلادي، وقد بررت تركيا أعترافها بدولة اسرائيل بأن غايتها كسب حليف شرق أوسطي لمواجهة الخطر الشيوعي بعد الحرب العلمية الثانية، لذلك اتسمت السياسة الخارجية التركية تجاه القضايا العربيـة عامة والقضية الفلسطينية خاصة حتى عام 1965م بالانحياز لصالح اسرائيل، حفاظاً على علاقتها بها، مما حذا بالدول العربية بنفس العام التصويت لصالح عدم تـدخل تركيا في قبرص، الذي مثل صدمة بالنسبة لتركيا مما جعل الساسة الاتراك يعيدون النظر في سياستهم تجاه العالم العربي.(نور الدين، 1997م)

فالموقف العربي من القضية القبرصية مثل نقطة التحول في السياسة التركية، وقد برز ذلك في من خلال تأييد تركيا لقرار 242 الذي طالب بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م، وصوتت في الأمم المتحدة لصالح حـق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1975م.(روبنس، 1993م)

وقد شهد عام 1979م تقدماً في طبيعة التأييد التركي للقضية الفلسطينية، حيث تم فتح مكتب التحرير الفلسطينية في أنقرا، وسحبها القائم بأعمالها(مؤقتاً) فـي تـل أبيب احتجاجاً على ضم اسرائيل للقدس المحتلة، وعارضت أيضاً الـسلوك الـذي اتبعته اسرائيل في مواجهة انتفاضة عام 1987م تجاه الفلسطينيين، واعتبرت ذلـك انتهاكاً لحقوق الإنسان اضافة إلى أن تركيا تعتبر الدولة الحادي عشر التي اعترفت

بالدولة الفلسطينية، والدولة الأولى في حلف الناتو وكان لاعتراف تركيا أثر سلبي على اسرائيل.(هدى، 2002)

ولقد بدأ التوازن في السياسة الخارجية التركية ما بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم2002، في ظل سياسته الجديدة وركائزها التي بدأ يتبعها، فإن منحنى العلاقات التركية بدأ يميل لصالح القضية الفلسطينية.(تركماني، 2009)

فقد وجد حزب الدالة والتنمية نفسه في حالة استقطاب شديد باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوي إلى القضايا العربية الإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية، فقد يشعر الحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بإسرائيل، مثل المؤسسة العسكرية التركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوروبا ودخول الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من ذلك فإن حكومة حزب العدالة والتنمية أيدت في 12آب عام 2003م مشروع قرار يدين إسرائيل لبناء جدار الفصل العنصري، وانتقد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اوردغان في عام 2004 اغتيال إسرائيل لزعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، حيث وصف ذلك بأنه عملاً إرهابيا.(حيدر، 2012)، يضاف إلى ذلك العديد من الانتقادات الموجهة من قبل الساسة الأتراك للسياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني كما ذكر سابقاً.

واستمر التعاون التركي الإسرائيلي على جميع الأصعدة الاقتصادية والعسكرية الأمنية، حكومة حزب العدالة والتنمية مواصلة الالتزام بالاتفاقات العسكرية الموقعة مع إسرائيل، إلا أن عام 2008م شهد بداية التغيير في العلاقات التركية الإسرائيلية وذلك لصالح القضية الفلسطينية على حساب علاقاتها مع إسرائيل من خلال مواقف تركيا الداعمة للقضية الفلسطينية والانتقادات الغاضبة نتيجة الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى وصف إسرائيل من قبل الحكومة التركية بالدولة الإرهابية، مما أدى إلى تراجع علاقات تركيا مع الحليف الإستراتيجي(إسرائيل).(خماش، 2010)

رغم ذلك فإن تركيا ظلت محافظة على مسافة معينة عن إسرائيل، وهو جزء من التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي تسعى إلى إبقاء كل القنوات

مفتوحة مع كل الأطراف، وذلك من خلال عدم التفكير بقطع علاقاتها مع إسـرائيل إلا أنها لم تعد شريكاً إستراتيجياً لإسرائيل.(اللباد، 2012)

الخلاصة والاستنتاجات:

خلصت الدراسة إلى أن المتغيرات السياسية الإقليمية في العقد الماضي ومنها الغزو الأمريكي على كل من أفغانستان والعراق، وتنامي الـدور الإيرانـي كقـوة إقليمية مهدت لتغير النظام الدولي والإقليمي في المنطقة، قد لعبت دوراً في بـروز الدور الإقليمي التركي في المنطقة العربية ومحيطها الإسلامي، فقد عادت تركيا إلى المسرح السياسي وبقوة في المحيط الإقليمي والدولي، وقد انتهجت فـي الـسنوات الأخيرة سياسة عكست تحولاً جذرياً في سياساتها تجاه الـدول العربيـة والقـضية الفلسطينية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى.

وجدت تركيا نفسها في قلب قضايا المنطقة، وتكرس هذا الدور مع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام2002 ، حيث وجدت النخبة السياسية الجديدة في أنقرة ضرورة حتمية في لعب دور جديد لها في محيطها الإقليمي، وخاصـة بعـد رفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية في تركيا إبان حرب العـراق 2003، الأمر الذي ساعد على استبعاد تركيا من أزمة العراق، وساعد على تحقيق تقـارب في العلاقات المباشرة مع جميع دول المنطقة العربية والإسلامية وإسرائيل.

وقد كانت تركيا لا تهتم فقط بالوطن العربي وإنما بالعالم الإسلامي، وعملـت على تبني دوراً مختلفاً بغطاء وتأييد أمريكي، وتنخرط في محيطها الإقليمي وتترجم عملياً عمقها الاستراتيجي، ومن هنا استطاعت تركيا في منتصف العقد الماضي أن تصفي العلاقات المتوترة، وما كان من صراع بينهـا وبـين اغلـب دول الجـوار المحيطة بها خاصة سورية، وكان دورها الإقليمي يتنازعه تناقضات عدة، فهو ينتقل من الدور الاقتصادي إلى الدور السياسي الفاعل، وينتقل من مرحلة كان يراهن فيها على العلاقة مع أوروبا والانتماء للاتحاد الأوروبي لكي يبدأ نفوذاً في منطقة الشرق الأوسط والمحيط الإقليمي، وصولاً إلى اتخاذ تركيا أحياناً دوراً عسكرياً فاعلاً كمـا هو الأمر تجاه الوضع شمال العراق والموقف من حزب العمل الكردستاني.

وفي ذروة تلك المتغيرات جاءت الثورات العربية التي مثلت اختبـاراً صـعباً وتحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية، والتي تحولت فيها تركيا بفضل ديناميكيـة تحركاتها وتفاعلاتها حيال تلك الثورات إلى طرف رئيسي وفاعـل علـى مـسرح الأحداث، إلا أن تلك الثورات فرضت على الدبلوماسية التركيـة تحـديات مركبـة تتعلق بجانبين، إما الحفاظ على علاقات وثيقة مع أنظمة تلك الدول إلي حصلت فيها الثورات، وإما مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمة تلك الدول.

وقد ضاعف من مأزق الموقف التركي، الطبيعة الفجائية لتلك الثورات، فعلـى الرغم من أن ثورتي تونس ومصر أسفرتا سريعاً عن سقوط أنظمتهما،علـى نحـو دفعت مؤشراته المبدئية بانحياز تركيا لإرادة الشعب في أحداث تحول ديمقراطـي حقيقي، إلا أن تطور الصراع على المسارين الليبي والـسوري، اظهـر الارتبـاك التركي والتخوف على مسار العلاقات الوثيقة مع تلك الأنظمة.

ومهما يكن الأمر فإن الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية، كانت من ابـرز الدوافع التي حفزت تركيا لاتخاذ موقف واضح من تلـك الثـورات، وان تمـارس دورها الفعلي الذي تقتضيه مصالحها العليا، لذلك فـإن تلـك المـصالح تقتـضي بالضرورة أن يكون لتركيا حضور فعلي وتعزيز لدورها بغض النظر عن التلاقـي والاختلاف بين المصالح التركية والعربية.

وقد تميز الدور التركي أيضا تجاه فلسطين منذ تولي حزب العدالـة والتنميـة الحكم في تركيا 2002م بالانفتاح، والحسم، وقوة التأثير ولغة الخطـاب الـسياسي، والدور الفعلي المتمثل بالإجراءات والتحركات الدبلوماسية،والمبادرات التي اتخذتها تركيا سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، فيما يخص الأحداث التي جرت علـى الأراضي الفلسطينية، وان منطلق هذا الدور حقوقي إنساني، وديني مـن خـلال الروابط الدينية وخاصة المسجد الأقصى المبارك، وخلفيات حزب العدالة والتنميـة، وتاريخياً من خلال الحكم العثماني في فلـسطين، والأرشـيف العثمـاني الخـاص بفلسطين، وسياسياً من خلال توجهات السياسة التركية الجديدة.

الاستنتاجات:

1- إن السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط جاءت بعـد تراجـع مكانتها الجيواستراتيجية لدى الغرب أعقاب انتهاء الحرب الباردة، مما زاد من تعثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وأدى ذلك إلى قراءة المواقف التركيـة بشكل متأن تجاه الواقع الإقليمي الدولي.

2- إن الدور التركي أصبح يمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية فرضها عليه موقع تركيا الجغرافي، الدائرة الأوروبية، الدائرة العربية، الدائرة الأسيوية الوسطى، وذلك اثر المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي، والذي مكنت الدور التركي من التوجه إلى الدائرة العربية على أنها تشكل ميداناً خصباً للمـصالح والمنـافع الاقتصادية والاستثمارية.

3- ترى تركيا في الثورات العربية أنها بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وإنها عفويـة وضرورية وإنها جاءت متأخرة إذ كان ينبغي أن تحـدث فـي الـسابق، وان التغيرات التي شهدتها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعيـة، ولا بد من ابتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغير،فمثلت هذه الرؤية أساسـاً للموقف التركي من الثورات.

4- إن الدور التركي السياسي والاقتصادي تجاه القضية الفلسطينية نابع من خلفية تاريخية ودينية، إذ اكتسب هذا الدور في ظل حكومة حزب العدالـة والتنميـة رؤى وتصورات مستقلة عن باقي الإطراف الفاعلة، يهدف إلى حماية ودعـم الفلسطينيين سياسياً واقتصادياً، وهذا ما تجسد من خلال رفضه الحصار ووقف المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني بعد فوز حركة حماس في الانتخابات عام 2006م، واعتبار ذلك عدم احترام الديمقراطيـة، إضـافة إلـى دور تركيـا الايجابي في المصالحة الفلسطينية، وكل ذلـك أدى إلـى خفـض العلاقـات التركية-الإسرائيلية.

المراجع

ابراهيم، احمد سمير، (2009)، **التوجهات التركية نحو التكامل الداخلي**، المركز الدولي للدراسات السياسية، القاهرة

اراس، بولنت، (2009)، **السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية**، مركز الجزيرة للدراسات

امين، سرمد عبدالستار، (2011)، **الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا- إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة بغداد

اوغلو، احمد داود، (2004)، تركيا الديناميات الأساسية للشرق الوسط، ترجمة نزال اوغلو، **شؤون الشرق الاوسط**

اوغلو، احمد داوود، (2010)، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية،** الدار العربية للعلوم، ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت

اوكتم، كريم، (2013)، **الرؤية التركية: المواقف والسياسات إزاء الربيع العربي،** معهد العربية للدراسات

اونيس، ضياء، (2012)، تركيا والربيع العربي معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، **مجلة رؤية تركية**، ترجمة هاجر ابوزيد، المجلد1

باسل، رجب (2011)، دور تركيا في القضية الفلسطينية، **الأهرام** 2011

باكير، علي حسين، (2007)، **الاقتصاد التركي معجزة حزب العدالة والتنمية**

باكير، علي حسين، (2013)، **مستقبل العلاقات التركية المصرية بعد الانقلاب العسكري،** مركز الجزيرة للدراسات ،القاهرة

باكير، علي حسين، (د.ت) إستراتيجية التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة"تركيا"، إيران، السعودية،عمان، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد60، مركز دراسات الشرق الأوسط

بدوي، محمد، (2010)، وزير الخارجية التركي يشن هجوما علـى قـادة الـدول العربية، اثناء محاضراته في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، **اليوم السابع**، عدد 3

البرصان، احمد، (2012)، **المشروعان التركي والأوروبي، فـي بركـات، نظـام (تحرير)، مشاريع التغير في المنطقة العربية ومستقبلها**، عمـان، مركـز دراسات الشرق الأوسط

البياتي، علي (2011)، الحرب على غزة قيادة تركيا للشرق الأوسط، **مجلة الـرأي** 2011\3\2

البيومي، ابراهيم، (2009)، **جدلية الاستيعاب والاستبعاد فـي العلاقـات التركيـة الأوروبية**

تركزيان، ارام، (2010)، **التعاون الاقتصادي العسكري بين تركيا والبلدان العربية الى اين سيصل؟**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي(صدى)

تركماني، عبدا ،(2010)، **تعاظم الدور الإقليمي التركـي**، دار نقـوش عربيـة، تونس، الطبعة الأولى.

تركي، احمد السيد، (2010)، **الدور التركي في الشرق الأوسط وبعادة واحتمالاته**

تشومسكي، نعوم، (2008)، **ما نقوله نحن هو الذي يمشي**، دار الكتاب العربـي، بيروت

التلوني، محمد، (2011)، **السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا(2002-2008)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر،غزة

توسي، ناتالي، (2011)، **تركيا والربيع العربي:الآثار المترتبـة علـى الـسياسة الخارجية التركية**، ترجمة مركز نماء للبحوث والدراسات السياسية

الجاسور، ناظم عبد الواحد، (2004)، **موسوعة علم السياسة**، دار مجـد للنـشر، عمان .

جفال، عمار، (2008)، التنافس الترك الإيراني في أسيا الوسطى والقوقاز، مركـز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، **سلسلة دراسات إستراتيجية**، العـدد30، الإمارات

جوهر، إسلام، وشادي عبد الوهاب، (2009)، سياسة تركيا تجاه المشرق العربي، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد43، القاهرة

حبيب، كمال، (2009)، بعد معركة غزة. من الجسر إلى العمق، **مجلـة دراسـات شرق أوسطية**، العدد 48، مركز دراسات الشرق الأوسط

حسين، مصطفى جاسم، (2010)، **الدور الإقليمي التركي للمدة2002-2010**، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد

الحضرمي، عمر حمدان،(2010)، **العلاقات التركية العربية:تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر، عمان

الحمد، جواد، (2011)، **تقديم في بركات، نظام (تحريرا)، مـشاريع التغيـر فـي المنطقة العربية ومستقبلها**، مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان

حيدر، رندة،(2012) دراسة إسرائيلية حول النموذج الجديـد للـسياسة الخارجيـة التركية، **وكالة أخبار الشرق الجديد**.

خزندار، محسن (2010)، **تركيا ماضي وحاضر ومستقبل**، وكالة قدس نت

الخشاب، مصطفى، (1992)، **المدخل إلى علم الاجتمـاع**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة

خشوم، عمر، (2006)، **الصراع من بوابة الاقتـصاد**، في 2006\11\13، متـوفر عبر الجزيرة نت

خضر، عماد، (2008)، **دور إقليمي تركي احتمالي**، موقع المسلم.

خليفي، محمد، (2013)، تركيا والربيع العربي والتحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية، **صحيفة القدس**، الصادرة في 2013\3\12

خليل، محمد عبد القادر، (2012)، تنافس ام تكامل الرهانات الترمية على التحالف مع مصر بعد الثورة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 189

خليل، محمد عبدالقادر، (2013)، **تركيا في شرق أوسط جديـد**، مركـز محـيط الدراسات، القاهرة

خماش، رنا عبد العزيز، (2010)، العلاقات التركية-الإسرائيلية وتأثيرهـا علـى المنطقة العربية، **دراسات**(58)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط

خورشيد، فؤاد حمة،(1999)، تركيا الموقع الجغرافي والنطاقات الجنوبية، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد

دسوقي، عيسى السيد، (2009)، **توجهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، دار الاحمدي للنشر والتوزيع، القاهرة

رابي، عبدالناصر (2011)، المصالحة الفلسطينية..مصلحة عامة، **صحيفة دنيا الرأي**، في 2011\6\8

ربيع، ماجدة علي صالح،(1990)، **الدور السياسي للأزهر من 1952-1981**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.

الرشيد. تركي فيصل، (2013)، **ما بعد الثورات العربية مخاطر التحول الديمقراطي**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت

رصاص، محمد السيد، (2012)، دخول الدور التركي في طور الضعف، **الحوار المتمدن**، العدد 4278

أبو ركبة، سمر (2010)، اتفاقية اوسلو، **صحيفة دنيا الرأي**، في 2010\4\2

الرمضاني، مازن إسماعيل ،(1996)، **السياسة الخارجية**، مطبعة دار الحكمة، بغداد.

الزواوي، محمد سليمان، (2013)، **الدور التركي تجاه الأزمة المصرية**، مركز الجزيرة للدراسات السياسية

زيتون، مسعد، (2004)، **قراءة في الرؤيا التركية لمنطقة الشرق الأوسط**، موقع المسلم، العدد4

سالم، صلاح، (2011)، اثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الاقليمية، **شؤون عربية**، عدد145

السرحاني، راغب(2012)، **قصة اردوغان**، دار الكتب المصرية، القاهرة

سعيد، السيد محمد، (2008)، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف **السياسية الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد 31، القاهرة

السعيد، سعيد، (2012)، السياسة التركية الخارجية في ظل حزب العدالة والتميـز وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، **مجلة المفكر**، عدد 10

سعيد، كرم، (2013)، **هل يتآكل النفوذ الإقليمي التركي**، مركز الأهرام للدراسـات السياسية والإستراتيجية، القاهرة

السقا، محمد إبراهيم، (2011)، هل يتكامل العرب مع تركيا، **المجلـة الاقتـصادية الالكترونية**، عدد 6647

سليم، محمد السيد، (2011)، **موقع تركيا من البدائل الإستراتيجية الدولية للـوطن العربي في ظل التحولات الثورية**، ورقة بحثية مقدمة فـي نـدوة العـرب وتركيا، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،القاهرة

سليم، محمد السيد، (2012)، **الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربـي والبـديل الاستراتيجي، في العيطة وآخرون، العـرب وتركيـا وتحـديات الحاضـر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، بيروت

سليم، محمد السيد،(1996)، **تحليل السياسة الخارجيـة**، مكتبة النهضة المـصرية، القاهرة.

سمارة، اشرف (2011)، **المنطقة الصناعية في جنين**، مركـز بيـسان للبحـوث والإنماء، ايار2011

ابو سنة، زينب، (2006)، **تركيا الإسلامية الحاضر في ظـل الماضـي**، ط1 ، دار الثقافة والنشر، القاهرة

سيل، باتريك، (2010) **تركيا والأكراد وإسرائيل**، في 17\10\2010، متوفر عبـر العربية نت

شرقاوي، باكينام، (2009)، **الانطلاقة الإقليمية التركية... لماذا؟ وكيف**؟، مركـز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة

الشريف، يوسف (2009)، **مقابلة مع باباجان**، برنـامج لقـاء اليـوم، الجزيـرة نت،22\1\2009

شلهوب، ايلي، (2010)، **اتفاق طهران خمسة اختراقات إيرانيـة تربـك الغـرب**، متوفر عبر: موقع جريدة الأخبار، عدد 18

الشمري، عبدا ، (2012)، هل كشف الربيع العربي المواقف التركية، **جريدة اليوم الالكترونية،** في 14 شباط 2012

الشوبكي، بلال محمود،(2007)**، التغيير السياسي من منظـور حركـات الإسـلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"حماس نموذجاً**" – رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية بنابلس .

شيخ، سلمان، شادي حميد، (2013**)، بين التدخل والمساعدة.سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا،** دراسة مشتركة بين برنامج العلاقات الأمريكية في العالم الاسلامي، الدوحة

صادق، محمد، (2009)، **الدور التركي الجديد بين القلـق والرضـا للأمـريكيين،** متوفر عبر: موقع أخبار العالم، في 14\2\2009

صافي، خالد محمد (2009)، اردوغان وخلفية الدور المتـصاعد تجـاه القـضية الفلسطينية، **صحيفة دنيا الرأي**

صقر،عبد العزيز عبد الغني،(1989)، **دور الدين في الحياة السياسية في الدولـة الإقليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة،** جامعة الإسكندرية

الطحان، مصطفى محمد، (2006)، **تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين اربكان 1842-2006**

الطويل، زكي يونس،(2001)، مستقبل العلاقات الإيرانية التركيـة 1923-2001، **مجلة دراسات إقليمية،** مركز الدراسات الإقليمية، العدد 10. جامعة الموصل

عبد العزيز، هشام (2012)، العلاقات العسكرية الإسـرائيلية التركيـة، **صـحيفة الأهرام،** في 4\9\2012

عبد العظيم، خالد، (2012)، العثمانية الجديدة تحولات السياسة الخارجية التركيـة في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية،** عدد 187

عبد الكريم، ابراهيم. واخرون، (د.ت) **دراسات إستراتيجية تقدير موقف الثـورات العربية،** مركز دراسات الشرق الاوسط العدد 23، عمان

عبد الكريم، أحمد وآخرون،(2007)، **حرب اللأ عنـف** – النـسخة الالكترونيـة، أكاديمية التغيير، متوفر عبر www.Aco.fm، بتاريخ 4-7-2007 .

عبد المجيد، وحيد، (2009)، الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريـق، **صـحيفة الاتحاد،** العدد 12365

عبدالحميد، سيد (2011)، تركيا تعرب عن ارتياحها للمصالحة الفلسطينية، **الأهرام،** في 2011\4\30

عبدالحميد، صلاح، (2012)، **رجب الطيب اوردغان مؤسس تركيا الحديثة،** مكتبة جزيرة الورد، القاهرة

عبدالفتاح، بشير (2009)، **السياسة الخارجية التركية..منطلقات وآفـاق جديـدة،** منشورات مؤسسة الأهرام.

عبدالقادر، محمد، (2011)، **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهـد حـزب العدالة والتنمية إزاء العربية،** مؤتمر بعنوان العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للدراسات السياسية، الدوحة

عبدالقادر، محمد، (2012)، **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد العدالـة والتنمية، في العيطة وآخرون، العرب وتركيا وتحديات الحاضر ورهانـات المستقبل،** المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت

عبدا ، طايل يوسف، (2013)، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعـة الـشرق الأوسـط، عمان

عثمان، ناظم يونس، (2012)، **الأكراد علـى طرفـي الحـدود العربيـة التركيـة والتداعيات السياسية والاجتماعية في العيطة وآخرون، العـرب وتركيـا،** المستقبل، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت

عطوان، عبدالبارئ، (2014)، بعد ثلاث سنوات من الثـورات محـور الاعتـدال والممانعة، **جريدة رأي اليوم** في 2014\3\17، القاهرة

علي، محمد احمد إسماعيل،(1985)، **دور المثقفين في التنمية السياسية،** دراسـة نظرية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير غيـر منـشورة، جامعـة القاهرة.

العناني، خليل، (2009)، **تركيا والولايات المتحدة الأمريكية مصالح إستراتيجية متبادلة**

غالي، إبراهيم، (2009)، **انتفاضة اوردغان الشرق أوسطية،** رؤى تركية

الغزالي، معمر (2011)، **الإصلاح الداخلي في تركيا،** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

فارس،عوني (2009)، **تركيا والقضية الفلسطينية...تطلعات شعوب ومحددات ساسة،** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فايز، محمد، (2007)، مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 167

فولر، جراهام، (2009)، **الجمهورية التركية الجديدة..تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي،** ط1 مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي

القدرة، محمود خليل يوسف، (2013)، **تطور العلاقات السياسية التركي-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة

قويدر، ارشيد (2009)، **تطورات السياسة التركية والصاف الإسرائيلي**

كركوكي، جمال إسماعيل، (2008)، أزمة الرئاسة التركية-2007، **مجلة دراسات إقليمية،** مركز الدراسات الإقليمية، العدد 10، جامعة الموصل،بغداد

كيروز، الين، (2006)، **أوروبا مع أو من دون تركيا،** رسالة دبلوم في الترجمة، جامعة الروح القدس- الكسليك

اللباد، مصطفى، (2009)، الدور الإقليمي التركي، الدوافع والأسباب، **السياسة الدولية،** العدد 38

اللباد، مصطفى، (2010)، الحوار العربي- التركي، رؤى أكاديمية، **السياسة الدولية،** العدد 45

ليتم، فتحية، (2010)، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة الفكر،** العدد5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضيرة بسكره

المانع، صالح عبدالرحمن، (2010)، التحدي الإيراني والتفاوضات حول البرنـامج النووي، **صحيفة عكاظ**، عدد 13

مجيد، اياد عبد الكريم، (2010)، الموقف الإقليمي التركي من التغير في المنطقـة العربية، **مجلة العلوم السياسة،** مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد

محفوض، عقيل سعيد، (2012)، **سوريا وتركيا نقطة تحول ام رهـان تـاريخي،** دراسة بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة

محمد، بهاء الدين،(2011). السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، **الحوار المتمدن**، العدد 3245

محمد، فاضل زكي ،(1991)، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدوليـة**، مطبعة شفيق. بغداد.

محمد، فاضل زكي ،(1992)**، الدبلوماسية في عالم متغير**، دار الحكمـة للنـشر والطباعة، بغداد.

محمود، لقمان عمر، (2007)، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركيـة الامريكية2003-2007، **مجلة دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الإقليمية، العدد8، جامعة الموصل، بغداد

محمود، معين، (2009)، **إسرائيل واختراق جبهة آسيا**، مركز باحث للدراسـات، بيروت

المرعشي، إبراهيم، ونيلاو جورين، (2009)، **لماذا لا تمتلك تركيا سـلاحا نوويـا**، ترجمة محمد عبدا يونس

معوض، جلال عبدا (1998)، **صناعة القرار فـي تركيـا والعلاقـات العربيـة التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

معوض، جلال، (1998)، **عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

معوض، علي جلال، (2009)، **الدور الداخلي لتركيا في منطقة الـشرق الأوسـط 2002-2007**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة

مقلد، إسماعيل صبري وآخرون ،(1994)، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويـت: جامعة الكويت.

ملكاوي، عصام محمد،(2013)، **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحـة**، ورقـة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي"الرؤى المستقبلية العربية واشركات الدوليـة" الخرطوم_ السودان

منصور، تيريز، (2005)، تركيا والاتحاد الأوروبي ماذا يريد كـل طـرف مـن الاخر، **مجلة الجيش** العدد 245

نذير، نغم، (2012)، الموقف التركي حيال التحولات العربيـة الراهنـة، **الملـف السياسي**، عدد 103

النطاح، عبدالعظيم، (2013)، تركيا الصديق اللدود، **جريدة الوطن الليبيـة** فـي 2013\10\2

النعيمي، احمد نوري،(2006)،**السياسة الخارجية**، مطبعة بغداد .

نور الدين، محمد، (2008)، **تركيا الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنـشر، بيروت

نور الدين، محمد، (2009)، تركيا إلى أي دور وتحديات، **شؤون عربيـة**، العـدد 363

نور الدين، محمد، (2011)، نهاية العمـق الاسـتراتيجي، **جريـدة الـسفير** فـي 17\أيار\2011، بيروت

نورالدين، محمد، (2007)، تركيا والعالم العربـي.. علاقـات محـسوبة، **مجلـة السياسة الدولية**، عدد 169

نوفل، ميشال ،(2010)، **عودة تركيا الى الشرق. الاتجاهـات الجديـدة للـسياسة التركية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت

نوفل، ميشال، (2012)، تركيا والعالم العربي الإطار المفهـومي لإعـادة توجيـه السياسة التركية، **مجلة الدراسات السياسية**، عدد 92، خريف 2012

أبو هدية، احمد (2010)، إسرائيل وأسطول الحريـة، **مجلـة شـؤون أوسـطية**، عدد136

هويدي، فهمي(2009)، **حوار مع رجب الطيب اردوغان**، الجزيرة نت،2009\12\8

هدى، درويش،(2002) **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منـذ قيام دعوة يهود الدونمة،1684إلى نهاية القرن العشرين**، دار العلم للنـشر والتوزيع،ج2، ط1، دمشق.

يوسف، ايمن طلال، (2008)، روسيا البوتينية بين الاتوقراطية الداخلية والأولويات الجيبوتيكية الخارجية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 358

- الصحف:

1- صحيفة الحياة اللندنية، 2012، التسلسل الزمنـي للعلاقـات التركيـة- السورية منذ انطلاق الثورة،العدد الصادر في 3\10\2012

2- جريدة أخبار الخليج،2012، مشروع الجسور الدولية، العـدد 12621، الصادر 12\10\ 2012

3- جريدة العرب،2009، زيارة اوباما لتركيا أثرا بمكانتها فـي الـسياسة الاقتصادية،عدد 7604، في 7\4\2009

4- جريدة الشرق الأوسط،2011، تركيا الإقليميـة، العـدد 11886، فـي 14\6\2011